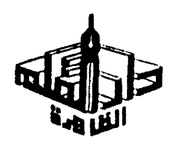
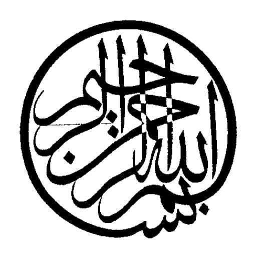
القول الفصل
فى
اقتصاد العصر

تأليف : **إبراهيم معروف**

تقديم : **أ.د. علي جمعة**
أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر





القول الفصل
فى
اقتصاد العصر

الطبعة الأولى
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

الناشر: 

دار القلم للنشر والتوزيع
٣٦ شارع القصر العيني - ص . ب : ٦٥ مجلس الشعب - القاهرة
تليفاكس / ٧٩٥١١٠٥ - محمول : ٠١٠١٤٦٩٠٤٥

تقديم

بقلم: الدكتور علي جمعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وآله وصحبه ومن والاه

أما بعد

فإن الفكر الإسلامي مناطه إدراك الواقع المعيش المحيط بنا، وعلى قدر التدبر في هذا الواقع وتأمله وإدراك بنيته على قدر التمكن من السعي لترشيد تنزيل الأحكام الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة عليه، وعلى قدر التمكن من تحقيق المقاصد الشرعية المرعية التي تقتضيها الشريعة الشريفة والمخرج مما يحياه المسلمون في عصرنا هذا للخروج من الأزمة التي يمرون بها هو إثارة القدرة على التأمل والتفكر وترتيب أمور معلومة نتوصل بها إلى مجهول، والمسلمون في حاجة إلى إرجاع ملكة التفكر هذه حتى لو كانت النتائج في أول الطريق غير سديدة، أو أصابت وأخطأت أو وفقه الله بصوابها كلها؛ فالحاجة إلى الفكر وإثارة سلطته ودربته أهم من كل شيء، وهو بداية لرجوع رونق الاجتهاد إلى علماء الأمة وإلى فقه الإسلام.

والمحاولة التي بين أيدينا اليوم محاولة للتفكر في الجانب الاقتصادي، ذلك التفكر الذي يكشف غوامض الواقع وخفاياه، ويدرب الناظر إلى حسن التعامل مع نظريته التي لمحها، وأشد خطره على زمانه، وهي نموذج لمحاولة الدرس الحصيف المتأني المتخصص بنقطة بعينها والقيام بتحليلها ومحاولة القيام بالتصور المبدع لشأنها، وهي خطوات كلها تفيد التدريب على الفكر المستقيم.

أسأل الله أن ينفع بأمثالها وأن يجازي مؤلفها خيرًا

علي جمعة

١٤٢٣/٦/١٢هـ أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر

المقدمة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد إمام المرسلين وخاتم النبيين ..... وبعد،،

تتضافر جهود علماء المسلمين في هذه الآونة للوصول إلى حقيقة النظرية الاقتصادية في الإسلام ،وقد صدرت في هذا الخصوص مجموعة من البحوث التي التزم كل منها منهجا متميزا عن غيره وصولا إلى هذا الهدف، ولكننا بالرغم من هذا لم نجد من يضع أمامنا تصورا كليا لأبعاد النظرية الاقتصادية في الإسلام واقتصرت كلها على تناول جزئيات مختلفة، وساقنا بعضها إلى دروب متشعبة من الفكر أبعدنا -في رأيي- عن جوهر المشكلة وأسسها الحقيقية، وان كانت كلها مخلصة إلى الوصول إلى الهدف والغاية المرجوة منها.

كل ذلك وكأن الاقتصاد الإسلامي متاهات شاسعة ما أن ندخل فيها حتى نفقد الطريق ونتوه بين مسالكه ودروبه. أو كأنه رمال متحركة كلما تحركنا عليها لنسير ازددنا غوصا ولا نستطيع منها فكاكا، مما جعل البعض يردد أن النظرية الاقتصادية في الإسلام يحتاج أمر الوصول إليها آمادا طويلة وقرونا عديدة تتعدى أعمار الأفراد وآجالهم . ونحن نقف من هذه المحاولات بالرغم من إخلاصها موقف النقد والتفنيد .

فأما أولئك الذين قالوا بطول الأمد اللازم للوصول إلى النظرية الاقتصادية في الإسلام فقد تناسوا أن رسول الله ﷺ قد عاش بين المسلمين ثلاثا وستين سنة قضى منها بعد البعثة عشر سنين في تثبيت أسس الإيمان والعقيدة في نفوس المسلمين وثلاث عشرة سنة يجاهد بنفسه وماله في سبيل دعوة الحق .

وفى خلال هذه المدة القصيرة أقام دولة، ونظم الاقتصاد، وحق الحقوق، وشرع الواجبات، ولم يترك الكتاب والسنة شيئا إلا نظمه خير تنظيم . ومن أبدع ما يتميز

به الإسلام أن آياته نزل بها الوحي الأمين على رسول الله ﷺ وفق الأحداث التي كان يمر بها المجتمع المسلم خلال احتكاكه بنواحي الحياة الجديدة المنبثقة على هدى من الله سبحانه وتعالى . فالقرآن نزل منجما على أساس الأحداث تنظيما لها وتقعيدا لأسس ومنهاج معالجة ما يمر به المجتمع المسلم من أحداث خلال تطوره . وهذا دليل قاطع من ناحية على أن الإسلام دين للحياة والتطبيق وليس مجرد قواعد عامة، ومن ناحية أخرى دليل على أن الإسلام كله قد طبق في عهد رسول الله ﷺ على الحياة العامة للمسلمين وفى عهد الخلفاء الراشدين من بعده . فلا مجال إذن لنتحدث عن مدد طويلة أو آماد بعيدة ونحن بصدد التحدث عن النظرية الاقتصادية في الإسلام .

إذن فكيف يمكننا الوصول إلى حقائق النظرية الاقتصادية في الإسلام مادمنا على بينة أنه في مقدورنا وفى متناول يدنا في حدود أعمار الأفراد وآجالهم ليس فقط أن نصل نظريا إلى كنه البنيان الاقتصادي للإسلام بل إلى تطبيقه أيضا.

إن طريقنا الذي نوضحه منذ البداية للوصول إلى حقائق النظرية الاقتصادية في الإسلام قائم على إيماننا بأن الإسلام لا يتجزأ إلى نظريات منفصلة اقتصادية ونفسية وإدارية..... إلخ أو تقاس بالنظريات الوضعية الأخرى أو تتشابه معها في طريقة الوصول إلى أسسها وقواعدها.

فالإسلام شريعة كاملة وعقيدة شاملة والمسلم يستمد إيمانه بعقيدته من إيمانه بالله سبحانه وتعالى ومن إيمانه برسوله ﷺ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ (الحشر: ٧) فإذا جاز لنا لغرض الدراسة والتوضيح أن نطلق مسمى "النظرية الاقتصادية فى الاسلام " فليس معنى ذلك موافقتنا على تبعيض الإسلام وتقطيعه، فالإسلام نظام متكامل وشريعة مترابط بعضها مع بعض، وهذه خاصية الإسلام وميزته عن النحل والملل التي يشقى العالم بها الآن، وتلك تكاملية الإسلام ووحدته وشموله ذلك أن كل فروض الإسلام وسننه وواجباته متصل بما عداه ولا يستقيم تطبيق جزء منه وترك الباقى أو جزء منه وإذا فعلنا ذلك

خرجنا عن الإسلام كله .ذلك أن الإسلام يضفي ظلاله على الحياة كلها وعلى الإنسان كفرد أو جماعة أنى كان ذلك الفرد أو تلك الجماعة.

وهذه الشمولية شمولية مترابطة متصلة لا تقبل التجزئة أو التقطيع فإن كل شيء فى حياة المسلم مرتبط بما عداه ومتصل به من مولده حتى بعثه في مأكله وجهاده، وفى مشربه وعمله، وفى معاملته مع غيره من المسلمين وغير المسلمين .

وعندما نتفق على أن رسول الله ﷺ قد طبق في عهده كل مبادئ الإسلام اقتصادا كان أو اجتماعا أو قانونا.... إلخ، وكذلك في عهد الخلفاء الراشدين من بعده، وأن القرآن قد أنزل منجما وفقا للأحداث التي كان يمر بها المجتمع المسلم في تطوره نحو الصورة الكاملة التامة ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً﴾ (المائدة: ٣) فإن الإسلام بذلك قد أنزل قطعا لتطبيقه في الحياة.

وعندما نتفق على ذلك فإننا نستطيع أن نقول أن النظرية الاقتصادية في الإسلام هي بين أيدينا واضحة جلية في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، ولا يحتاج أمر الوصول إليها إلى مغامرات الاستكشاف أو التكوين .

فإذا أردنا حقيقة أن نخدم أنفسنا فما علينا إلا أن نتجه إلى تطبيق الإسلام كله، فإننا عندئذ سوف نصل إلى إقرار ليس فقط النظرية الاقتصادية في الإسلام وإنما سوف نصل إلى تطبيق كل النظريات ..الاقتصادية والاجتماعية والقانونية ...إلخ في الإسلام .

فالإسلام هو الهدف الذي يجب أن تتجه إلى تطبيقه الأفهام والأقلام والأعمال .

ومن هذا المنطلق أقرر بادئ ذي بدء بأن أساس هذه الدراسة قائم أولا و آخرا على أساس العقيدة الإلهية في الإسلام ...إيمانا بالله خالق الكون ومبدعه ورب الناس وإلههم فهو سبحانه وتعالى العليم بما ينفعهم وما يسعدهم وما يتسق مع مصالحهم .

وهذا العلم ليس هناك أعلى منه منزلة أو أرفع منه مرتبة. وهذه المنفعة التي يعلمها الله سبحانه وتعالى والتي جاء بها الإسلام وحده لا يوجد أسمى منها . وهذا الانسجام بين مصالح الناس وأحوالهم وقواعد الشريعة انسجام مطلق ليس هناك أصلح منه ولا أجدى ...وهذا ينطبق على كل القول اقتصادا وغير اقتصاد.

وهذه الحقيقة المطلقة في حد ذاتها ترد كمقدمة للبحث كما ترد وجوبا كنتيجة له ...

وهذا القول نقرره في بداية البحث وإن خالف ذلك أصول البحوث ومناهجها فى العلوم الحديثة التي يتمهل الباحث فيها إلى أن يصل في نهاية البحث إلى نتائجه... لأن إيمان المسلم بورودها ومن أول البحث كنتيجة له فوق البحث ذاته... لأن إيمان المسلم بذلك مستمد من إيمانه بالله سبحانه وتعالى ومن إيمانه برسوله ﷺ ... بل إن هذا الإيمان يحتم أن نؤمن قطعا بحدوث هذه المنفعة وهذه الصلاحية وإن لم يتضح لنا ولأذهاننا كل هذه الأمور قبل العمل بها وتطبيقها ، وهو كذلك سيزداد إيمانا بعد العمل بها وتحقيقها .

ومن البداية لا أحسبني أضيف جديدا إذا قررت مؤمنا بأن الوصول إلى الرفاهة والقوة الإسلامية ممكن وميسور بتطبيق الإسلام كما جاء في القرآن والسنة سواء أتفلسف المتفلسفون أو وضع البعض اللافتة الحديثة عن وجود " النظرية " أو " النظام " أو " الفلسفة " أو " الأيدلوجية " أو غيرها من المسميات الرنانة الحديثة أو لم يفعلوا ذلك، فما أحسب أن العالم الإسلامي في حاجة إلى مؤلفات أو مقالات فهي تعد بالملايين .ولكنه في حاجة إلى عمل جاد من المؤمنين به ليمتد ظل الإسلام ورفاهته وأمنه إلى أمم كثيرة تحكم بغير ما أنزل الله سبحانه وتعالى وأمر به ونهى عنه رسوله ﷺ.

وقد اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة أبواب :

الباب الأول : الاقتصاد الوضعي (نظام السوقين) :

وهو يشتمل على شرح لهذا النظام وفساده وقصوره وآثاره المدمرة على الاقتصاد نظريا وعمليا في كل النظريات الاقتصادية والنظم التي تتخذ هذا النظام أساسا لها.

الباب الثاني : الاقتصاد الإسلامي :

وفيه تناولت حكم الأسواق في القرآن الكريم بالإضافة إلى شرح كامل لعقد الربا في القرآن الكريم واستعراض لأدوات الاقتصاد الإسلامي وعمل كل أداة وطبيعة الدور الذي تؤديه .

الباب الثالث: البنيان الاقتصادي الإسلامي :

وفيه شرحت كيف بنى الاقتصاد على عهد رسول الله ﷺ ، كما تناولت كيف تعمل أدوات الاقتصاد الإسلامي مجتمعة مكونة بنيانا اقتصاديا متكاملا يقوى فيه دور كل أداة دور الأدوات الأخرى .

وكل ما أريده من هذه الدراسة -بعد رضا الله سبحانه وتعالى- أن تكون بداية لدراسات متتالية تتناول حقائق الاقتصاد الإسلامي وتقدمه للعالم كأعلى وأحدث وأصلح نظام اقتصادي يمكن أن يطبق في مشارق الأرض ومغاربها فهو أجدر أن ينفع الله به البشرية كلها فهو سبحانه وتعالى يعلم ما يصلح أحوالها ﴿ أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الملك: ١٤)

وفى هذا المقام لا يسعني إلا أن أذكر بالشكر والعرفان فضيلة الأستاذ الدكتور على جمعة على ما كان له من فضل بتوجيهاته الكريمة وعلمه الغزير وملاحظاته القيمة التي أمدني بها وكان لها الدور الحيوي فى تعديل كثير من سياق البحث وأبوابه ، ولقد كان فضيلته غاية فى الكرم برغم مشاغله الكثيرة فى قراءة هذه الدراسة ثم فى قراءة التعديلات التي أدخلت عليها بناء على توجيهاته القيمة التي لولاها ما تمت هذه الدراسة ، أسأل الله عز وجل أن يجزي فضيلته خير الجزاء و أن يمتعه بالصحة والسعادة فى الدنيا والآخرة وأن يطيل عمره وأن ينفع الله به الإسلام

والمسلمين .

ولقد كان لقراءة الشيخ الدكتور عبد العظيم المطعنى لهذه الدراسة الفضل فى التشجيع على نشرها والإشارة إليها فى بعض مقالاته[1] وتصحيح كثير مما جاء بها أسأل الله العلى القدير أن يجزيه خير الجزاء وأن ينفع الله بعلمه الغزير الإسلام والمسلمين .

إبراهيم معروف

---

(١) انظر مجلة الرسالة عن مركز الإعلام العربي عدد رجب ١٤٢٣ - سبتمبر ٢٠٠٢ ص ٦٢ - آداب الفتوى وأزمتها المعاصرة لفضيلة الشيخ الدكتور عبد العظيم المطعنى .

الباب الأول

١ - تعريف بنظام السوقين

٢ - نشأة نظام السوقين

٣- نظام السوقين نظام فاسد

٤ - أثر نظام السوقين فى إرباك علم الاقتصاد

٥ - أثر نظام السوقين فى رفع الأسعار

٦ - أثر نظام السوقين فى جمود الاقتصاد

٧- القول الفصل فى اقتصاد العصر



تعريف بنظام السوقين:

نقصد بنظام السوقين: تلك النظم التي يسود فيها سوق النقود، وهى السوق المبتدعة على أيدي اليهود في أوربا، ومؤداها التجارة في النقود بالبيع والشراء أو بمعنى آخر تأجير النقود لأجل معين نظير زيادة **وهو الربا** وذلك بجانب السوق الطبيعية سوق السلع والخدمات الضاربة جذورها في التاريخ البشرى، وهى السوق التي لا يخلو منها نظام اقتصادي أيا كان ذلك النظام منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها.ومحل التعامل في هذه السوق هي السلع والخدمات.

والنقود في سوق السلع والخدمات يتاجر بها، أما النقود في سوق النقود فيتاجر فيها أي أنها هي محل الاتجار والثمن في هذه السوق هو الربا.

نشأة نظام السوقين :

من المتفق عليه أن المبادلات الاقتصادية قد وجدت قبل أن توجد النقود، فلا شك أن تعدى الإنسان لمرحلة الإنتاج التي كان فيها ما ينتجه يكفى بالكاد لسد رمقه ولحفظ حياته إلى المرحلة التي أصبح فيها إنتاجه أكبر من احتياجاته كان هو بداية نشأة المبادلات الاقتصادية بين شخصين لدى كل منهما قدر من المنتجات التي يحتاجها الآخر وهو ما يطلق عليه اسم «المقايضة».

وفى مراحل تالية تم استعمال بعض السلع كنقود إلى أن وصل الإنسان إلى استعمال المعادن النفيسة كنقود كالذهب والفضة لما لها من مزايا متعددة.

ومع استمرار التعامل بالذهب والفضة كنقود ظهر إمكانية ضياعها أو سرقتها وصعوبة حملها أو وضعها في أماكن آمنة.

ولقد فكر الصياغ الذين كانوا يتعاملون في الحلي والمجوهرات في بناء خزائن ضخمه قوية يحفظون فيها أموال التجار ورجال الأعمال من ذهب وفضة مقابل أجر بجانب عملهم الأصلي . وفى تطور لاحق أصبح لجوء حاملي الذهب

والفضة والمجوهرات إلى الصياغ للاحتفاظ بما لديهم في تلك الخزائن الحديدية القوية التي ينفرد الصياغ بملكيتها عادة استقرت في المجتمع، حيث يأمن الأفراد على ممتلكاتهم النفيسة من السرقة أو الضياع، وفى مقابل هذا يعطى الصائغ للمودع إيصالا أو شهادة يتعهد بموجبها برد ما أودع لديه من ذ هب أو فضة .

وما لبث الأفراد أن تخلوا عن حمل الذهب والفضة وأصبحوا يكتفون بنقل ملكية الإيصال المماثل للذهب أو الفضة من المشترى إلى البائع مقابل عملية الشراء والبيع التي تتم بينهم، وقد ساعد على ذلك سهولة حمل الإيصالات والتقليل من حمل الذهب .

وبهذا لم تصبح هذه الإيصالات في حد ذاتها ممثلة للنقود فحسب بل أصبحت هي نفسها نقودا تقوم بكل وظائف النقود المعروفة. ومن ثم أصبحت هذه الإيصالات الورقية المتداولة بين الأفراد باعتبارها نقودا هي أول أشكال النقود الورقية.... ونتيجة لإقبال مالكي الذهب والفضة للاحتفاظ بما لديهم منها لدى الصياغ فقد ترك الصياغ مهنتهم الأصلية في الحلي والمجوهرات واقتصروا على القيام بتلقي ودائع الذهب والفضة ممن يريد مقابل إيصالات وصرفها لأصحابها عند طلبها بمجرد تقديم هذه الإيصالات وتفرغوا لهذا العمل وكان هذا التطور بداية نشأة البنوك.

ولقد كانت النقود الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة في أول الأمر ولكن ما لبثت هذه القابلية أن انتهت بصفة نهائية في الثلاثينيات من القرن الماضي.

ومن الجدير بالذكر أن القانون لم يكن يجبر البائع على قبول هذه النقود ثمنا لما يبيعه أو يجبر الدائن على قبولها إبراء لذمة المدين حتى سنة١٨٣٣م (١٢٤٨هـ) حيث بدأت إنجلترا في فرض السعر القانوني للنقود وتبعتها فرنسا سنة ١٨٧٧م (١٢٩٤هـ).

نشأة البنوك:

كما أنه من المهم أن نشير إلى أنه لم يكن يتحتم على البنك المصدر للنقود الورقية أن يصدر أوراقا بمقدار لا يتعدى ما هو مودع لديه بحيث لا تجاوز قيمة ما يصدره من نقود ورقية قيمة الذهب الذي يحتفظ به في خزائنه .

ولقد لاحظ أصحاب البنوك (الصياغ ثم الصيارفة من قبل) الذين كانوا يصدرون هذه الإيصالات مقابل ما يودع لديهم من ذهب أو فضة أن عددا قليلا من الحاملين لهذه الإيصالات الورقية هم فقط الذين يذهبون إليهم طالبين تحويل ما لديهم من هذه الإيصالات إلى ذ هب، ويكتفى العدد الأكبر منهم بالاحتفاظ بما لديهم من إيصالات وتداولها كأداة نقدية تقوم بوظائف النقود كاملة، وفى نفس الوقت فإن هناك عددا آخر يطلب مجددا من الصيارفة -الذين بدأ إطلاق اسم بنوك على مقارهم - إيداع الذهب لديهم بصفة يومية مقابل نقود ورقية (إيصالات). ومن ثم فقد وجد أصحاب البنوك - الصيارفة السابقين - في خزائنهم مقادير كبيرة من الذهب لا تخرج منها إطلاقا تمثل رصيدا دائما من الذهب وهى المقادير التي تزيد عن صافى ما يسحب من البنك من ذهب يوميا أي بعد احتساب ما يودع لديهم في نفس اليوم فقد وجدوا أن ١٠٪من رصيد الذهب المودع لديهم كاف لمواجهة ما قد يقدم يوميا من طلبات لتحويل هذه الإيصالات إلى ذهب أو فضة.

ومن ثم فقد استغلت البنوك هذه الحقيقة عمليا و أصبحت تصدر أوراقا نقدية قيمتها أكبر بكثير مما هو مودع لديها من ذهب أو فضة بدون أن تفقد قدرتها على مواجهة طلبات استبدال النقود الورقية (الإيصالات) المقدمة لها إلى ذهب ولاشك أن هذا الإصدار الجديد من النقود الذي هو في الواقع لا يغطيه أي غطاء من الذهب لا يستفيد منه سوى البنك نفسه، وبالتالي لم تعد النقود الورقية الموجودة في التعامل مجرد بديل عن الذهب المودع لدى البنك، كما كانت من قبل، بل أصبحت إضافة إلى العرض الكلي لحجم أو كمية النقود المتداولة في

المجتمع.

و أصبحت البنوك قادرة على إصدار أوراق نقدية غير مغطاة بالذهب أو الفضة لاستعمالها في إقراض الغير.... ولكن مادامت هذه النقود غير مغطاة برصيد ذهب أو فضة وليست ملكا لهم فماذا يحدث لو فشل المشروع المقترض من أجله أو أصبح المقترض غير قادر على سداد ما اقترضه، ومن ثم فقد ضمن السداد بضمان رهونات عقارية تفوق قيمتها قيمة القرض ذاته وفوائده كاملا حتى يمكن أن يعيد البنك هذه القيمة إلى أصحابها عند طلبها فى صورة ذهب أو فضة.

" ولإدراك ماذا يعني مبدأ معادلة العملة بالذهب يكفي أن نذكر مثالا بسيطا: فباستطاعة البنك إصدار قرض بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مقابل إيداع ١٠٠ جنيه ذهب يودعه المودعون في أرصدتهم لدى البنك وهذا يعنى أن البنك يحصل على الفائدة عن كامل قيمة الـ١٠٠٠ جنيه فإذا كانت نسبة الفائدة تبلغ ٥٪ استطاع الحصول على مبلغ ٥٠ جنيها في السنة وهذا يعادل نصف قيمة المبلغ المودع هذا بالإضافة إلى أنه في حالة عدم سداد مبلغ الـ١٠٠٠ جنيه فإن البنك سيضع يده على الممتلكات المرهونة وبذلك يتمكن من الحصول على مبالغ تفوق قيمة القرض "(١).

وهذا المثال حقيقة تاريخية ثابتة جعلت كثيرا من العائلات أمثال عائلة روتشيلد(٢) فى أوربا في القرن السابع عشر والثامن عشر من أغنى البشر بل جعلتهم يسيطرون على كثير من اقتصاديات كثير من الدول في أوربا وأمريكا بمعاونة أمثالهم من رجال المصارف.

وهذا ما حدا بالدول للتدخل في هذا المجال بعدد من الإجراءات للحد من

---

(١) أحجار على رقعة الشطرنج-وليم غاى كار-الترجمة الكاملة- ص٧٢-٧٣سنة١٩٧٩ طبعة ثالثة.

(٢) اصل تسمية روتشيلد أن أحدهم كان من أصحاب محال الحلي والمجوهرات، ولما بدأ فى تلقى الذهب والفضة لحفظها وضع راية على محله عليها علامة لمتجره عبارة عن درع أحمر اللون ومعناه بالألماني Roth shield وسميت العائلة بما كان يسمى به جدهم روث شيلد والاسم الحقيقى له هو: Amshil Moses Bauer أحجار على رقعة الشطرنج ص ٧٦).

قدرة البنوك على إصدار النقود الورقية، ثم بقصر هذا الحق على بنك الإصدار الذى تربطه بالحكومة روابط كثيرة لإحكام الرقابة على عمليات الإصدار النقدي.

وقد اتجه الرأي إلى الموافقة على الخروج على قاعدة الذهب وإلغاء القابلية للتحويل إلى ذهب، وذلك حتى تتمكن السلطات النقدية في الدولة بجانب أسباب أخرى من تغيير حجم النقود فى المجتمع على النحو الذي يساعد من وجهة نظرهم في إنعاش الوضع الاقتصادي، والذي يحقق العمالة الكاملة في الاقتصاد القومي، وهذا هو الوضع المعمول به حاليا على مستوى دول العالم كله.

ويرجع الأصل الحديث للبنوك التجارية[1] إلى عصر النهضة في إيطاليا عندما بدأت التجارة تنتعش في فينسيا وفلورنسا وجنوا، وقد أسس بنك فينسيا سنة ١١٥٧ م(٥٥١ هـ)ولعله أول بنك عرف في العصور الوسطى وفي ١٤٠١م (٨٠٣هـ) نشأ بنك برشلونه، وفى ١٤٠٧ م (٨٠٩ هـ) بنك جنوا، ثم بنك امستردام سنة ١٦٠٩م (١٠١٧هـ) وبنك هامبورج عام ١٦١٩م (١٠٢٨هـ) عندما انتقلت المراكز التجارية الكبرى من جنوب أوربا إلى شمالها.

وكانت وظائف البنوك وأعمالها فى العصور الوسطى تتمثل في تجارة المعادن النفيسة واستبدال العملات التي أصدرتها مختلف الممالك والإمارات ونقل رؤوس الأموال من مكان إلى آخر وفقا لرغبات عملائها وتحصيل الإيرادات لمصلحتهم، ولم تمارس البنوك عمليات الإقراض بفائدة إلا في نطاق محدود.

أما الاعمال الرئيسية للبنوك الحديثة، وبالذات قبول الودائع ومنح الائتمان أو الإقراض، فترجع على وجه الخصوص إلى القرن السابع عشر عندما عمد التجار وغيرهم إلى الاحتفاظ بالفائض من النقود الذهبية لدى الصياغ في الخزائن الآمنة التى يمتلكونها -كما سبق أن بينا- وذلك مقابل إيصال أو تعهد وهو إيصال ما لبث أن اعتبر بديلا عن النقود وتداوله الناس على هذا ا لأساس ثم باعتباره هو النقود ذاتها بعد ذلك .

---

(١) التحليل الاقتصادي الكلى أ. د. احمد جامع .

وما لبث الصياغ أن استخدموا النقود المعدنية من ذهب وفضة التى أودعت لديهم في إعطاء قروض تزيد في قيمتها على قيمة النقود المودعة لديهم عن طريق إصدار إيصالات أو تعهدات تزيد عن قيمة المودع لديهم من نقود ذهب أو فضة، ومعنى هذا أنهم استخدموا أموال الغير لديهم لصالحهم بحيث تدر عائدا لهم واجب السداد واشترطوا الحصول على ضمانات (رهونات عقارية) لسداد هذه القروض هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أرادوا تحقيق دخل مقابل ذلك على أن يجنبوا أنفسهم مخاطر الاستثمار في حالة حدوث خسائر لأن ما يقرضونه ليس أموالهم ولكنه أموال المودعين لديهم، ومن ثم اشترطوا سداد فوائد ثابتة (ربا) تعود عليهم نتيجة عملية الإقراض ذاتها كما اشترطوا ضمان سداد القروض وفوائدها بضمانات عقارية تفوق قيمة القروض الممنوحة وفوائدها وبذلك ضمنوا :

١ - استرجاع المبالغ المقترضة التي هي أساسا ليست ملكا لهم.

٢ - تحصيل الفائدة الثابتة (الربا) دون احتمال تحمل خسائر.

واعتمادا على أن أصحاب هذه النقود لن يطلبوا كلهم استردادها بأكملها دفعة واحدة، وذلك مقابل فائدة (ربا) يحصلون عليها من المقترضين .

وبالتدريج أصبحت عملية قبول الودائع والإقراض بفائدة (ربا) عملية مربحة إلى الحد الذي استغنى به كثير من الصياغ عن حرفتهم الأصلية وتخصصوا في هذه العملية المربحة وحدها، وقد كان هذا التطور بذاته هو نشأة البنوك التجارية التي نعرفها في الوقت الحاضر. وهو في نفس الوقت بداية نشأة نظام سوق النقود بجانب سوق السلع والخدمات الضارب في التاريخ الإنساني منذ القدم.

وبظهور سوق النقود بجانب السوق الطبيعية سوق السلع والخدمات بدأ العمل بنظام السوقين المقيت، ومن ثم أصبحت النقود تباع وتشترى مقابل سعر فائدة (ربا) على يد رجال المصارف -الصياغ سابقا - ومن هنا بدأت الازدواجية المقيتة في النظام الاقتصادي .

ولقد وجد الناس أماكن آمنة لحفظ أموالهم فيها تمكنهم من إيداع أموالهم

وسحبها في أي وقت يشاءون والاقتراض منها بسعر فائدة (ربا) مقابل رهونات عقارية وبضمانات أكبر، من قيمة القرض وفوائده . وبهر العامة بهذه الأماكن التي تقام بطرق غاية في الفخامة و الإبهار في تشييد مبانيها وردهاتها التي يتواجد فيها عملاؤها أثناء إيداع أو سحب نقود هم حتى تكون هذه الفخامة والإبهار مبعثا لبث الثقة في نفوس عملائها الذين تعودوا التعامل معها في كافة دول أوربا وأمريكا، ثم بدأ العالم الإسلامي يأخذ بهذا النظام حيث وجد المسئولون أماكن يمكن اللجوء إليها عند الحاجة إلى التمويل وفى وقت الأزمات .

وهكذا انتشر هذا النظام في العالم كله بلا استثناء وأصبح الاقتصاد العالمي يقوم على أساس نظام السوقين الفاسد. وأصبح علم الاقتصاد كذلك يتناوله وكأنه مسلمة لا يجوز المساس بها وباب لا تخلو نظرية اقتصادية من تناوله بدون النظر إلى فائدته وجدواه.

نظام السوقين نظام فاسد

يعرف الاقتصاديون الناتج القومي الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة السلع والخدمات المباعة في السوق خلال فترة معينة (سنة)، كما يعرفون الدخل القومي بأنه مجموع دخول أصحاب عناصر الإنتاج : الطبيعة أو الأرض/ العمل / رأس المال/ التنظيم المستخدمة في اقتصاد الدولة.

فالطبيعة أو الأرض يحصل صاحبها على الريع والعمل على الأجر ورأس المال على الفائدة والتنظيم على الربح.

أي أن أصحاب عناصر الإنتاج يحصلون مقابل مساهمتها فى الإنتاج على دخول نقدية ومجموع هذه الدخول هو الدخل القومي الذي يساوى قيمة الإنتاج .

ثم يقوم أصحاب عناصر الإنتاج بإنفاق دخولهم لشراء احتياجاتهم من السلع والخدمات المنتجة وهو ما يعرف بالإنفاق القومي، وهو يساوى الدخل الذي بدوره

يساوى الناتج وهو ما يعرف بمطابقة الدخل والناتج والإنفاق حيث :

الدخل = الناتج = الإنفاق .

ومعنى هذا أن الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي إنما هي ثلاثة أوجه لعملة واحدة أو ثلاث أسماء لمسمى واحد.

فالناتج ما هو إلا سلع وخدمات منتجة خلال فترة معينة .

والدخل القومي ما هو إلا نقود قد دفعت لأصحاب عناصر الإنتاج مقابل ما أدوه.

والإنفاق ما هو إلا الدخل القومي يعاد إنفاقه بواسطة أصحاب عناصر الإنتاج لشراء احتياجاتهم.

والناتج سلع وخدمات أما الدخل والأنفاق فإنه نقود .

وجانب الناتج (السلع والخدمات) تؤثر فيه عوامل كثيرة مثل حجم الناتج القومي أو العرض الكلى والطلب الكلى وغير ذلك مما ينتج عنه أثر ينعكس على الأثمان فانخفاض العرض ترفع الثمن وزيادته تخفضه والإنتاجيات المتتابعة تجعل الأصول الرأسمالية تدر عائدا أعلى من نفقة الإحلال لهذا الأصل، وبذلك يكون الاستثمار فيها مربحا .

ومن ثم تتكون مؤشرات ثابتة يسترشد بها المنظمون فى إقامة مشاريعهم، وتؤدى في النهاية إلى نظام اقتصادي متناسق يسير نحو التقدم والرفاهية .

ونتيجة لأثر هذه العوامل على الناتج القومي في سوق السلع والخدمات فإنها تؤثر كذلك على قيمة النقود أي قيمة الدخل القومي ومن ثم في قيمة تيارات الإنفاق المتدفقة على السوق من الدخل القومي لأصحاب عناصر الإنتاج لسد احتياجاتهم فإذا ارتفعت الأسعار انخفضت قيمة النقود، والعكس بالعكس .

أي أن عوامل التأثير المقصورة على جانب الناتج القومي تؤثر فى جانب الناتج القومي، وتؤثر كذلك في جانب الدخل والانفاق أي في قيمة النقود .

وهذه الأوضاع في حد ذاتها كفيلة بقيادة النظام الاقتصادي وبيان المؤشرات السليمة التي يسترشد بها كل من المستهلكين والمنتجين وتنعكس على الأجور والريع والأرباح والأسعار، وهى وحدها كافية وكفيلة باستقرار النظام الاقتصادي بصفة عامه وفى النظام الاقتصادي القائم على نظام السوقين، فبجانب خضوع ثمرة الجهد القومي في أحد أوجهه وهو الناتج القومي لعوامل العرض والطلب وغيرها من العوامل الاقتصادية فإن نفس ثمرة الجهد القومي في وجهها الآخر وهو الدخل القومى فإنه يخضع كذلك لعوامل مشابهة تؤثر فيه كذلك فى شكله النقدي "النقود" فنجد أن النقود تتعرض لعوامل الطلب والعرض والندرة والحاجة ويتحدد لها سوق "سوق النقود" وثمن" سعر الفائدة" كغلات متتابعة لها وحدها، مع أننا عند احتساب مدى نجاح الاقتصاد القومي في تحقيق أهدافه خلال فترة معينة فإننا لا نجمع الناتج القومي زائد الدخل القومي ثم نقول أن هذا ما حققه الاقتصاد خلال هذه الفترة، ولكننا نقيس ما حققه الاقتصاد القومى خلال الفترة إما بالناتج القومي وحده أو بالدخل القومي وحده.

وهذه العوامل المؤثرة في قيمة النقود أي جانب الدخل القومي فإنها بجانب تأثيرها على قيمة النقود فإنها تؤثر كذلك في جانب الناتج القومي أي السلع والخدمات المنتجة، فارتفاع أو انخفاض قيمة النقود ونتيجة العوامل المؤثرة في جانب الدخل القومي (النقود) فإنها تؤثر كذلك على قيمة السلع والخدمات، ومن ثم يوجد نظام السوقين للنقود عوامل خاصة بها تنشأ في سوق النقود ويحدد لها سعر هو معدل الفائدة (الربا) في حين أن الناتج والدخل القومي وجهان لعملة واحدة لها قيمة واحدة وليست قيمتين، ومن ثم نجد أن الشيء الواحد وهو ثمرة الجهد القومي (الناتج / الدخل) يتجاذبه ويؤثر فيه عوامل مضاعفة تتمثل في:

١-عوامل تؤثر في جانب الناتج فى شكل سلع وخدمات .

٢- وهذه العوامل تؤثر كذلك في جانب الدخل أي النقود أي في قيمتها.

٣ - عوامل تؤثر فى جانب الدخل من دخول نقدية لأصحاب عناصر الإنتاج

المختلفة .

٤ - وهذه العوامل تؤثر كذلك في جانب الناتج، أي في قيمة السلع والخدمات.

ومن ثم يوجد نظام السوقين للنقود سوقا تؤثر فيه عوامل مشابهة لتلك العوامل التي تؤثر في سوق السلع والخدمات. ولاشك أن عوامل التأثير في جانب الناتج القومي عوامل طبيعية ولابد في الحياة الاقتصادية أيا كان شكل النظام الذي يحكمها أن توجد فيه تلك العوامل من بيع وشراء وارتفاع في الأثمان أو انخفاضها، وغير ذلك من العوامل التي تؤدى في نهاية الأمر إلى تكوين أسواق السلع والخدمات بمعناها الاقتصادي الشامل. وما ينتج عن ذلك من مؤشرات علمية صحيحة اقتصادية لازمة للنمو الاقتصادي يسترشد بها رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والمنظمون فى وضع خططهم ومعرفة الدروب الآمنة التى ينبغي لهم أن يسلكوها للاستثمار ولا تستقيم الحياة الاقتصادية إلا بها.

أما إخضاع الدخول "الوجه الآخر" للناتج القومي أي الدخل القومي لعوامل مشابهة لتلك العوامل التي يخضع لها الناتج القومي "الوجه الآخر للدخل القومي» فإن معنى ذلك تزايد قوى التفاعل وتضاعفها على نفس الشيء الواحد مرة على أحد وجهيه وآخرى على الوجه الآخر . ولاشك أن التغيرات التى تحدث في جانب الناتج القومي تؤثر في قيمة الناتج وفى قيمة النقود كذلك، ثم نأتي إلى التغيرات التي تحدث في جانب الدخل (النقود) فإنها تؤثر في قيمة النقود وفى قيمة الناتج القومي من سلع وخدمات مرة أخرى.

ومن ثم نجدنا في شبكة معقدة من العوامل الاقتصادية مما يوقع الاقتصاد في إرباك شديد.

فليس من المفيد إخضاع الوجه الآخرللناتج القومي أي الدخل القومي المتمثل في النقود (سوق النقود) لعوامل مشابهة لتلك التي يخضع لها الناتج القومي من طلب وعرض وغير ذلك من العوامل المماثلة في سوق السلع والخدمات، وإلا فإننا فى هذه الحالة نكون قد ضاعفنا عوامل التأثير على الشيء الواحد ذي القيمة

الواحدة مرة في سوق الناتج (سوق السلع والخدمات) ومرة أخرى في صورة الدخل (سوق النقود) مما يوقعنا في شباك معقدة تربك الاقتصاد وتضر به وتعقد النظام الاقتصادي وتخضعه لعوامل مضاعفة غامضة نتيجة لزيادة عوامل التأثير وتضاربها وتنازع بعضها مع بعض وعمل بعضها في اتجاه معاكس لعمل البعض الآخر مما يوقع المحللين الاقتصاديين في إرباك شديد ويجعل المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال في حاجة إلى منجمين ليقرأوا لهم المستقبل وإلى تخمين وسط عوامل غاية في التعقيد لا يمكن حتى للمتخصصين فهمها أو تحليلها.

كل ذلك بدعوى أن النقود يمكن أن تكون محلا للتجارة وان يكون لها سوق تباع فيه وتشترى ويحدد لها سعر هو معدل الفائدة .

وهذا خطأ كبير لأن الناتج المتمثل في السلع والخدمات والدخل المتمثل في النقود شيء واحد ذو قيمة واحدة وليس ذا قيمتين كما سبق أن ذكرنا، ومن ثم لا ينبغي أن نخضع الشيء الواحد ذا القيمة الواحدة لعمليتين متشابهتين في آن واحد واحدة في سوق السلع والخدمات، والأخرى في سوق النقود.

ونحن هنا لا نتكلم عن معدل الفائدة وأثره المدمر على الاقتصاد القومي والعالمي بصفة عامة فمجال ذلك سيأتي فيما بعد. ولكننا نوضح أن سوق السلع والخدمات هي السوق الطبيعية والضرورية لأي اقتصاد أيا كان والتي تجرى فيها عمليات التجارة بالبيع والشراء على سلع وخدمات منتجة خلال المدة أو مدد سابقة أما النقود فهي ليست سلعة لها قيمة منفصلة عن السلع والخدمات المنتجة، فالنقود بلا سوق للسلع والخدمات لا قيمة لها، ومن الغباء أن تكون محلا للبيع والشراء وأن يكون لها سوق للأسباب السابق ذكرها والتي يمكن بيان مساوئها في الآتي :

١) إرباك الاقتصاد القومي والعالمي .

٢) ارتفاع الأسعار المستمر.

٣) فقدان الاقتصاد لمرونته وإضفاء الجمود عليه.

١ -إرباك الاقتصادالقومى والعالمي بوجه عام بشدة:

وذلك نتيجة تشابك عوامل التأثير في كلتا السوقين وتضاربها وعمل بعضها في اتجاه معاكس لعمل البعض الآخر :

ولقد أدى ذلك إلى تضارب الدراسات الاقتصادية بمدارسها المختلفة منذ آدم سميث سنة ١٧٧٦م وحتى الآن، وانعكس ذلك على السياسات الاقتصادية المتبعة في كل الدول، وتأرجحت التطبيقات العملية لهذه المدارس بين النجاح تارة والفشل تارة أخرى حتى عندما لجأت تلك السياسات إلى تطبيق النظريات حتى الحديثة منها .

ففي حين نجح تطبيق لمدرسة النقديين في سنة١٩٧٩م فى الولايات المتحدة الأمريكية للحد من التضخم فإن تطبيق نفس مبادئ مدرسة النقديين قد فشل في الحد من ارتفاع معدل سعر الفائدة (الربا) في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ارتفع ارتفاعا مهولا حتى وصلت لأكثرمن٢٠٪ سنة ١٩٨٥م وترتب على هذا ارتفاع قيمة الدولار إلى مستوى عدم الاستقرار، وقد جاء هبوط أسعار الفائدة بعد إحداث أضرار للاقتصاد الأمريكي.

وتعتبر فترة الستينيات هي فترة نجاح تطبيق مبادئ مدرسة الكنزيين المحدثين، فقد اعتبرت هذه الفترة أطول فترة توسع اقتصادي مستمر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، فقد انخفض معدل البطالة من ٥ ,٦٪ إلى ٤ ,٣ ٪ وارتفع معدل الإنتاجية بمقدار ٥ ,٣٪ في السنة.

وقد فشل تطبيق مبادئ نفس المدرسة (الكنزيين المحدثين) فإن سياسة رفع الضرائب الانكماشية لم تستطع التخلص من التضخم الذي ساد بانتهاء الستينيات، بل إن تلك السياسة أثرت على التضخم فأحدثت ركودا أدى إلى انخفاض الطلب على العمال.

وعندما طبقت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقدية انكماشية سنة ١٩٧٩م لم يؤدّ ذلك إلى هبوط التضخم دون أن يؤدى إلى انكماش في النشاط

الاقتصادي كما تقضى بذلك مبادئ مدرسة الكلاسيكيين الجدد، بل إن الذي حدث فعلا أن التضخم قد هبط، ولكن هذا الهبوط كان مصحوبا بانكماش شديد.

كل ذلك التأرجح بين النجاح والفشل في السياسات الاقتصادية المطبقة كان سببه الأساسي هو نظام السوقين الذي يعتبر من سمات النظم الاقتصادية منذ١٧٧٦ حتى الآن.

ولعل استعراض آراء المدارس المختلفة منذ سنة ١٧٧٦ م (المدرسة الكلاسيكية) وحتى الآن حيث وصل عدد المدارس الاقتصادية إلى ٩ مدارس منها ٦ مدارس رئيسية . لعل استعراض منظور هذه المدارس فيما يتعلق بنظام السوقين يعطينا توضيحا شاملا عما نود أن نقوله بهذا الخصوص.

ولاشك أن آدم سميث أبا الاقتصاد كما يسمونه كان له الدور بكتابه (ثروة الأمم) wealt of nation هو ومن تبعه من الاقتصاديين -دافيد ريكاردو في كتابه أسس الاقتصاد السياسي ١٨١٧ Principals of political economy وجون ستيوارت ميل ١٨٤٨ في تكوين النظرية الكلاسيكية (التقليدية) ثم تلا ذلك مدرسة الكلاسيكيين المحدثين والتي تشمل أعمال الاقتصادي الإنجليزي الفريد مارشال ١٩٢٠ في كتابه : أصول الاقتصاد (Principals of Economics) وزميله بيجو في كتابه نظرية البطالة (The Theory Of Unemployment 1933) وفى سنة ١٩٣٦ أصدر جون ماينرد كينز النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود، وتبعه بعد ذلك مدرسة الكنزيين المحدثين، والكنزيين الجدد، والكلاسيكيين الجدد، والنقديين وغيرهم من مدارس الاقتصاد الكلى الذين اسهموا في مضمار الاقتصاد و أضافوا إلى أدبياته الكثير .

فما منظور هذه المدارس بالنسبة لنظام السوقين وما رأيهم فيه؟؟

لقد نشأت البنوك بوضعها الحديث في القرن السابع عشر واستمر عملها فى أوربا حتى سنة ١٧٧٦ حين أصدر آدم سميث كتابه ثروة الأمم .

أي انه هو ومن تبعه من الاقتصاديين الكلاسيك دافيد ريكاردو (١٨١٧م) (١٢٣٢هـ) وجون استيورت ميل ١٨٤٨م (١٢٦٠هـ) كانت عيونهم قد بدأت تتفتح على الحياة في ظل نظام اقتصادي قائم على نظام السوقين: سوق السلع والخدمات، وسوق النقود كما رأينا من قبل .ومن خلال مؤسسات ذات أبهة وصولجان وتمسك بزمام الاقتصاد فى قبضة يدها.

ولقد تناول علماء الاقتصاد هذا العلم في ظل هذه الازدواجية بين هذين السوقين وكأنها مسلمة لا يجوز المساس بها أو كأن اشتمال النظام الاقتصادي على هاتين السوقين شئ مقدس لا يجوز المساس به، بل ينبغى على أية نظرية تتناول علم الاقتصاد أن تتعامل مع هذا العلم في ظل وجود هذا النظام، ولم يخرجوا عن ذلك طوال تاريخ علم الاقتصاد منذ آدم سميث حتى الآن وأدخلوا العالم أجمع في تلك الأحجية التي عقدت الأمور تعقيدا لامبرر له. ويبدو أن المفكرين الاقتصاديين الذين قلنا أنهم اعتبروا ذلك مسلمة من المسلمات وبدهية من البدهيات يبدو ذلك مبررا بالنسبة لهم إذا أخذنا نشأة هؤلاء كلهم بلا استثناء في ظل نظام اقتصادي يتم التعامل فيه فى هاتين السوقين. وفى ظل تلك النشأة لم يكلف واحد منهم نفسه الخروج بفكره عن تلك المسلمة التي فرضت على الحياة الاقتصادية ويتصور نظاما خلوا من سوق النقود والاتجار فيها، ويبدو أنهم لم يكونوا يستطيعون الفكاك من إسار الواقع أمامهم من أوضاع اقتصادية تأخذ بنظام السوقين، ومن ثم فقد رضوا بتفسير الواقع أمامهم ومحاولة شرحه وتبريره -دون محاولة فهمه- ومن ثم تنظيره ومحاولة وضع السياسات للتحكم في مساره إلى الغاية التي وضعوها نصب أعينهم، وهو الوصول إلى الرفاهة الاقتصادية والنمو المستمر والتوظف الكامل.

ومن ثم لم يستطع أحد منهم أن يتخلص من هذا الواقع وهذا الفكر واعتبروا أن سوق النقود بدهية من البدهيات وجزءا من النظام الطبيعي للاقتصاد لا ينبغى أن يكلف أحد فكره ويتصور نظاما آخر غير هذا النظام الذي نشأ فيه وتربى ووجده أمامه منذ نعومه أظافره ماثلا فى أبهته ودائرا في حلبة الاقتصاد العالمى وكأنه جزء من النظام الطبيعي للاقتصاد وباب لا تخلو نظرية اقتصادية من تناوله كما هو دون المساس به أو الاقتراب حتى من التفكير في أساسه وجدواه وفائدته للاقتصاد ككل.

ولم يصل كل أولئك إلى نظرية متفق عليها طوال تاريخ الاقتصاد السياسي منذ آدم سميث حتى الآن (٢٢٦سنة م) وحتى أولئك الذين اختلفوا في مدارس الاقتصاد كلها لم ينجح أحد منهم في تطبيق نظريته التي نادى بها وتعصب في الدعوة إليها إلا في حدود ضيقة وفى فترات محدودة ثم باءوا بالفشل بعد ذلك وكأن التنظير والتطبيق ما هو إلا خبط عشوائي.

وسوف نستعرض في الصفحات التالية نظريات علم الاقتصاد المختلفة فيما يتعلق بنظام السوقين ومدى عدم الاستقرار في الوصول إلى شيء ذي قيمة، بل إن كل مدرسة أو نظرية تهدم ما قبلها أو تتعارض مع مدرسة أخرى.

أولا: النظرية الكلاسيكية ونظام السوقين:

ففي كتاب " النظرية العامة لكينز - دراسة وتحليل ونقد" للدكتور جمال الدين سعيد رحمه الله شارحا النظرية الكلاسيكية (التقليدية) فيما يتعلقّ بنظام سوق النقود يعرف هذه النظرية قائلاً: "فالنظرية الكلاسيكية هي تلك النظرية التي تعتبر سعر الفائدة هو العامل الذي يسبب التوازن بين الطلب على الاستثمار والرغبة في الادخار ؛فالاستثمار يمثل الطلب على الموارد الاستثمارية والادخار يمثل العرض، بينما سعر الفائدة هو ثمن الموارد الاستثمارية والذي يتعادل عنده الاثنان، ومثله في ذلك مثل ثمن السلعة تتعادل عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من السلعة. وعلى هذا فسعر الفائدة يقع أيضا تحت تأثير قوى السوق عند ذلك الحد

الذي تصبح فيه كمية الاستثمار عند سعر فائدة معين معادلة لكمية الادخار عند هذا السعر.

فالنظرية التقليدية ترى أنه إذا تغير منحنى الطلب على رأس المال ؛أو تغير المنحنى الذي يعبر عن العلاقة بين سعر الفائدة وبين الكميات المدخرة "من دخل معين" أو أن كلا المنحنيين قد تغير فإن سعر الفائدة الجديد سوف يتحدد عند نقطة تقاطع المنحنيين الجديدين .

وقد وصف كينز هذا المنطق بأنه هراء Nonsense، فافتراض ثبات الدخل يتعارض تماما مع إمكان حدوث تغير مستقل لكل من المنحنيين.

فالنظرية التقليدية تفترض أن تغير منحنى الطلب على رأس المال لا يؤدى إلى تغير منحنى العرض وإنما يرفع سعر الفائدة فتزداد الرغبة في الادخار "من دخل معين" ويتحقق التعادل بين الطلب على رأس المال وبين عرض المدخرات عند المستوى المرتفع لسعر الفائدة، وبعبارة أخرى فهذه النظرية تفترض ثبات مستوى الدخل بالرغم من تغير حجم الاستثمار وهو افتراض لا يمكن قبوله إطلاقا حيث يتأثر الدخل بتغير الاستثمار.

ولقد بدت في الآفاق بعض النقاط المهمة التي كانت تنذر بضرورة التحول عن هذه النظرية ويخص كينز منها نقطتين بالذات:

أولا: لقد ساد الاتفاق بين جميع الاقتصاديين تقريبا ولاسيما بعد أن نشر كاسل كتابه Nature and necessity of interest أنه ليس من الضروري أن يزداد حجم الادخار من "دخل معين" حينما يرتفع سعر الفائدة. ولكن لم يكن أحد يشك مطلقا أن منحنى الطلب على الاستثمار يهبط عند ارتفاع سعر الفائدة ، وهذا يدلنا على أن منحنى الطلب على الاستثمار ومنحنى المدخرات من دخل معين لا يمكن أن يكونا وحدهما المحددين لسعر الفائدة.

ثانيا: كان الاعتقاد السائد هو أن أي زيادة في كمية النقود سوف تؤدى إلى خفض سعر الفائدة ، ولاسيما في الفترة القصيرة ، ولكن لم يعلل الكتاب

الأسباب التي تجعل تغيرا في كمية النقود يؤثر على كل من منحنى الطلب على الاستثمار وعلى استعداد الأفراد للادخار من دخل معين.

وعلى هذا فـالمدرسة الكلاسيكية كان لها نظريتان في تحديد سعر الفائدة: الأولى عند معالجة نظرية القيمة، وهذه تختلف عن الثانية التي سادت كتاباتهم عن النظرية النقدية،فعند معالجة نظرية القيمة يتحدد سعر الفائدة عند نقطة التعادل بين الطلب على رأس المال للاستثمار وكمية المعروض من المدخرات وعند الكلام عن النظرية النقدية لاحظوا وجود علاقة بين سعر الفائدة وكمية النقود،فهم يرون أن زيادة كمية النقود تؤدى إلى خفض سعر الفائدة ونقصها يؤدى إلى زيادة سعر الفائدة.

ويبدو أن هذا لم يكن ليقلق بالهم في كثير أو قليل، ومن ثم لم يقوموا ببذل أية محاولة للتوفيق بين الرأيين.

ثانيا: نظرية الكلاسيك المحدثين ونظام السوقين :

وقد زاد الطين بلة ما ذهب إليه الاقتصاديون الكلاسيك المحدثون عند محاولة علاج هذه الثغرة ،إذ يرون أن هناك مصدرين للعرض لمقابلة منحنى الطلب على الاستثمار: فالمصدر الأول هو الادخار الأصلي Saving proper وهي المدخرات كما عرفتها المدرسة الكلاسيكية القديمة.أما المصدر الثاني فهو الزيادة التي تحدث فى الكمية الكلية المعروضة من النقود (وهذه تتوازن مع ما أطلقوا عليه الادخار الإجباري) ومن ثم تؤدى فكرتهم إلى وجود سعر فائدة طبيعي أو محايد أو توازني، أي سعر يحقق التوازن بين الاستثمار وبين الادخار الأصلي وبدون أحداث ادخار إجبارى إضافي ، فهم يرون في ثبات كمية النقود Constant Quantity of Money ما يحول دون حدوث متاعب لأن المتاعب مصدرها زيادة الاستثمار عن المدخرات الأصلية .

ويرى كينز أننا في هذه المرحلة نكون قد غرقنا في مياه عميقة .فنظرية الكلاسيك المحدثين Neoclassical Economists عن سوق النقود والتى يطلق

عليها نظرية ا لرصد المعدة للإقراض Loanable Fund Theory والتي كان من اكبر المنادين بها الأستاذ روبرتسون Robertson ، يتحدد سعر الفائدة عند تقاطع منحنى الطلب على الرصد المعدة للإقراض مع منحنى عرضها ، ومنحنى العرض للرصد يتكون من المدخرات كما عرفها روبرتسون زائدا الإضافة الجديدة التي تطرأ على عرض النقود نتيجة للتوسع النقدي والأرصدة التي كانت مكتنزة وأفرج عنها. وحيث أن الادخار يتغير مع مستوى الدخل الذي يمكن التصرف فيه فإن المنحنى الكلى للمعروض من الأرصدة المعدة للإقراض سوف يتغير هو الآخر مع الدخل، وبعبارة أخرى فهذه النظرية لا تساعد على تحديد سعر الفائدة.

وبعد أن شيع كينز النظرية الكلاسيكية في سوق النقود إلى مقرها الأخير خرج علينا بنظرية جديدة :

ثالثا : النظرية العامة لكينز ونظام السوقين :

كما أن ثمن التوازن لسلعة ما يحدده طلب وعرض هذه السلعة ، فإن سعر الفائدة يحددها التفضيل النقدى وكمية المعروض من النقود. ولكننا في تحليلنا فيما يتعلق بتوازن ثمن السلعة كنا نبدأ بافتراض ثبات عرض السلعة، ومن ثم فالكمية المطلوبة من سلعة ما محل التبادل في السوق يتوقف على ثمن التوازن أي أننا كنا نفترض توقف الكمية المطلوبة من السلعة على الثمن الذي يسود بالرغم من أن هذا الافتراض يعطى نصف الحقيقة إذ الثمن في حد ذاته ليس متغيرا مستقلا ولكنه متغير تابع.

ولقد هاجم كينز النظرية التقليدية لسوق النقود على أساس أنها لا تمكن من تحديد سعر الفائدة Indeterminate ، فوفقا للنظرية التقليدية يتحدد سعر الفائدة عند تقاطع منحنى الطلب على الاستثمار مع منحنى الادخار، وقد وصفنا هذه النظرية بأنها هراء إذ باستخدامها لا يتسنى لنا تحديد سعر الفائدة، فالادخار سوف يتغير بتغير مستوى الدخل الحقيقي . وعلى هذا لا يمكننا معرفة مقدار معدل الفائدة ما لم نعرف مقدما مستوى الدخل ولن يتسنى لنا معرفة مستوى الدخل بدون أن

نعرف مقدما سعر الفائدة إذ إن انخفاض سعر الفائدة معناه زيادة حجم الاستثمار، وهذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي، وذلك نتيجة لتأثير المضاعف، وعلى هذا فالتحليل الكلاسيكي لا يعطينا الحل لهذه المشكلة.

وهذا النقد ينطبق تماما على النظرية الكينزية لسوق النقود فى وضعها المبسط فهى الأخرى لا تستطيع أن تحدد سعر الفائدة Indeterminate فوفقا لكينز يتحدد سعر الفائدة عند تقاطع منحنى عرض النقود (وقد يكون غير مرن بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة) ومنحنى الطلب على ا لنقود أي منحنى التفضيل النقدي، ولكن كما نعلم تماما أن منحنى التفضيل النقدي سوف ينتقل إلى أعلى أو أسفل مع التغيرات في الدخل . وعلى هذا فالنظرية الكنزية مثل النظرية التقليدية لا تعطينا معدل الفائدة ما لم نعرف مستوى الدخل.

رابعا: نموذج(IS-LM) ونظام السوقين:

وقد اتجه الاقتصاديون منحى آخر فقد لجأوا إلى الأخذ بنظرية كينز ونظرية الكلاسيك المحدثين مجتمعتين حتى يتسنى لهم تكوين نظرية كاملة واضحة لسوق النقود وهو ما يعرف بنموذج (IS-LM) لمنظِّره البروفيسور جون هكس John Hicks ، ويذكر الأستاذ الدكتور سامي خليل في كتابه نظريات الاقتصاد الكلى شارحا وجهة النظر هذه .

نموذج (IS-LM) لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج سوق السلع والخدمات وسوق النقود:

إن العرض السابق لنظرية "كينز "في تحديد مستوى توازن الدخل والناتج – نموذج الإنفاق / الدخل –جاء منفصلا عن نظرية النقود وسعر الفائدة.

وبعبارة أخرى إن تحديد مستوى توازن الدخل والناتج وفقا لنموذج الإنفاق/ الدخل افترض أن سعر الفائدة لا يتغير أثناء خطوات تحديد مستوى الناتج والدخل . وبالتالي فقد عالج تحديد مستوى توازن الدخل والناتج –أي

سوق السلع والخدمات -منفصلا عن سوق النقود . وحقيقة الأمر خلاف ذلك فكل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود متصلان. وعلاج كل سوق منفصلا عن الآخر لن يوصلنا إلى تحديد توازن صحيح في أي من السوقين.

فسعر الفائدة يؤثر ليس فقط على مستوى الإنفاق الاستثماري وإنما يؤثر أيضا على مستوى الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، فمن الواضح أن منشآت الأعمال تستطيع الاستمرارفى مزاولة نشاطها، وذلك فقط لو أنها تكسب من إنتاج السلع الرأسمالية بالقدر الكافي الذي -على الأقل- يغطى الفائدة المدفوعة على المبالغ المقترضة. وكذلك فإن القطاع العائلي في اتخاذ القرار المتعلق بشراء غسالة الأطباق أو شراء سيارة ثانية للعائلة إنما يتأثر بمقدار القسط الشهري الذى سيدفع ثمنا لهذه المشتريات والذي يتوقف بدوره على سعر الفائدة .

وبالتالي لو أننا أخذنا في الاعتبار عند تحديد مستوى توازن الدخل والناتج التغير الذي يحدث في سعر الفائدة فإن النتائج التي توصلنا إليها في نموذج الإنفاق - الدخل لن تكون صحيحة.

فإذا لم يفترض أن سعر الفائدة ثابت و أدخلناه كمتغير في نموذج "الإنفاق/ الدخل " فإن الزيادة في الاستثمار لن تؤدى في هذه الحالة إلى حدوث زيادة مستوى الدخل بمقدار التغير في الاستثمار مضروبا في مضاعف الاستثمار، والسبب في ذلك أن زيادة الاستثمار عن طريق زيادة الدخل سوف تؤدى إلى رفع سعر الفائدة وارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدى بدوره إلى تثبيط الاستثمار، ويصبح ارتفاع مستوى توازن الدخل أقل مما كان وفقا لتحليل نموذج "الإنفاق / الدخل" .

وبالمثل فإن دراسة سوق النقود والتوازن في هذه السوق لايجب أن تتم بمعزل عما يحدث في سوق السلع والخدمات فعند دراسة التوازن في سوق النقود فان الدراسة المبدئية عادة تفترض أن الدخل ثابت لا يتغير ، ولكننا إذا أدخلنا الدخل والناتج كمتغير ، فإن التوازن في سوق النقود سيتحقق عند مستوى سعر فائدة

مخالف عن التحليل الذي أهملنا فيه التغيرات التي تحدث في مستوى الدخل (الناتج) نتيجة للتغيرات التي تحدث في سوق النقود، ولإيضاح ذلك فإننا نعلم أن الزيادة في عرض النقود ستؤدى إلى تخفيض في سعر الفائدة ولكن منحنى طلب النقود المذكور -حتى يظل ثابتا لا يتحرك - فإننا افترضنا أن مستوى الدخل ثابت.

وحقيقة الأمر خلاف ذلك، فزيادة عرض النقود -المشار إليها- ستؤدى إلى تخفيض سعر الفائدة، وتخفيض سعر الفائدة بدوره سيؤدى إلى استمالة الاستثمار، والذي بدوره يؤدى إلى زيادة مستوى الدخل.وزيادة مستوى الدخل ستؤدى بدورها إلى زيادة طلب النقود للمعاملات الجارية فيتحرك منحنى طلب النقود إلى أعلى، ويصبح الانخفاض في سعر الفائدة -المترتب على زيادة عرض النقود -أقل ما يمكن أن يكون.

من هذا العرض يظهر بوضوح أن سعر الفائدة ومستوى الدخل مرتبطان ببعضهما، وأن التوازن في سوق السلع والخدمات يقتضي التوصل إلى معرفة سعر الفائدة ومستوى الدخل الذي يتحقق عندهما التوازن في هذه السوق . وكذلك الوضع في سوق النقود، فإننا لكي نتوصل إلى وضع التوازن في سوق النقود فإننا يجب أن نتوصل إلى سعر فائدة ومستوى الدخل اللذين يحققان التوازن في هذه السوق.

ولما كان التوازن في الاقتصاد القومي يتطلب التوازن فى السوقين ،كان علينا أن نبحث عن سعر الفائدة وعن مستوى الدخل اللذين يحققان التوازن فى كلا السوقين، وهذا هو ما سيوصلنا إليه نموذج (IS-LM) فى تحديد مستوى توازن الدخل والناتج .

وعليه فان نموذج (IS-LM) يمكننا من إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل، والتي في نفس الوقت تحقق التوازن في كلتا السوقين: سوق السلع والخدمات، وسوق النقود. ويجب ملاحظة أنه لما كان التوازن في سوق النقود إنما يصحب بالتوازن في سوق السندات فان تجميع سعر الفائدة ومستوى الدخل الذي يحقق

التوازن في كل من السوقين يحقق التوازن أيضا في سوق السندات. وللتوصل إلى ذلك فإننا نسعى إلى الوصول إلى تجميعات من أسعار الفائدة ومستوى الدخل التي تحقق التوازن فى سوق السلع والخدمات مهملين سوق النقود وهذا ما سيوصلنا إلى إستنتاج منحنى IS ، وبعد ذلك فإننا نسعى إلى الوصول إلى تجميعات من أسعار الفائدة ومستوى الدخل التي تحقق التوازن في سوق النقود مهملين سوق السلع والخدمات وهذا ما سيوصلنا إلى استنتاج منحنى LM ، وهاتان المجموعتان من أسعار الفائدة ومستويات الدخل سيتضح أنهما تحويان تجميعا واحدا من سعر الفائدة ومستوى الدخل والذي يحقق التوازن في كل من السوقين.

الانتقادات الموجهة إلى نموذج (IS-LM) تقييم النموذج:[1]

إن نموذج (IS-LM) يوجه إليه انتقاد بأنه يقدم وصفا ميكانيكيا للاقتصاد؛ ولذلك يطلق عليه الهيدروليكية الكنزية (Hydraulic kenesianism) ، ومع ذلك فإنه يعتبر أداة قيمة لأنه يقدم إطارا مبسطا يربط فيه سوق السلع والخدمات بالسوق المالي.

فمبدئيا فإنه وسيلة جيدة لبدء التحليل، وخاصة إذا كان الغرض هو إيضاح المفاضلة بين السياسات البديلة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود متوسط . ولكن يجب أن نكون حذرين، فإن هذا النموذج ليس لكل شيء، وسوف يؤدى بنا إلى مشاكل إذا مددنا استخدامه إلى حدود بعيدة.

فهناك بعض النقاط المثارة فيما يتعلق بهذا النموذج:

أولا: أنه نموذج استاتيكى وليس نموذجا حركيا، ومعنى هذا أن المستقبل لا يمكن التكلم عنه إلا في ظروف عدم التأكد،وبمجرد قبولنا لمبدأ عدم التأكد ، فإن الفرض الأساسي القائم عليه النموذج -ألا وهو التوازن في جميع الأسواق يصبح موضع شك وتساؤل.

(١) نظرية الاقتصاد الكلى أ. د.سامي خليل ص٥٧١ جزء أول .

فالاتجاه نحو التوازن شيء، ولكنه شيء آخر تماما أن نفترض أن التوازن دائما يتحقق.

فالكثير من الاقتصاديين يرون أن الرسالة التي يود أن يوصلها كينز هى تحليل خطوات الاختلال وليس حالة التوازن، وفى رأى هذا الفريق من الاقتصاديين أن الأسعار إنما تتصف بالجمود -صعودا وهبوطا وخاصة لأن المنشآت تسعى إلى جعل الأسعار مستقرة لتحتفظ بولاء عملائها، ونتيجة ذلك هو الاتجار عند أسعار غير توازنية -أي تجارة زائفة - وأسواق كثيرة لا يتحقق عندها التوازن. فإذا كان هذا تفسيرا صحيحا لواقع الحياة، فإن قاعدة التوازن الخاصة بهذا ا لنموذج من الصعب أن تكون نموذجا سليما للتحليل.

وحتى بروفيسور جون هكس الذي يعتبر منظِّر تحليل هذا النموذج وجد به أخطاء ولم يعد يستخدمه في أبحاثه المتعلقة بالاقتصاد الكلى، فهو أيضا مثل الفريق السابق من الاقتصاديين يشكك في فائدة الوضع التوازنى الذي يعرضه النموذج . وقد لاحظ مشكلة متعلقة بمنهج التحليل عندما يجمع النموذج بين منحنى (IS) ومنحنى (LM) على نفس الشكل البياني . فمنحنى(IS) يوضح توازن تيار، بينما منحنى (LM) يمثل توازن رصيد عندما يتساوى طلب النقود مع عرض النقود، وتظهر المشكلة عندما تتحقق من أن طلب النقود هو عبارة عن التفضيل النقدي . فالتفضيل النقدي إنما هو ملجأ من عدم التأكد وإذا كان لا يوجد عدم تأكد فكيف يمثل هذا النموذج واقع الاقتصاد؟

وهناك مشكلة أخرى فيما يتعلق بنموذج (IS-LM) وهو الفرض المبسط المستخدم في هذا النموذج والخاص باستخدام سعر فائدة واحد على المحور الرأسي فطلب النقود ومنحنى (LM) أقرب ما يكون إلى دالة في سعر الفائدة القصير الأجل. فعندما يكون الإفراد بصدد اتخاذ قرار فيما يتعلق بالاحتفاظ بالنقود فمن المتوقع أنهم سيستخدمونها في وقت قريب . وفى نفس الوقت فإن منحنى (IS) إنما يستنتج على أساس أنه دالة في سعر الفائدة الطويل الأجل .

فالمشروعات الاستثمارية ينظر إليها عبر فترة من الزمن . كما أن مردودها إنما يكون خلال فترة زمنية طويلة ،وبالتالي فإن الأرصدة اللازمة للاستثمارات في منشات الأعمال عادة ما يتم إقراضها في سوق المال الطويل الأجل، فلو أن الفرق بين أسعار الفائدة الطويلة الأجل وأسعار الفائدة قصيرة الأجل كان ثابتا لكان من المقبول وضع سعر الفائدة على المحور الرأسي في النموذج، ولكن هذا الفرق ليس ثابتا، وحقيقة الأمر أن المتنبئين يستخدمون هذا الفرق بين أسعار الفائدة طويلة الأجل واسعار الفائدة قصيرة الأجل كمؤشر قائد لتحديد نقط تغيير اتجاه الدورات الاقتصادية.

ولعل المشكلة الأساسية فى نموذج (IS-LM) هي الفصل بين القطاع الحقيقي وبين القطاع النقدي (LM) فى الاقتصاد . وقد يكون ذلك ملائما فى حالات الضرورة ولكنها لا تصف بدقة حقيقة الواقع ،فسوق السلع والخدمات وسوق النقود متصلتان اتصالا تاما غير قابلتين للانفصال .ذلك أننا عندما نطلب السلع والخدمات فإننا نعرض النقود وعندما نطلب النقود فإننا نعرض السلع أو العمل . فعندما نعمل نحصل على دخل وعندما نستثمر فإن هناك أهدافا نقدية في أذهاننا. فالقول بأن العوامل النقدية مميزة عن العوامل الحقيقية هو تمويه وتغاضى عن هذه الحقائق فالدوافع المالية وأثر الأرصدة الحقيقية إنما هي وصلات جزئية بين القطاعين . ولكن النموذج الأفضل هو الذي لا يفصل إطلاقا بين هذين القطاعين ومتصل بهذا الموضوع أيضا فرض أن عرض النقود متغير خارجي Exogenous فالبنوك تخلق النقود أساسا بواسطة منح القروض.والقروض تمنح فقط في حالة ما إذا كان يتوقع أن هذه القروض ستسدد في المستقبل .معنى هذا أن عرض النقود يمكن أن ينظر له على أساس أنه متغير داخلي Endogenous حيث إنه يستجيب لمستوى النشاط الجاري والمتوقع . ولو اعتبرنا أن عرض النقود متغير داخلي فإن استنتاج منحنى (LM) سوف يتغير تغيرا كبيرا وأي نتائج مترتبة على السياسات تعتمد على عرض النقود كمتغير خارجي تكون موضع تساؤل كبير.

وأخيرا فإن نموذج (IS-LM) إنما يستبعد أشياء كثيرة بحيث إنه يصبح بعيدا كل البعد عن أن يعطى مفهوما لكثير من نواحي الاقتصاد .فهو مثلا يجمع كل أنواع الإنفاق معا في منحنى (IS) كذلك فإن نموذج (IS-LM) يهمل كلية جانب العرض في الاقتصاد ولا يوضح كيف يحدد المستوى العام للأسعار. كذلك فإن النموذج لا يقل شيئا عن الكيفية التي تدخل بها النقود تيار الإنفاق، كما أن النموذج يستبعد أي مناقشات عن النقابات القوية والمنشآت الضخمة.

ويرجى ألا يفهم من هذه الانتقادات أن نموذج (IS-LM) ليس له فائدة فمع نواحي القصور التي أشرنا إليها فإن النموذج مفيد للغاية فهو أداة تعليمية جيدة . فالحياة الواقعية معقدة للغاية بحيث من الصعب أن نعلم كيف يمكن استخدام هذا التبسيط لنفهم حقيقة الواقع وليس لإخفائها .

خامسا : الكنزيون المحدثون ونظام السوقين :

كما أن الكنزيين المحدثين قد تشككوا في وجهة النظر القائلة بأن النقود فريدة وأنها الأصل المسيطر ورأوا بدلا من ذلك أن النقود ما هى إلا أصل من بين عدد من الأصول . فإنهم أيضا تشككوا في اعتبار أن بنوك الودائع هي الوحيدة وأنها أكثر المؤسسات المالية سيطرة ورأوا أن مؤسسات الودائع ما هي إلا واحدة من بين العديد من المؤسسات المالية .فمؤسسات الودائع مؤسسات مهمة للغاية ولكنها لا تختلف في النوع عن شركات التأمين وبنوك الاستثمار وبنوك الادخار والمؤسسات المماثلة[١] .

وما تقوم به مؤسسات الودائع هو أنها تجمع النقود من الأفراد وتقوم بإقراضها إلى جماعة أخرى . ومن وجهة النظر هذه،طبيعي أن يثار التساؤل : لماذا لا تقوم الجماعة الأولى بإقراض الجماعة الثانية مباشرة ؟ ومن الذي يحتاج مؤسسات الودائع؟ والجواب هو أن الجماعة الأولى -المودعين في بنوك الودائع -لا يرغبون في شراء ما تكون الجماعة الثانية على استعداد لتقديمه ، القروض والاستثمارات ،

(١) نظرية الاقتصاد الكلى. د. سامي خليل-مرجع سابق .

فالمودعون يرغبون في إيداع نقودهم بطريقة تمكنهم من الحصول عليها في أي وقت.. وعملاء القروض يرغبون في استخدام الأرصدة المقرضة عبر فترة محددة من الوقت . وبالتالي فإن مؤسسات الودائع تقوم بدور الوسيط بين المجموعتين وهى تستطيع أن تقوم بهذا العمل لأن السحب الذي قد يتم بواسطة أحد العملاء سوف يلغى عند قيام عميل آخر بإيداع نقود بحيث إن المقدار الكلى من الأرصدة في بنوك الودائع سيكون دائما نسبيا ثابتا . وعليه فإن مؤسسات الودائع يمكنها أن تعقد القروض لمدة محدده من الزمن . ولكن بنوك الودائع -دون شك - ليست هي الوحيدة التي تستطيع أن تقوم بذلك فهناك الكثير من المؤسسات المالية الوسيطة التي تستطيع أن تكون وسيطا بين جماعات مختلفة من الأفراد . أي أن هذه المؤسسات تستطيع أن تقوم لكل جماعة مجتمعة بما لايستطيع أن يقوم به شخص بمفرده من أي من الجماعتين وتقوم بنوك الاستثمار ببيع الأفراد حصصا في محفظة منوعة من الأرصدة وبعد ذلك تقوم باستخدام الأرصدة التي تحصل عليها من بيع هذه الحصص لشراء أسهم في شركات مختلفة. فمن حيث المبدأ -ولكن ليس بالتفصيل - أنها تقوم بما تقوم به البنوك التجارية وهو التوسط بين اثنين من الجماعات من الأفراد.

وتمشيا مع وجوب أن تشمل النظرية النقدية جميع المواءمات التي تأخذ طريقها في القطاع المالي ، فإن الكينزيين المحدثين يرون أن الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الوسيطة -من غير مؤسسات الودائع - يجب تضمينها في أثر تحليل متعلق بآثار السياسة النقدية. ومثل هذه المؤسسات -بدون شك - لا تقوم بخلق النقود - بمعنى أنها الوسيط في عمليات المبادلة - مثل مؤسسات الودائع ولكن هذه المؤسسات المالية الوسيطة من غير البنوك التجارية إنما تقوم في عملياتها بخلق أصول مالية على درجة عالية من السيولة.

والتساؤل هو: ما أثر قيام بنوك الاستثمار بخلق أصول مالية على درجة عالية من السيولة ؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال نظرية المحفظة، فتكاثر الأصول المالية ذات السيولة المرتفعة سوف يؤثر على مكونات المحافظ الخاصة بالعامة التى تعظم لهم العائد وتقلل المخاطر، والتي بالتالي سوف تؤثر في طلب النقود.

الخلاصة:

أولا : أن الطلب على النقود هو دالة عكسية في سعر الفائدة ،هذه الخلاصة النظرية- ولو أنها جزء أساسي في تحليل الكنزيين التقليديين -قد أصبحت أكثر قوة، وذلك عن طريق تكوين نظرية المحفظة .

ثانيا : وهذه الخلاصة التي هي محل مناقشة وعدم اتفاق بين الكنزيين المحدثين وغيرهم من الاقتصاديين ،تقضى بأن الطلب على النقود طلب غير مستقر، فتغيير التوقعات والتي تؤدى إلى تغير المحفظة المثلى ، والتغير في هيكل استحقاقات كل من الدين العام والدين الخاص ، وكبر المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية فى الحجم والتنوع -كل هذه العوامل سوف تؤثر على طلب العامة على النقود. فالكنزيون المحدثون ينظرون إلى الطلب على النقود كعلاقة اقتصادية غير مستقرة. وهو أساس غير أكيد لبناء أي شيء ذي قيمة مثل سياسة الاستقرار.

ميكانيكية الانتقال بين سوق النقود وسوق السلع والخدمات:

وبعد أن استسلم الاقتصاديون على مر العصورلهذا الوهم الكبير الذي أربك الاقتصاد وأصابه بالغموض والتناقض وبعد أن أصبح هناك سوق يتم فيها الاتجار في النقود بالبيع والشراء مقابل ثمن هو " سعر الفائدة " فإن الصلة بين كلتا السوقين -سوق السلع والخدمات وسوق النقود - ونقل أثر التغير من سوق النقود إلى سوق السلع والخدمات قد كان كذلك محل نظر تناولته النظريات الاقتصادية فيما يسمى " ميكانيكية الانتقال " عن طريق منحنى الكفاية الحدية لرأس المال "الاستثمار" في النظرية العامة لكينز أو عن طريق ثلاثة منافذ للسياسة

النقدية عند الكنزيين المحدثين.

ففي النظرية االكنزية فإن منحنى الكفاية الحدية للاستثمار (ME I) هو الذى يربط القطاع الحقيقي بالقطاع النقدي . وهو عبارة عن دالة تربط بين الإنفاق الاستثماري وسعر الفائدة . ولما كان هو الميكانيكية التي تنقل النبض من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي فلذلك فإنه أحيانا يسمى " ميكانيكية الانتقال Trans mission Mechanism.

ميكانيكية الانتقال عند الكنزيين المحدثين[١] :

وينظر الكنزيون المحدثون إلى منحنى الكفاية الحدية للاستثمار على أنه سطحي وأنه نظرة غير متعمقة للكيفية التي يؤثر بها القطاع النقدي -وبالتالي السياسة النقدية -على الدخل القومي. وبدلا من هذه الفكرة الميكانيكية المبسطة ، فإنهم قد احلوا محلها ثلاثة منافذ للسياسة النقدية :

أ) أثر تكلفة رأس المال Cost of capital effect.

ب) أثر الثروة Wealth effect.

جـ) أثر حصص الائتمان Credit rationing effect.

أثر تكلفة رأس المال:

إن أثر تكلفة رأس المال تعتبر امتدادا مباشرا لنظرية اختيار المحفظة . وخلاصتها هو اختيار مجموعة كفأة من الأصول المالية فقط من بين تلك الأصول المتوافرة . ولكن ليس هناك ما يلزم قصر الدراسة على الأصول المالية فقط . فقد يقوم أحد الأفراد بالاحتفاظ بسلع مادية كجزء من أصول محفظته . فمثلا فمن الممكن لفرد أن يحتفظ بمحفظة مكونة من النقود والسندات وشقق سكنية. والاحتفاظ بالشقق السكنية إنما يكون لنفس الأسباب التي يحتفظ من أجلها بالأصول المالية: خصائص مخاطرهم والعائد منهم.

---

(١) نظرية الاقتصاد الكلى / الكتاب الثاني ص ص٩٦٩-٩٧١ أ.د.سامي خليل .

ولما كانت هذه هي الحال ، فإنه يتبع ذلك، أن نظرية المحفظة يمكن أن تمتد لتشمل تحليلا للعلاقة بين النقود ورأس المال المادي .

ولإيضاح مثل هذا التحليل ، نفترض أن :

١) محفظة الأصول المختصة بالعامة كانت في البداية في حالة توازن بمعنى أن الأفراد والمؤسسات محتفظون بذلك القدر من الأصول لمالية -بما في ذلك النقود- والأصول المادية الأخرى التي يرغبون في الاحتفاظ بها في ظل الظروف السائدة المتعلقة بالمخاطر والعائد ولنفترض لسبب ما ..

٢) أن البنك المركزي قرر أن يزيد عرض النقود فهذه الزيادة في مقدار عرض النقود إنما تعنى أن محفظة العامة لم تصبح في حالة توازن ، فعند سعر الفائدة السائد سيحاول الأفراد إنفاق الزيادة في مقدار عرض النقود وذلك بغرض الحصول على السندات، وكنتيجة لذلك فسيكون هناك ضغوط على سعر الفائدة وسينخفض سعر الفائدة، وانخفاض سعر الفائدة سيجعل العامة في غير حالة توازن بالنسبة للنسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من الأصول المادية في محفظتهم، فالعائد على رأس المال المادي سيصبح الآن مرتفعا بالنسبة للعائد من السندات وبالتالي فإن العامة سيحاولون زيادة عدد وحدات الأصول المادية التي يحتفظون بها في محفظتهم، ولكن على خلاف الأصول المالية التي يمكن أن تزداد أو تنخفض بسرعة فإن الأصول المادية لابد و أن تنتج، وهذا يتطلب بعض الوقت، ونتيجة لذلك ستنشأ فجوة بين مقدار الأصول المادية المرغوبة وذلك المقدار الذي يكون حقيقيا موجودا في الاقتصاد القومي ،فالطلب على رأس المال سيكون أكثر من العرض ، وكأي منتج آخر فإن هذا الطلب الفائض سوف يؤدى إلى رفع سعر الأصول المادية ولكن لما كانت تكلفة إنتاج الأصول المادية لن تتغير وأسعارها السوقية سترتفع، فإن إنتاج السلع الرأسمالية الجديدة (الاستثمار) سوف تستمال والتوازن سوف يتحقق ببطء عندما تزول الفجوة بين طلب السلع الرأسمالية والرصيد الفعلى من هذه السلع ،أي عن طريق استثمار جديد.

والخلاصة النظرية التي توصلنا إليها عن طريق أثر تكلفة رأس المال مماثلة لتلك التي توصل إليها التحليل الكنزى التقليدي عن طريق (MEI) أي الكفاية الحدية لرأس المال. فالزيادة في مقدار عرض النقود سوف تخفض سعر الفائدة وسوف تستميل الإنفاق الاستثماري . ومع أن النتيجة في كلا التحليلين واحدة إلا أن تحليل تكاليف رأس المال مقنع أكثر . وهذا التحليل يدخل ميكانيكية الانتقال في نفس الإطار للمحفظة مثل الطلب على النقود.

ب) أثر الثروة :

إن أثر تكلفة رأس المال السابق الإشارة إليه يؤثر على الاقتصاد القومي من خلال إعادة ترتيب الأصول في محفظة العامة . وهناك أيضا ناحية أخرى خاصة بمحفظة العامة والتي قد يكون لها آثار أساسية على قرارات الإنفاق . هذا هو أثر الثروة للسياسة النقدية.

وحتى يمكن تفهم أثر الثروة ، فلننظر مرة أخرى باختصار إلى تسلسل الأحداث:

١-عرض النقود يزداد .

٢-ينخفض سعر الفائدة.

٣- أسعار السوق للسلع الرأسمالية سترتفع.

ويلاحظ أن كلا من ٢ و٣ سوف يؤدى إلى زيادة قيمة ما يحتفظ العامة من مجموع الأصول دون أن تحدث أي زيادة في الخصوم ولأنه عندما ينخفض سعر الفائدة ، فإن أسعار السوق للسندات سوف ترتفع، وبالمثل فإن الزيادة في سعر السوق لرأس المال المادي سوف تؤدى إلى زيادة القيمة الكلية للأصول لملاك رأس المال . وباختصار فإن العامة أصبحوا بطريق غير مباشر أغنى عن طريق زيادة عرض النقود.

ويرى الكنزيون المحدثون أن الزيادة في ثروة الأفراد التي ترتبت على السياسة

النقدية التوسعية قد يكون لها آثار قوية على قرارات الإنفاق وعلى وجه الخصوص. فهم يشعرون أن الزيادة في قيمة ممتلكات الأفراد (الأسهم) مقابل رأس المال المادي قد يؤدى إلى استمالة الإنفاق الاستهلاكي، فمثلا الأسرة التي تملك أسهم شركة تشعر بأنها تكون على استعداد أكبر لأن تشترى تلفزيونا ملونا لو أن قيمة هذه الأسهم التي تملكها قد ارتفعت عما لو لم تكن قد ارتفعت .ففي بعض النماذج الكينزية للاقتصادالقومى فإن أثر الثروة للسياسة النقدية له تأثير كبير على سلوك المستهلكين.

جـ) أثر حصص الائتمان :

إن الآثار الممكنة للسياسة النقدية تفترض أن سعر الفائدة هو الذي يحقق التعادل بين مقدار القروض المعروضة مع المقدار المطلوب من هذه القروض ،ولكن في حقيقة الأمر فإن ترتيب القروض بين المقترضين والمقرضين إنما تتضمن عددا من العوامل الأخرى، وهذه العوامل الأخرى من الممكن أن تستخدم لتحريك السوق نحو التوازن . فمثلا، قد يكون البنك المركزي على استعداد لمنح قروض قصيرة الأجل وليس قروض طويلة الأجل . وقد تقدم جمعيات الادخار والقروض على تغيير نسبة القروض أو القيمة التي تطلبها لمنح قروض الرهن . وعندما تستخدم المؤسسات المالية الوسائل غير السعرية -مثل عدم استخدام سعر الفائدة -لتحقيق التوازن في السوق فإنه يقال أنهم اتبعوا سياسة حصص الائتمان. والكثير من الكنزيين المحدثين يعتقدون أن حصص الائتمان إنما هو منفذ هام تعمل من خلاله السياسة النقدية.

فبينما حصص الائتمان تؤثر على جميع القروض بدرجة ما ، فإن معظم دراسات هذه الظاهرة ركزت على سوق العقارات المرهونة .فحالات انهمار الحصص أو تقتيرها إنما تتوقف على مدى توافر الأرصدة . وعندما يرتفع سعر الفائدة فإن السعر الذي يدفع على السندات عادة ما يرتفع بسرعة أكبر من ارتفاعه على حسابات مؤسسات الادخار. وكنتيجة لذلك فإن الأفراد سيسحبون

أرصدتهم من حسابات التوفير، وبدلا من ذلك سيشترون تلك الأصول التي تدر عليهم عائدا أكبر ، وهى في هذه الحالة السندات ويطلق على هذه الظاهرة disin-termediation مثل هذه العمليات ستؤدى إلى نقص الأرصدة لدى مؤسسات الادخار التي تعتبر أنها المقرض الأساسي لسوق رهن العقارات ، هذا بالإضافة إلى أنه في أوقات النقود الضيقة (الانكماش) فإن البنوك تفضل القروض قصيرة الأجل (وبالتالي زيادة السيولة) على الرهون العقارية طويلة الأجل (وبالتالي تقلل ا لسيولة) .

الخلاصة :

انه من الواجب أن نلاحظ أن الكنزيين المحدثين -مثل أسلافهم من التقليديين- مستمرون في النظر إلى السياسة النقدية على أنها تؤثر على الاقتصاد القومي بطريق غير مباشر، وهذا على خلاف أتباع نظرية الكمية الجديدة الذين يفترضون علاقة مباشرة بين النقود وبين الإنفاق من خلال طلب النقود . وكما يقول جيمس توبن Jams Tobin قائد الكنزيين المحدثين الأمريكيين المعاصرين أنه باتباع سياسة السوق المفتوحة وتغيير عرض النقود تبعا لذلك ، فإن عرض السندات بالنسبة للنقود الحاضرة يختلف، وبالتالي تؤثر على عائد السندات مما يؤثر -بطريق غير مباشر -على اعتزام أصحاب الثروات الاحتفاظ برؤوس أموالهم المادية .فقوة عمليات السوق المفتوحة تتوقف على قوة هذا الأثر غير المباشر .

وأهمية تحليل " المضاعف -المعجل " في النظرية الكنزية الحديثة يكمن فيما تقوله عن مصدر عدم الاستقرار الاقتصادي، فبينما ترى نظرية الكمية الحديثة أن التغير في عرض النقود هو السبب الأول للتضخم والركود فإن الكنزيين المحدثين -على العكس - يشعرون أن القطاع الحقيقي للاقتصاد القومي بطبيعته يتصف بعدم الاستقرار وهم يشيرون إلى نظرية "المضاعف-المعجل " الديناميكية لتأييد وجهة نظرهم . في صدمة ا لاقتصاد القومي -كما يقول الاقتصاديون الكنزيون المحدثون والتي تسبب تغييرات مستقلة في الإنفاق سوف تترجم إلى ذبذبات

اقتصادية . وأي الآراء هي الصحيحة وأيها هي الخاطئة ، فإن أهمية ذلك له آثار هامة فيما يتعلق بالسياسة واجبة الاتباع. فلو أن أصحاب نظرية الكمية الحديثة كانوا مصيبين وكانت النقود هى المصدر الأول لعدم استقرار الاقتصاد القومي ، فإن غالبية هذه التقلبات يمكن إزالتها، وذلك عن طريق تحقيق الاستقرارفى عرض النقود. ولذلك فان أصحاب نظرية الكمية الحديثة يؤمنون بزيادة مستقرة في رصيد النقود . أما إذا كان الكينزيون المحدثون هم المصيبين وأن غالبية عدم الاستقرار الاقتصادي صادرة أصلا من القطاع الحقيقي ، فإن الدور السليم للسياسة النقدية يكون في إلغاء الذبذبات في الأنشطة الاقتصادية . ولذلك فإن الكينزيين المحدثين يناصرون السياسة النقدية المتغيرة بمعنى زيادة عرض النقود في أوقات الركود وبطء خلال التضخم.

وبالنسبة للمدخرات -جانب العرض في سوق النقود فقد كان هناك خلاف حول أهمية الثمن في تنميتها ويقصد بالثمن هنا هو سعر الفائدة (الربا).

وليس هناك علاقة منتظمة يمكن تقريرها بين الادخار الكلى للأفراد وسعر الفائدة . ونتيجة لذلك فإن الكثير من الاقتصاديين قد اتخذوا موقفا جدليا . فهم يعلمون أن تغيرا فى سعر الفائدة قد يؤدى إلى تغييرفى مقدار المدخرات الكلية ولكن اتجاه التغير في المدخرات وإن كان من الممكن أن يكون في نفس اتجاه تغيير سعر الفائدة إلا أنه من الممكن أيضا أن يكون في الاتجاه المضاد .وهذا يعنى أن تغيرات سعر الفائدة بالقدر الموجود في الحياة العملية لا تستطيع أن تؤثر في مقدار المدخرات عند مستوى معين من الدخل المتاح تأثيرا ملحوظا، ذلك لأن هناك قوى تعمل في كل من الاتجاهين .هذه القوى -جزئيا - تلغى بعضها البعض وينتج أثر صافى يعتقد بأنه ضعيف .

والخلاصة أن القول بأن المدخرات إنما تكون استجابتها ضعيفة لتغيرات أسعار الفائدة قد اعتنقه الاقتصاديون على نطاق كبير بعد الثلاثينيات من القرن الماضي، وهذا يختلف عن الوضع الذي كانت تقضى به النظرية الكلاسيكية من أن سعر

الفائدة هو العامل الهام المؤثر في مقدار المدخرات .فقد نقل كينز اهتمام الاقتصاديين من سعر الفائدة إلى الدخل كعامل أساسي في تحديد مقدار المدخرات الكلية للمجتمع واعتبر سعر الفائدة عاملا ذا أهمية ثانوية .

ويذكر الاقتصاديون أن تكلفة استخدام رأس المال إنما تمثل شقين :

الأول : تكلفة الفائدة (الثمن في سوق النقود) .

الثاني : قيمة إهلاك الأصول المشتراة بالقروض .

تكلفة استخدام رأس المال:

لاستخدام رأس المال لمدة معينة –سنة مثلا – فإنه يمكن تصور أن المنشأة تقوم بشراء رأس المال المذكور عن طريق اقتراض المبلغ المطلوب للشراء، وبالتالي دفع فائدة عن المبلغ المقترض، وفى نهاية السنة فإن المنشأة سيكون لديها جزء من رأس المال الذي تبقى .

فرأس المال لابد قد أهلك depreciated خلال هذه السنة من الاستخدام وسنفترض أن المنشأة تنوى الاستمرار في استخدام الجزءالمتبقى من رأس المال في العملية الإنتاجية في السنوات القادمة وأن مقدار الإهلاك إنما ببساطة يمثل مقدار الاستنزاف الذي حدث في رأس المال في خطوات العملية الإنتاجية ، وبالتالى عند بحث تكلفة استخدام رأس المال فيجب أن نأخذ في الاعتبار الإهلاك بالإضافة إلى تكلفة الفائدة.

من ذلك نرى أن على منشات الأعمال أن تحصل على الأرصدة قبل أن تقوم بشراء السلع الرأسمالية، وبالتالي فإن قرارت الاستثمار إنما تخضع لاعتبارات عرض الأرصدة تماما كما تتوقف على ظروف الطلب .فالظروف التي في ظلها يمكن الحصول على هذه الأرصدة لها اعتباراتها الهامة، وعلى وجه التحديد فإن جزءا كبيرا من المخاطر وعدم التأكد الذي يصحب قرارات الاستثمار إنما يدور حول اعتبارات التمويل فالتغيرات في الإحساس بالمخاطر إنما تؤثر على تكلفة

التمويل تماما كما تؤثر على مستوى الاستثمار .

وهناك ثلاث طرق تستطيع من خلالها منشآت الأعمال أن تحصل على الأموال اللازمة للاستثمار وهى:

١ -التمويل الداخلي .

٢-تمويل الملكية .

٣-الاقتراض .

وكل مصدر منها يكتنفه درجة مختلفة من المخاطر ومستوى مختلف من التكاليف، وسوف يقتصر كلامنا فيما يلي على التمويل من طريق الاقتراض:

التمويل عن طريق الاقتراض:

عندما لا تتمكن منشآت الأعمال من تمويل التوسعات عن طريق الأرباح المحتجزة فإنها عادة ما تلجأ إلى الاقتراض ، ويمكن لمنشآت الأعمال أن تقترض إما عن طريق بيع السندات أو الاقتراض مباشرة من المؤسسات المالية ويحدث شيئان عند قيام منشآت الأعمال بالاقتراض .

أولا: هيكل المديونية بالنسبة للمنشآت وبالنسبة للاقتصاد القومي سوف يتغير. فالمنشآت يجب أن تعد بسداد الدين مع توقعات غير مؤكدة لتحقيق أرباح في المستقبل والمقرضون يضحون بالسيولة الحاليةعلى أمل سيولة إضافية في المستقبل.

ثانيا : احتمال أن يرتفع سعر الفائدة عندما يزداد الإقراض، وذلك أن أسعار الفائدة العالية تكون مطلوبة لاجتذاب أرصدة إضافية وكلا هذين العاملين -تغير هيكل المديونية وارتفاع أسعار الفائدة من الممكن أن يؤديا إلى عدم الاستقرار في السوق.

وعادة ما تحاول منشآت الأعمال تمويل رأس المال اللازم للاستثمار عن طريق السندات طويلة الأجل، بحيث إن الأرباح المنتظرة عن التوسعات تكون قد تحققت قبل ميعاد استحقاق هذه السندات .

وعندما ارتفعت أسعار الفائدة خلال السبعينيات والثمانينيات إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الكثير من منشآت الأعمال

خاطرت بالاقتراض في الأسواق قصيرة الأجل حتى يتجنبوا الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة في الأجل الطويل . وقد أدى ذلك إلى مشاكل شديدة متعلقة بالسيولة بسبب تدني النشاط الاقتصادي في السنوات ١٩٨١ و١٩٨٢ فقد استحقت السندات فى نفس الوقت الذي هبطت فيه الإيرادات، وقد تدخل الاحتياطي الفدرالي عن طريق زيادة عرض النقود بغرض تخفيض أسعار الفائدة حتى تتمكن منشآت الأعمال من تمويل استثماراتها.

والتغيرات في إدراك المقرضين بالخطر من المحتمل أن تؤثر على مدارك المقترضين بالخطر . فعندما تقترض منشآت الأعمال نقودا فإنها تعطى وعودا بسداد هذه الأرصدة، ولكن ذلك بشرط الأخذ فى الاعتبار التوقعات غير الأكيدة بتحقيق الأرباح المناسبة في المستقبل التي ستغطى التزامات المستقبل . فلو انه اتضح فيما بعد أن توقعات الأرباح كانت مغالية في التفاؤل فإن منشآت الأعمال قد تعجز عن سداد القرض .

الخلاصة

وتوجد حاليا نظريتان أساسيتان متنافستان عن دور النقود في الحياة الاقتصادية[١].

والنظريتان المشار إليهما يطلق عليهما تسميات مختلفة بواسطة أفراد مختلفين . ولكن الأسماء الأكثر استخداما هما النظرية الكنزية KENESIAN Theory ، ونظرية الكمية Quantity Theory ، ولاشك أن كل نظرية من هاتين النظريتين تنقسم إلى أقسام فرعية ، وليس واضحا باستمرار في أي قسم يمكن أن ينتمي أناس معينون .

نظرية كينز النقدية الحديثة[٢]:

إن النظرية النقدية لكنز كما يراها الكنزيون الحاليون يمكن إيضاحها مستخدمين الشكل رقم (١) فإن أول شيء نلحظه في هذا الشكل أن الاقتصاد يمكن تقسيمه

(١) نظرية الاقتصاد الكلى أ.د.سامى خليل.

(٢) د.سامي خليل- مرجع سابق ص١٣٤٢ .

إلى قسمين : القطاع المالي- financial Sector سوق النقود - والقطاع الحقيقي - Real Sector سوق السلع والخدمات.

القطاع المالي - داخل الدائرة الكبيرة - يحوى الظاهرة النقدية الخالصة : أي يحوى المؤسسات المالية ، مثل البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى من غير البنوك، كذلك يحوى القطاع المالى الوسطاء الماليين والأصول المالية مثل الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل والنقود.

أما القطاع الحقيقي -الجزء خارج الدائرة- إنما يشمل السلع والخدمات للاقتصاد القومى والقطاع الحقيقي هو الذي يحدد مستوى معيشة الأفراد والذى يكون موضع الاهتمام فزيادة السلع والخدمات هي التي تؤدى إلى تحسين أحوال المعيشة .

ولكن نفس الشيء لا يمكن قوله بالنسبة للقطاع المالي.

فمضاعفة النقود أو الديون والأسهم العادية لن يكون لها أي أثر ما لم تكن بطريقة ما تؤثر على القطاع الحقيقي .

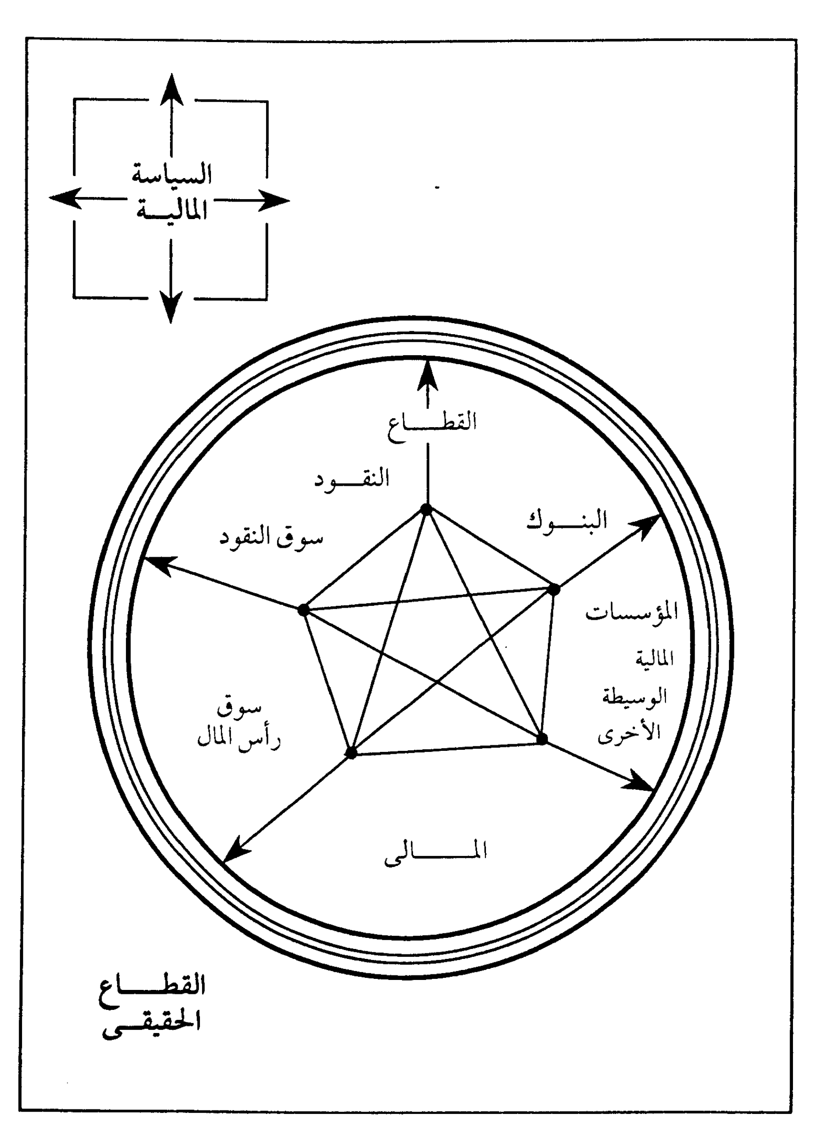
فالسؤال الأساسي للنظرية النقدية هو: كيف أن التغيرات في القطاع المالي تؤثر على القطاع الحقيقي؟

فالكنزيون الحاليون لديهم إجابة معقدة لهذا السؤال ويلاحظ فى الرسم أن النقطة التي تمثل النقود هي في نفس حجم النقاط الأخرى في القطاع المالي . وقد رسم الشكل بهذه الكيفية للتأكيد على حقيقة أن الكنزيين المحدثين ينظرون إلى النقود على أنها أصل من بين الكثير من الأصول المالية ، فهم يعترفون بأن النقود لها أهمية وأسباب ذلك أن عرض النقود من الممكن إدارته بينما عرض الأصول المالية الأخرى لايمكن إدارته ،هذا بجانب أن النقود تامة السيولة مقارنة بالأصول المالية الأخرى، ولكن بينما يرى الكنزيون أن النقود هامة إلا أنهم لا ينظرون إليها كأنها المسيطر على القطاع المالي للاقتصاد، فالأدوات المالية الأخرى وكذلك

المؤسسات المالية ذات أهمية أيضا.

والآن لنفترض حدوث زيادة في كمية النقود المعروضة، فالكنزيون المحدثون يرون أن الآثار المترتبة على ذلك كخطوة أولى هي سلسلة من التداخلات المعقدة داخل القطاع المالي، فزيادة عرض النقود تجعل العامة يشعرون بزيادة درجة السيولة لديهم؛ ولذلك فان الأفراد يحاولون الانتقال من النقود إلى أدوات الائتمان قصيرة الأجل التي تؤدى بدورها إلى تخفيض سعر الفائدة قصير الأجل. والتغير في سعر الفائدة قصير الأجل سوف يؤثر على سعر الفائدة طويل الأجل وعلى سوق الأوراق المالية والتي ستؤثر على سلوك بنوك الادخار والإقراض وشركات التأمين..... وهكذا هذه السلسلة من الأحداث معروفة بـ نظرية المحفظة Portfolio Theory ، والكنزيون المحدثون يرون أن نظرية المحفظة ذات أهمية وهى مفتاح الحيرة في النظرية النقدية.

والمواءمات التي تحدث في المحفظة في القطاع المالي ستنتشر بعد ذلك إلى القطاع الحقيقي من خلال نشاط كل المؤسسات المالية المختلفة. ويلاحظ في الشكل(رقم ١) أن القطاع المالي له حدود محددة -الخط الدائري الأسود سميك -وهو يفصل القطاع المالي(سوق النقود) عن القطاع الحقيقي . ويشير هذا الخط الحدودي إلى أن الكنزيين المحدثين يرون أن انتقال الاضطراب من القطاع المالي (سوق النقود) إلى القطاع الحقيقي هو أحد المشاكل الأساسية التي يجب أن تقوم النظرية النقدية بتحليلها أي أنهم يعتقدون أنه من الأهمية بمكان أن نفهم الطبيعة الدقيقة لميكانيكية الانتقال التى تربط القطاع المالي بالقطاع الحقيقي ،كيف يعمل وعما إذا كان قويا أو ضعيفا . وبوجه عام فإن تحليل الكنزيين لميكانيكية الانتقال إنما تكون من خلال معدل العائد أي سعر الفائدة ومعدل الربح وما إلى ذلك . فإن رجال الأعمال سيقدمون على إقامة الاستثمارات لو أن التمويل الرخيص كان ممكنا -أي أن سعر الفائدة كان منخفضا . وعليه فإن تغيرا فى القطاع المالي -سعر الفائدة-قد انتقل إلى القطاع الحقيقي.



شكل رقم ١ (١)

---

(١) نظرية الاقتصاد الكلى - أ.د.سامي خليل -مرجع سابق.

وما يجب ملاحظته فيما يتعلق برأ ى الكنزيين المحدثين عن الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد القومي هو أنه إما ضعيف أو شارد أو الاثنان، وهناك نقطتان هامتان فى التحليل مواءمات المحفظة وميكانيكية الانتقال Portfolio Adjust-ment and Transmission Mechanism ، ففيما يتعلق بمواءمات المحفظة فإن الكنزيين يرون أن التغير في كمية النقود قد يكون له آثار مختلفة في أوقات مختلفة متوقفا ذلك على طبيعة المواءمات التي تتم في المحفظة فالزيادة في الكمية المعروضة من النقود قد يكون لها أثر معين فيما لو كانت هناك الكثير من أدوات الائتمان الطويلة الأجل والقليل جدا من أدوات الائتمان القصيرة الأجل . واثر مختلف تماما لو كان مقدار أدوات الائتمان طويلة الأجل والقصيرة عكس ذلك ، هذا بالإضافة إلى أن هناك تغيرات عضوية قد تحدث في القطاع المالي والتي تؤثر على القطاع الحقيقي ولكن ليس لها علاقة بالتغير في كمية النقود . فالانهمار في سوق الأوراق المالية مثلا أو التغيرات في القوانين المنظمة لبنوك الادخار والإقراض قد تؤثر على القطاع الحقيقي تماما كما تؤثر النقود ، وعليه فإننا نحتاج أن نعرف القدر الكثير عن طبيعة مواءمات المحفظة قبل أن نتنبأ بالآثار الدقيقة للسياسة النقدية.

وفيما يتعلق بميكانيكية الانتقال فإن الكنزيين المحدثين متشككون بعض الشيء فيما يتعلق بالآثار على القطاع الحقيقي فالاضطرابات الأساسية فى القطاع المالي قد تنتقل بوضوح مباشرة للقطاع الحقيقي ولكنها مرة أخرى قد لا تنتقل فقبل أن نجيب بالتأكيد ، من الضروري أن نكوّن ونختبر كثيرا من الفروض.

وبسبب هذه التحفظات فإن الكنزيين المحدثين مترددون أن يكون اعتمادهم فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على السياسة النقدية ،فكمية النقود فى الاقتصاد القومي هامة في رأيهم ولكن ليست بهذه الدرجة بحيث إننا نهمل وسائل الاقتصاد الكلى الأخرى في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . وعلى وجه الخصوص فإن الكنزيين دافعوا عن استخدام السياسة المالية بمعنى استخدام سلطة الحكومة

في فرض الضرائب والإنفاق الحكومي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فالسياسة المالية تعمل مباشرة في القطاع الحقيقي، وهذا موضح في المستطيل في الجزء الأعلى من شكل (رقم ١) فمثلا فإن التخفيض في الضرائب الشخصية سوف يؤثر مباشرة على الدخل المتاح والمستهلكون -نظرا لزيادة دخلهم المتاح - سوف ينفقون أكثر على السلع الاستهلاكية وبذلك يستميلون الاقتصاد .أو أن برنامجا ضخما للإنفاق الحكومي لمد الخطوط السريعة سوف،وبدون شك ، يستميل صناعة التشييد وصناعة السيارات وصناعة البترول وهكذا. ونظرا لإصرار الكنزيين على استخدام كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية فا نهم يلقبون با لماليين fiscalists.

نظرية كميـــة النقود الحديثة [١] :

بالرغم من أن هناك بعض نقاط الخلاف الثانوية فإن أنصار نظرية الكمية الحديثة يرون أن الاقتصاد القومي قائم على نفس مجموعة المتغيرات مثل الكنزيين.

فأنصار نظرية الكمية الحديثة لا يرفضون كلية التحليل الكنزى ويضعون نظاما جديدا لرؤية العالم .إن الفرق الذي يفصل هذين الفريقين إنما هو أكثر دقة من ذلك . ولاشك أن التمييز بين النظريتين إلى حد كبير هو مسألة اختلاف في نواحي الاهتمام والتأكيد.

فالاختلاف هو بالأكثر اختلاف في الدرجة أكثر منه اختلاف في النوع . ولكن لايجب أن نخدع بهذا التشابه في الفكر التحليلي بحيث لايهم أي النظريتين هي الصحيحة فالآثار المترتبة على كل من النظريتين -وخاصة الآثار السياسية - إنما هي مختلفة تماما وعميقة.

وطبيعة نظرية الكمية الحديثة ونقاطها الأساسية التي على نقيض من النظرية الكنزية من الممكن تفهمها بمساعدة شكل (رقم ٢) وأول ما يجب ملاحظته في

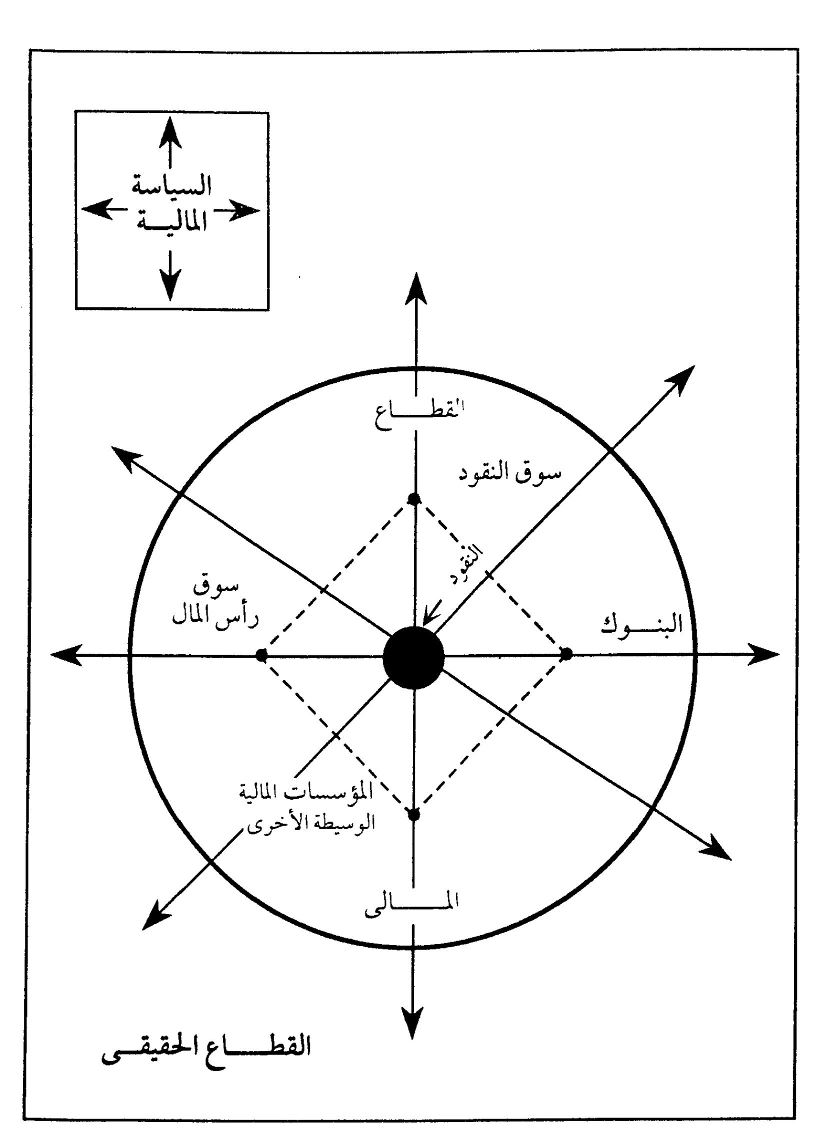
(١) ا.د.سامي خليل مرجع سابق ص١٣٤٨ .

هذا الشكل أنه يحوى نفس عناصر شكل (رقم١) التمييز بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي ، المؤسسات والأدوات المالية الخاصة بالقطاع المالي ، والسياسة المالية فى الجزء الأعلى إلى اليسار من الشكل(رقم ٢) ولكن يجب ملاحظة أن ترتيب العناصر المكونة لشكل (رقم ٢) يختلف عن ترتيب عناصر الشكل(رقم١) وأول اختلاف هو أن كمية النقود أصبحت تمثل مكانا مركزيا في الشكل أصبحت ممثلة بنقطة أكبر كثيرا من أي عنصر من عناصر القطاع المالي الأخرى .والسبب في رسم هذا الشكل بهذه الطريقة هو إعطاء الشعور بأن أصحاب نظرية الكمية يرون أن النقود إنما هي قوة قائدة في القطاع المالي وأنها أصل يسيطر كلية على باقي الأصول والأدوات المالية الأخرى .

وكنتيجة لوجهة النظر بأن النقود ذات أهمية طاغية فإن أصحاب نظرية الكمية الحديثة يميلون إلى أن يكونوا أقل اهتماما عن الكنزيين فيما يتعلق بمواءمات المحفظة التي تأخذ دورها في القطاع المالي. ومما لاشك فيه أن أصحاب نظرية الكمية ينكرون مثل هذه المواءمات وكذلك لا يرون أنها غير مهمة . ولكن ضربات نبض تغير كمية النقود تكون قوية وأن المواءمات بواسطة المتغيرات الأخرى تكون ضعيفة بحيث إن مواءمات المحفظة إنما أهمل لتصبح في المرتبة الثانية من الأهمية وفقا لوجهة نظر أنصار نظرية الكمية.

ونقطة أخرى من نقط التعارض بين أصحاب نظرية الكمية والنظرية الكينزية إنما تكمن في طبيعة ميكانيكية الانتقال ، ميكانيكية اندفاع الانتقال من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي . فعلى خلاف الكينزيين فإن أنصار نظرية الكمية لا يرون أي صعوبة -على وجه التحديد – فيما يتعلق بهذه الميكانيكية . ووجهة النظر هذه قد عبر عنها في كل من الشكل (رقم١) والشكل رقم (٢) بطريقتين :

أولا: فإن الحاجز السميك بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي في الشكل (رقم ١) قد أزيل فى شكل (رقم ٢) معبرا بذلك عن أن أصحاب نظرية الكمية لا يرون أن ميكانيكية الانتقال مشكلة أساسية.



شكل رقم ٢ (١)

(١) الاقتصاد الكلى. د.سامي خليل ص١٣٤٩ .

ثانيا : يلاحظ في شكل (رقم ١) أن النقود ليست متصلة مباشرة مع القطاع الحقيقي، فبالنسبة للكنزيين فان التغيرات في كمية عرض النقود إنما تنقل إلى القطاع الحقيقي فقط بطريق غير مباشر من خلال المؤسسات المالية المختلفة . وعلى النقيض من ذلك في شكل (رقم ٢) فالأسهم متجهة رأسا من كمية النقود إلى القطاع الحقيقي .

فأصحاب نظرية الكمية يرون أن كمية النقود لها تأثير مباشر على القطاع الحقيقي بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة من خلال مواءمات المحفظة وأساسا ، فإن أصحاب نظرية الكمية يرون أنه لو أعطي الأفراد رصيدا أكبر من النقود فإنهم سينفقون أكثر ، وان هذا الإنفاق سيؤثر على الدخل النقدي.

و من المدهش حقا أن تلك النظريات التي تكلمت عن ميكانيكية الانتقال بين القطاع المالي (سوق النقود) والقطاع الحقيقي (سوق السلع والخدمات) وضعت لهذا الانتقال دربا واحدا ذا اتجاه واحد يسير من سوق النقود إلى سوق السلع والخدمات وأهملت كلية تأثير تفاعلات القطاع الحقيقي على سوق النقود أي تفاعلات سوق السلع والخدمات على سوق النقود .فمن الواضح كما سبق أن ذكرنا أن كلا السوقين يؤثر في الآخر أي أن التأثير متبادل بين السوقين في ظل الاقتصاد الوضعي وأن هذا التأثير يتم حتما عن طريق ذي اتجاهين من والى كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود.

وكما سبق أن ذكرنا فإن هذا الانتقال هو من أسباب القلق والتضارب في كل النظريات الاقتصادية إلى الآن.

٢ - أثر نظام السوقين في رفع الأسعار:

لقد أضحى ارتفاع الأسعار ظاهرة دائمة في كافة الدول ، يقاس سنويا عن طريق معدلات ارتفاع المستوى العام للأسعار General price level مثل الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية Consumer price index .

إن السبب الأساسي لارتفاع الأسعار المستمر إنما يرجع أساسا إلى طبيعة النظم

والنظريات الوضعية التي تأخذ بنظام السوقين وذلك عن طريق :

١-الأثر المباشر .

٢-الأثر غير المباشر.

أولاً: الأثر المباشر لنظام السوقين في رفع الأسعار:

تتجمع لدى مؤسسات تجميع النقود مبالغ طائلة ثم تخرج منها هذه النقود في شكل قروض محملة بأسعار الفائدة بنسب ثابتة من رأس المال تمثل عبئا على التكلفة مما يؤدى إلى رفع الأسعار. ولنأخذ مثال على ذلك :

مثال :

لنفترض أن منتجي السلع الاستثمارية قد قرروا البدء في إنتاج آلات معينة وأنهم لجأوا إلى مؤسسات الإقراض لتمويل إنتاج هذه الآلات وحصلوا على قروض قدرها ١٠٠ مليون جنيه بفائدة قدرها ١٥٪ سنويا . وعلى ذلك فإن :

قيمة الآلات فى نهاية السنة الأولى =

١٠٠ مليون + $\frac{١٥ \times ١٠٠}{١٠٠}$ + $\frac{٢٠ \times ١٠٠}{١٠٠}$ (أرباح المنتجين)

= ١٠٠ +١٥ +٢٠ =١٣٥ مليون جنيه

وبعد أن أنتج المنتجون هذه الآلات أراد منتجو السلع الاستهلاكية الذين سيستعملون هذه الآلات في مصانعهم شراء هذه الآلات، فلجأوا إلى دور التمويل للحصول على قروض لتمويل شراء هذه الآلات بقروض بفائدة قدرها ١٥٪ .

ومن ثم فإن قيمة الآلات عند بدأ تشغيلها في إنتاج السلع الاستهلاكية =

١٣٥+ $\frac{١٥ \times ١٣٥}{١٠٠}$ = ١٣٥ + ٢٠,٢٥ = ١٥٥,٢٥ مليون

ومن ثم فإن نظام السوقين قد ساهم في زيادة أسعار هذه الآلات بمقدار

٢٥ , ٣٥ مليون جنيه أي بنسبة ٢٥ , ٣٥٪ .

ولاشك أن ذلك يترتب عليه زيادة التكلفة النهائية للسلع المنتجة في شكل زيادة قيمة الاستهلاك نتيجة زيادة أسعار الآلات المترتبة على نظام السوقين.كما يلي :

٢٥ , ٣٥ مليون جنيه فائدة القروض الممنوحة لمنتجي ومستخدمي الآلات .

١٨ , ٢٢ مليون جنيه سنويا قيمة استهلاك الآلات بفرض أن استخدامها سوف يستمر سبع سنوات بعدها لا يكون لها أي قيمة أي إجمالي سنوى قدره ٤٣ , ٥٧ مليون جنيه تحمل على حساب التكاليف للسلع الاستهلاكية بدل ١٤ , ١٧ مليون جنيه أي بفرق قدره ٢٩ , ٤٠ مليون جنيه نتيجة الأخذ بنظام السوقين ؛ مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع .

مثال آخر:

لجأ أحد المنظمين إلى سوق النقود لتمويل مشروع استثماري، وفيما يلي بيان بما يحتاجه من نقود لتمويل إقامه هذا المشروع بفرض أن دورة رأس المال العامل سنة واحدة :

إيجار الأرض	٢٠٠٠٠٠
ثمن الآلات	١٠٠٠٠٠٠
المواد الخام	٥٠٠٠٠٠٠
الأجور	٥٠٠٠٠٠
تكاليف أخرى	٣٠٠٠٠٠
إجمالي التكلفة	**٧٠٠٠٠٠٠ (٧ مليون جنيه)**

وبفرض أن سعر الفائدة ١٥٪ فإنه سوف يدفع سنويا ١٠٥٠٠٠٠ جنيه فائدة ثم بدأ في إقامة المشروع فدفع ريع الأرض وأقام المباني واشترى الآلات والمواد

الخام ودفع الأجور كل هذا من القرض الممنوح له من سوق النقود ، ومن ثم فإن المبالغ المنفقة على كل عنصر من هذه العناصر ستحمل بنصيبها من الفوائد (الربا) كما يلي :

التكاليف ألا صليـــة		نصيبها من الفائدة	المجموع	نسبة الزيادة
إيجار الأرض	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	١٥٪
الآلات	٢٠٠٠٠٠ (استهلاك سنوى)	١٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٧٥٪
المواد الخام	٥٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٥٧٥٠٠٠٠	١٥٪
الأجور	٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٥٧٥٠٠٠	١٥٪
تكاليف أخرى	٣٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٤٥٠٠٠	١٥٪
المجموع	٦٢٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠	٧٢٥٠٠٠٠	

أي أن تكلفـة عناصر الإنتاج والتي كـان من المفـروض أن تكون عند مـسـتوى ٦٢٠٠٠٠٠ جنيـه قـد زادت إلى ٧٢٥٠٠٠٠ اى بزيادة قـدرها ١٧٪ ولاشك أن السلعة المنتجة عن طريق هذا المشروع سوف تزيد تكلفتها، وبالتالي يرتفع ثمن بيعها في سوق السلع والخدمات وفق هذه النسبة .

أي أن الربا قـد امتـد أثره إلى زيادة تكلفة كل عنـصر من عناصر الإنتاج في الاقتـصاد القـومي لأنه -أي الربا- هو الوعاء الذي يشـمل كل شيء في الحياة الاقتصادية خاصة الحديثة منها من مبان وأراض وأجور عمال وغير ذلك لأنها كلها مقامة في الأصل عن طريق قروض ربوية .

والتسـاؤل الآن: ما أثر ذلك على الاقتصاد القـومي عامة؟ وهل الزيادة في الأسعار نتيجة التعامل بسعر الفائدة في سوق النقود تحدث مرة واحدة ولفترة محدودة أم يتراكم أثرها في ارتفاع الأسعار سنة بعد أخرى؟

لاشك أنه من الواضح انه قد عظم دور المؤسسات التى تتعامل بالفائدة (الربا) في عصرنا الحاضر وأضحت تتجمع لديها مبالغ ضخمة هائلة من النقود تستخدمها في تمويل الأنشطة الاقتصادية من استثمار أو تمويل لشراء مشاريع قائمة أو تمويل بعض الأنشطة الجزئية لكثير من المؤسسات القائمة في الاقتصاد القومي كتمويل شراء المواد الخام أو غيرها من الأنشطة الجزئية الأخرى لكثير من المشروعات القائمة .

ولاشك أن هذا التمويل عن طريق سوق النقود الممتد أثره في جميع فروع الأنشطة في جميع فروع الاقتصاد القومي والعالمي تعمل على زيادة الأسعار سنة بعد أخرى . فكيف يحدث ذلك؟ إن ضخ قروض ربوية إلى المؤسسات الجديدة والقائمة سوف يترتب عليها زيادة وارتفاع أسعار المنتجات المصنعة والمبيعة بصفة عامة والممولة عن طريق سوق النقود كما هو مبين فيما سبق أن ذكرنا .

ولما كانت هذه السلع المصنعة تمثل أحيانا كثيرة مواد أولية أو سلع وسيطة لصناعات أخرى ، فإن أسعار منتجات هذه المؤسسات التى اشترت هذه السلع الوسيطة التي ارتفعت أسعارها سوف يرفع أسعار منتجات هذه المؤسسات المشترية وإن لم تكن متعاملة مع سوق النقود، والأدهى من ذلك لو كانت هذه المؤسسات المشترية لهذه المواد الخام أو السلع الوسيطة متعاملة مع سوق النقود فإن الزيادة فى الأسعار سوف يضاف إليها زيادة أخرى أي أن الارتفاع في الأسعار سوف يكون مرتين : مرة عن طريق ارتفاع أسعار المواد الخام أو السلع الوسيطة الممول إنتاجها في الأصل من سوق النقود، ومرة أخرى عن طريق القروض التى مولت بها عملية شراء هذه الخامات أو السلع الوسيطة بقروض للمؤسسات التي سوف تستخدمها في إنتاج سلع نهائية أو وسيطة .

ومن ثم يعم ارتفاع الأسعار في هذه السنة التى تم فيها ذلك التعامل في سوق النقود ثم في السنة التالية تبدأ مؤسسات جديدة في التعامل مع سوق النقود مع احتمال استمرار المؤسسات التى كانت متعاملة مع هذه السوق في السنة السابقة

في تعاملها مع سوق النقود كذلك مما يؤدى إلى إضافة ارتفاع جديد في الأسعار..... وهكذا يستمر الارتفاع في الأسعار ويصبح سمة بارزة من سمات الاقتصاد الآخذ بهذا النظام المقيت - نظام السوقين .

والملاحظة الهامة هنا هي أن ارتفاع الأسعار بهذا الشكل يرفع تكلفة استخدام كل عناصر الإنتاج بالرغم من أن هذه الزيادة لا تدفع إلى أصحاب عناصر الإنتاج، ومن ثم لاتزيد دخولهم ولكنه يذهب إلى أكلة الربا ولو أنه كان يذهب إلى أصحاب عناصر الإنتاج لترتب على ذلك تنشيط الأسواق نتيجة زيادة الدخول .

ثانيا: الأثر غير المباشر لنظام السوقين في رفع الأسعار :

إن انتشار التعامل بنظام السوقين في الحياة الاقتصادية المعاصرة له بالغ الأثر في رفع أسعار السلع والمنتجات بطريق غير مباشر، ذلك أن أي استثمار في ظل التعامل في سوق النقود لايمكن أن يقام إلا إذا كانت الغلات الصافية المتوقعة من هذا الاستثمار أعلى من سعر الفائدة السائد ، ولاشك أن عدم إقامة هذه الاستثمارات سوف يخفض من عرض السلع التي تنتجها هذه الاستثمارات في سوق السلع والخدمات .

الأمر الذي يؤدى إلى رفع أسعار هذه المنتجات، ومن ثم ارتفاع الغلات الصافية المتوقعة منها فتصبح الغلات الصافية المتوقعة من هذه الاستثمارات أعلى من سعر الفائدة السائد فتبدأ الاستثمارات في الاتجاه إلى إنتاجها ولكن بعد أن تكون أسعار منتجاتها قد ارتفعت.

٣ : أثر نظام السوقين في جمود الاقتصاد:

تعمل مؤسسات تجارة النقود على تجميع النقود فتتجمع لديها تدفقات هائلة الحجم من النقود، ثم تخرج منها هذه التدفقات إلى المستثمرين ورجال الأعمال والمنظمين في شكل نقود محملة بنسب الفائدة (الربا)، وهذه النسب تظل عالقة بالنقود طوال مراحل قيامها بدورها في الحياة الاقتصادية، فإذا افترضنا أن سعر الفائدة هو ١٥٪ فمن ثم يكون الدين على المقترض هو ١١٥٪ من قيمة القرض

الأصلى خلال مدة القرض(سنة) وقد يزيد على ذلك إذا امتد سداد القرض لأكثر من سنة فتزيد الفائدة ١٥٪ خلال السنة التالية على مبلغ القرض أو على ما تبقى منه.

وهذا الدين تتحمل به التكلفة فى المؤسسات المقترضة خلال السنة باحتساب ١٥٪ من قيمة القرض زائدا نسبة الإهلاك .

وهذا العبء:

١-عبء ثابت طوال فترة سداد القرض.

٢-عبء متجدد، أي أنه يحتسب كل سنة على ما تبقى من قيمة القرض أو القرض كله إن لم يسدد منه شيء.

٣-وهو عبء متراكم فإن أثره الاقتصادي خلال السنة الأولى يستمر موجودا خلال السنة التالية حيث يضاف إليه عبء جديد خاص بالسنة الجديدة .

عبء ثابت :

أما إنه عبء ثابت فذلك لأن نسبة الفائدة (الربا) تحتسب على قيمة القرض وهو ثابت القيمة الاسمية، ومن ثم فإنه مادامت نسبة الفائدة إلى ثابت فهي ثابت أيضا وهى تختلف عن نسبة المشاركة في الربح إلى الربح والربح ليس بثابت ولكنه متغير والنسبة إلى متغير متغيرة كذلك .

وهذه الحقيقة التي تبدو بديهية في حد ذاتها لها أثر شديد الخطورة على الحياة الاقتصادية فإنه في النظم الربوية ونتيجة لثبات عبء الفائدة (الربا) وأصله على المدينين المقترضين أصحاب المنشآت التي تنتج سلعا أو خدمات، فإن أسعار هذه السلع والخدمات تكون جامدة غير مرنة مما يفقد الاقتصاد مرونته وقدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة استجابة للعوامل الاقتصادية المختلفة من عرض وطلب وغيرها من العوامل الاقتصادية .فإذا تدنى الطلب على الناتج وأصبح خفض السعر مطلوبا للحفاظ على الناتج الحقيقي المحقق فإن المنظمين لا

يستطيعون تخفيض أثمان سلعهم وإلا فإنهم لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم الاسمية الثابتة في سداد قيمة القرض وفوائده المستحقة عليه وهما ثابتا القيمة الاسمية كما سبق أن أوضحنا، وإن ظل تمسكهم بالأسعار المرتفعة فإنهم لا يستطيعون أن يبيعوا الكميات التي تحقق لهم من الربح ما يكفى لسداد ما عليهم من التزامات، وفى هذه الحالة فإنهم يلجأون إلى الانتظار أملاً في ارتفاع وزيادة الطلب على منتجاتهم مرة أخرى، وبالتالي ارتفاع الأسعار إلى المستوى الذي يلبى رغباتهم، فإذا لم يحدث ذلك فإنهم يلجأون مضطرين وقد حان موعد سداد القروض وفوائدها إلى بيع بضائعهم بأقل من التكلفة حتى يجدوا السيولة الكافية لسداد ما عليهم من قروض، وفى كل الحالات يكون الإفلاس هو الطريق الذي لا مهرب منه سواء باعوا بضاعتهم بالسعر المتدني أو لم يستطيعوا أن يقوموا بالبيع، وهذا ما يلاحظ من ارتفاع حالات الإفلاس في فترات انخفاض الطلب في ظل نظام السوقين، وما يترتب على ذلك من خسارة تصيب المجتمع كله من بطالة عدد متزايد من العمال نتيجة توقف وإفلاس المنشآت المقترضة من سوق النقود وما يترتب على ذلك من زيادة تدنى الطلب، وبالتالي انتشار البطالة وحالة الركود والتى قد تتحول نتيجة لذلك إلى كساد بيد أنه في نظام المشاركة فإن المرونة تكون تامة ذلك أنه في حالة تدنى الطلب على الناتج فإن المنتج يستطيع أن يخفض أسعاره لأن النسب المطالب بسدادها ليست ثابتة القيمة الاسمية لا فى الأصل ولا فى الربح مما يؤدى في ظل المستوى الجديد من الطلب المتدني إلى إمكانية تنشيط البيع بالأسواق عن طريق خفض السعر مما يساعد على بقاء الناتج القومي الحقيقي كما هو بدون أن يتأثر.

وفى ظل نظام السوقين يصعب خفض التكلفة الحدية لأن عدم القدرة على خفض السعر استجابة لظروف السوق لوجود الالتزامات الثابتة بسداد أصل القروض وفوائدها (الربا) وانتشار ذلك في الحياة الاقتصادية كلها بالشكل المشاهد الآن في الاقتصاديات المعاصرة يجعل المنشآت المنتجة، وأيا كان نوع

إنتاجها ،سواء سلع وسيطة أم سلع نهائية غير قادرة على خفض أسعارها بصفة عامة مما يجعل جمود الأسعار ظاهرة عامة منتشرة وسائدة، فلا يستطيع أحد خفض أسعار الموردين أو تخفيض أجور العمال مما ينعكس ذلك على عدم القدرة على خفض التكلفة الحدية.

ولاشك أن نظام السوقين فى الاقتصاديات المعاصرة عامل جد خطير في جمود الأسعار وعدم مرونتها في المجتمعات المعاصرة، وبالتالي ما يترتب على ذلك من جمود الأجور الذى ما هو إلا نتاج سيئ لنظام السوقين . وما اتفاقات دفع الأجور بين قيادات العمال القوية وبين المنتجين في مختلف مجالات النشاط إلا نتيجة الأخذ بنظام السوقين الذي يؤدى إلى رفع الأسعار، وبالتال انخفاض الأجور الحقيقية .

أما في نظام المشاركة فإنه يتيح للمنتج مرونة كبيرة في التكيف مع الوضع الجديد فى حالة رغبتهم فى خفض الأسعار لمواجهة تدنى الطلب على السلع والمنتجات مما يكون له المزايا الآتية:

١) إن حدوث التوازن عند المستوى الجديد من الأسعار الأقل يكون ممكنا، فإن انخفاض الأسعار معناه زيادة قدرة النقود على الشراء أي زيادة قيمتها ومن ثم تعويضا للمنتج عن انخفاض الأسعار بالسوق فبقيمة المبيعات الأقل النقدية يمكن تمويل إنتاج نفس ما كان ينوى إنتاجه من سلع من قبل عندما كانت الأسعار مرتفعة وكذلك تعويضا لأصحاب رؤوس الأموال المشاركين فالقيم النقدية للأصول التي انخفضت في ظل السعر الجديد الأقل قد زادت قيمتها الحقيقية، كما يمثل تعويضا لهم فتظل القيم الحقيقية للأصول التي انخفضت قيمتها بدون تغيير.

وفى نفس الوقت فإن زيادة القوة الشرائية للنقود سوف تؤدى إلى عدم تدنى الطلب الكلى الحقيقي على السلع والخدمات، فبنفس الدخل النقدي يمكن شراء كميات اكبر من السلع والخدمات، ومن ثم بقاء الناتج القومي الحقيقي كما هو

عند نفس المستوى، فلا يحدث ركود على مستوى الاقتصاد القومي.

فالتوازن الجديد عند الأسعار الأقل يكون ممكنا ومطلوبا فهو ممكن بمجرد ترك النظام اللاربوى يعمل بحرية في ظل نظام لسوق واحدة هي سوق السلع والخدمات، وأما أنه مطلوب فلاشك أن كل أطراف العملية الاقتصادية من المنتج إلى المستهلك إلى أصحاب رؤوس الأموال إلى العمال مستفيدون من انخفاض السعر، أي زيادة القوة الشرائية للنقود أي ارتفاع قيمتها، ولاشك أن تلك المرونة مطلوبة على مستوى الاقتصاد كله فإن الأسعار في ظل نظام لسوق واحدة -سوق السلع والخدمات- تكون مرنة ترتفع وتنخفض بنفس نسب التغير في الطلب النقدي تاركة الناتج القومي الحقيقي كما هو ثابت بدون تغير عند الأسعار الجديدة في مرونة مذهلة.

٢) إن سيادة نظام السوق الواحدة بما يتصف به من مرونة مذهلة تعظم قدرة المنتجين على تغيير كلفتهم الحدية وفق الأوضاع الجديدة وتجعلها ممكنة بدون أي آثار غير مرغوب فيها وخاصة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة، ومن ثم يمكنهم احتفاظهم بنفس قيم الأرباح الحقيقية التى يحصلون عليها فلا تتأثر دوافعهم على العمل في مجالات الاستثمار مما يبعدهم عن الإحباط النفسي والتشاؤم الذي غالبا ما يكون أحد أسباب الركود الاقتصادى .

٣)إن المرونة الكاملة للأسعار في الحياة الاقتصادية القائمة على نظام السوق الواحدة والنابذة لنظام السوقين يؤدى انخفاض الأسعار فى ظلها إلى زيادة عرض النقود الحقيقية أي النقود النقدية Nominal Money مقسومة على الرقم القياسي للأسعار ، وبالتالي فإن قدراً أقل من النقود يكون مطلوبا لشراء السلع والخدمات فلا يتأثر الطلب الحقيقي، ومن ثم يظل الناتج القومي الإجمالي الحقيقي كما هو بدون انخفاض ،وهذان العاملان وهما زيادة عرض النقود الحقيقي وانخفاض مقدار النقود اللازم لشراء السلع والخدمات سوف يحرران بعض النقود من سوق الاستهلاك حيث يمكن توجيهها بالتالي إلى الاستثمار وما يترتب على ذلك من

نشـاط اقتصـادي يقودنا في النهاية في ظل نظام السـوق الواحدة إلى التـوظف الكامل والى الناتج الإجمالي الممكن .

ولاشك أن ذلك يكون ممكنا في ظل نظام لا يقـوم على نظام السـوقين، أي تختفي فيه سوق النقود مما ينتج عن ذلك من مرونة كاملة للنظام الاقتصادي ومن مجالات غاية في السعة للاستثمار، وبذلك تؤدى المرونة الكاملة ليس فقط إلى عدم تأثر الناتج القومي الإجمالي و إنما تؤدى كذلك المجالات الواسعة للاستثمار في ظل نظام السوق الواحدة سوق السلع والخدمات إلى توجيه فائض الدخول إلى تلك المجالات الاستثمارية الرحبة بدون عوائق أو مشاكل .

٤) ولاشك أن زيادة الأرصدة الحقيقية في ظل نظام السوق الواحدة سوف يزيل ذلك الرعب المقترن بنظام السوقين الذي يتمثل في أن انخفاض الأسعار في ظل نظام السوقين سوف يكون عامل عدم استقرار شديد لو أخذنا في الاعتبار أثره على إعادة توزيع الدخول ، فإنه عند انخفاض الأسعار إذا حدث ذلك فإن المدينين ومصدري السندات سيواجهون بحقيقة أنهم سيسددون ديونهم بعملة ذات قيمة أعلى، فعند حدوث زيادة في القيمة الحقيقية للديون فإن إفلاس الشركات سيزيد وينتشر، ويتبع ذلك إفلاس البنوك التى أقرضت الشركات التي تعرضت للإفلاس، ويفقد المودعون في البنوك أصولهم، ولما كانت الودائع المصرفية هي المكون الأساسي لعرض النقود فإن الإفلاس سيؤدى إلى انخفاض العرض النقدي والحقيقي للنقود خلال فترة الانكماش، ومن ثم يؤدى إلى تحول حالة الركود إلى حالة كساد .

وبعد .... فإن نظام السوقين هو أكبر مصيبة وأعظم كارثة أصابت الاقتصاديات القومية والعالمية على مر الزمن وهو الذي يؤدى إلى ذلك الإرباك الشديد وتلك الأزمات الطاحنة التي تصيب الدول المتقدمة والدول النامية على وجه الخصوص والتي يمثل الاستقرار الاقتصادي فيها حجر الزاوية لانطلاق الاستثمار، ومن ثم التنمية الاقتصادية الشاملة والتقدم ناحية التوظف الكامل.

لقد ناقش الاقتصاديون موضوع جمود الأسعار وعدم مرونتها من ناحية جمود الأجور وأثره على جمود الأسعار، بل إنهم ناقشو أثر تكاليف قوائم الأسعار على جمود الأسعار والتي هي من الصغر لكي تفسر تحمل المجتمع لبطالة قد تصل إلى ٢٥٪ من القوى العاملة !!!وكذلك ناقشوا أثر سياسة هامش الربح وجمود أسعار المواد الوسيطة على جمود الأسعار .

كيف يناقش كل هذه العوامل على جمود الأسعار والوعاء الذي هو النقود في شكل قروض وفوائد ربوية عملاً بنظام السوقين المقيت يحتوى كل ذلك داخله ؟

فإذا كان الوعاء جامداً غير مرن هل يمكن أن يكون ما بداخله مرنا حر الحركة ؟ وما بداخله هو كل شيء في المنشآت المنتجة في الاقتصاد القومي من آلات ومواد وأجور عمال وهامش ربح ....إلخ، فكل ذلك مقام في الأصل من قروض ممنوحة من سوق النقود.

إن هذا الوعاء الذي يقيد الحركة الحرة للاقتصاد القومي والعالمي والمتمثل في نظام السوقين أشبه ما يكون بالقمقم الذي يحبس بداخله ماردا جبارا فلابد من أن ينطلق المارد المحبوس بداخله ليحقق المعجزات الحقة البعيدة عن تقييد الحركة وحبس الطاقات .

لقد وجه كل اهتمام الاقتصاديين فيما يتعلق بجمود الأسعار وعدم مرونتها وما يجره ذلك على الاقتصاد القومى والعالمى بصفة عامة من إرباك وعدم استقرار تصل في ذروتها إلى حدوث الدورات الاقتصادية والتي تصل في مراحلها المتقدمة إلى شل الاقتصاد القومي و إصابته بالكساد، وجه كل اهتمامهم ناحية جمود الأسعار، واعتبر جمود الأسعار ما هو إلا ظاهرة تابعة لجمود الأجور وجمود أسعار المواد الوسيطة وسياسات التسعير وتكاليف قوائم الأسعار في حين أن جمود الأجور وجمود أسعار المواد الوسيطة وسياسات التسعير ،كل ذلك في حد ذاته ما هو إلا متغير تابع لتفشى نظام السوقين فى الاقتصاديات المعاصرة، حيث تباع النقود وتشترى بسعر ثابت (ربا) .

إن جمود الأسعارماهو إلا متغير تابع لتفشى نظام السوقين، فالجمود الأصلي يحدثه تفشى نظام سوق النقود والسماح بالمتاجرة فيها في حين أن النقود لايجب أن يسمح إلا بالاتجار بها.

إن جمود الأجور وجمود أسعار السلع الوسيطة والأسعار بصفة عامة إنما ترجع أساسًا لاتباع نظام السوقين، فأي اقتصاد يعمل على هذا الأساس و يشتمل على سوق للنقود لابد أن يكون فيه جمود اقتصادي .

ولنتصور منشأة فيها الأسعار والأجور والأرباح مرنة ترتفع وتنخفض بنفس نسبة التغير في الطلب النقدي تاركة الناتج الحقيقي ثابتا ، ثم قام صاحب المنشأة ببيعها إلى مالك آخر ومولت عملية الشراء عن طريق سوق النقود بقرض بفائدة ١٥٪ ثم بدأ الإنتاج على الأساس الجديد وفى ظل هيكل التمويل الجديد من سوق النقود ظل يبيع إنتاجه بنفس السعر السابق ثم تدنى الطلب على منتجات هذه المنشأة ، فهل تستطيع هذه المنشأة أن تخفض أسعار منتجاتها بنفس نسبة التغير في الطلب على هذه المنتجات لتحافظ على مستوى إنتاجها ؟بالقطع لن تستطيع أن تخفض أسعار منتجاتها على حساب هامش الربح لأن هامش الربح بالرغم من أنه يمكن أن يضفي نوعا من المرونة على السعر إلا أن صاحب المنشأة لا يستطيع أن يفعل ذلك لأن هامش الربح هو مصدر سداد القرض، ولئن فعل فإنه سوف يسدد القرض ليس من الأرباح ولكن من أصل المنشأة. فإن عرض منتجاته بنفس السعر فإنه سيضطر إلى تخفيض الإنتاج وبالتالي فإن أرباحه سوف تقل حيث لا يستطيع أن يتجنب تخفيض الإنتاج عن طريق خفض السعر لأنه مطالب بسداد أقساط الدين، ومن ثم يقع المنتج المقترض من سوق النقود في مصيدة جمود الأسعار التي لا يخرج منها إلا بالإفلاس .

ولاشك أن جمود الأسعار نتيجة التعامل في سوق النقود يترتب عليه ثبات تكاليف المعيشة بل وارتفاعها، ومن ثم مطالبة العمال بزيادة أجورهم والدخول في اتفاقات تضمن لهم مزايا متعددة وتضفي الجمود أكثر وأكثر على الاقتصاد وفى

نظام المشاركة فإن الاقتصاد كله أسعاره مرنة لا جمود فيها، ومن الممكن أن ترتفع أو تنخفض بنفس نسبة التغير في الطلب النقدي تاركة الناتج الحقيقي كما هو ثابتا على الأقل كما سبق أن بينا.

لقد ضربنا مثلا بمؤسسة واحدة كانت الأسعار فيها مرنة لأخذها بنظام المشاركة، ثم أصبحت الأسعار فيها جامدة لتحولها إلى نظام الاقتراض بربا من سوق النقود، ولاشك أن ذلك ينطبق على الاقتصاد كله كما في تلك المنشأة أي أن تفشى نظام السوقين في النظم الاقتصادية المعاصرة هو السبب في جمود الأسعار والاقتصاد كله، وهنا لا نستطيع أن نأخذ بالقاعدة المعروفة القائلة بأن ما ينطبق على الجزء ويكون صحيحا بالنسبة له لا يتحتم أن ينطبق على الكل ويكون صحيحا بالنسبة له كذلك .

ذلك أنه في هذه الحالة فإن ما ينطبق على الجزء وهو المنشأة التي ضربنا بها مثلا ينطبق كذلك على الكل ، فإذا ساد نظام السوقين جمدت الأسعار في الحياة الاقتصادية كلها و أصبحت لا تتصف بالمرونة وما يترتب على ذلك من صعوبة تكيف الحياة الاقتصادية لأي تغير يحدث فيها بسهولة ويسر بل لابد وأن يتم التلاؤم مع الظروف الجديدة في فترة أطول بكثير وبتضحيات كبيرة جدا تصيب الاقتصاد والحياة الاقتصادية كلها بالمآسي والمحن.

وجمود الأسعار لا يعزى إلى جمود الأجور، وخفض الأجور أو رفعها لا يمثل علاجا -في ظل سيادة نظام السوقين - لحالة الاقتصاد ولا يترتب عليه زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة العمالة .

إن جمود الأسعار لا يعزى إلى جمود الأجور فإن الجمود الاقتصادي سببه الأساسي العمل بنظام السوقين في الاقتصاديات المعاصرة .إن النظم الاقتصادية التي يتصور أنها تأخذ بنظام السوق الواحد -سوق السلع والخدمات - والنابذة لنظام سوق النقود فإن هياكلها الاقتصادية تكون مرنة لا تتحكم فيها القيم الاسمية بل القيم الحقيقية وما هناك من خوف على إصابتها بأضرار الجمود بل إن مرونتها تجعلها تتلقى الصدمات ويظل الإنتاج القومي على الأقل كما هو بدون تغيير.

القول الفصل:

لعل هذه المقارنة وهذا الاستعراض لكافة النظريات الاقتصادية منذ "آدم سميث" سنة١٧٧٦م (النظرية التقليدية) وحتى الآن يمكن أن يوضح لنا ما نريد أن نقوله ونؤكد عليه أن نظام السوقين المأخوذ به الآن ومن قبل في الغرب والذي نقل إلينا كما هو بدون تصرف وبوضع كل تراثنا الحضاري العظيم فى هذا المجال وراء ظهورنا مبهورين بأبهة هذا النظام . إننا نريد أن نؤكد أن هذا النظام ما هو إلا نظام معقد وفى نفس الوقت فاسد يجب إلغاؤه وعدم العمل به لأنه لن يستقيم أي نظام نريد أن نصل به إلى الأهداف والآمال العظيمة في التنمية المرجوة والتقدم والتوظف الكامل لن يستقيم أي نظام يأخذ بنظام السوقين وهذه التطلعات الكبيرة على مستوى العالم.

وكما سبق أن أوضحنا في مرات عديدة سابقة في هذه الدراسة أن هذا النظام بما يحمله من تضارب وتنازع بين عوامل كلتا السوقين وعمل بعضها فى اتجاه معاكس لعمل البعض الآخر في السوق الأخرى يؤدى إلى إرباك الاقتصاد القومي والعالمي وعدم قدرة أي نظام في الوصول إلى الرفاهة والتقدم والاستقرار الاقتصادي مادام هذا النظام موجود فى النظرية التي تحكمه وتسير آليات العمل به على أساسه وقواعده الفاسدة.

لقد أربك هذا النظام حتى المتخصصين وأساتذة وعلماء الاقتصاد، وتضاربت الآراء والمدارس بسببه كما هو واضح فيما سبق وأضحى التحليل الاقتصادي النظري والعملي أشبه بالمغارات المظلمة التي لا تستطيع أن تتبين طريقك فيها ولعل ذلك واضح تمام الوضوح فيما سردنا من قبل .

ففي مجال التحليل الاقتصادي النظري يتبين لنا تضارب النظريات الاقتصادية فيما بينها والسبب في ذلك العمل بنظام السوقين سوق السلع والخدمات وسوق النقود والدروب الغامضة التي تنشأ نتيجة الأخذ بهذا النظام في علم الاقتصاد وكأنه مسلمة لا يجوز المساس بها أو العمل بدونها في الحياة الاقتصادية .

وفى مجال التحليل العملي لمعرفة أسباب الركود والكساد أو التضخم وارتفاع الأسعار وما ينتج عن ذلك من انحطاط المستوى الاقتصادي، خاصة في البلاد النامية فإن ذلك التضارب بين عمل كل من نظام السوقين وغموضه ينعكس على فشل السياسات الاقتصادية فى الحياة العملية من اتخاذ قرار سليم يعالج به قصور حدث في الاقتصاد سواء في حالة الانكماش أو التضخم وتراوح التطبيق العملي بين النجاح والفشل حتى في أعتى الدول قدرة على التحليل الاقتصادي في بلادها.

أما الدول النامية (المتخلفة) فحدث عنها ولاحرج فقد أصبح خروجها من أزمات التخلف وعدم القدرة على الانطلاق ظاهرة وواضحة و أصبحت عنق الزجاجات هي الفترات السائدة على مدار سنين طويلة وأصبح أساتذة الاقتصاد ووزراؤه وإمكانيات هذه الدول العلمية الكبيرة في هذا المجال قاصرة في ظل نظم اقتصادية معقدة، وفى نفس الوقت فاسدة عن أن تصل بمفردها إلى حل لما يسميه هؤلاء الإصلاحات الاقتصادية فى بلادها. وأضحى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والخبرات الخارجية لا مفر منه في ظل هذا النظام البغيض السائد في فكر ومناهج الاقتصاد في كل دول العالم والتي تأخذ بنظام السوقين سوق النقود جنبا إلى جنب مع السوق الطبيعية سوق السلع والخدمات، وأمسى وجود الرابطة بينهما (ميكانيكية الانتقال) أحجية أخرى من أحاجى الاقتصاد ومدارسه ونظرياته عبر تلك السنين الطويلة.

ويكفى أن نشير هنا إلى فساد هذه النظم والنظريات التي تأخذ بنظام السوقين من انتشار الجوع والفقر والحاجة والتخلف على مستوى العالم أجمع و أصبحنا حتى في ظل هذا التقدم التكنولوجي المذهل الماثل فى ضخامته وجبروته عاجزين عن محاربة الفقر والجوع و التخلف الاقتصادي بكل بقاع العالم شرقا وغربا وجنوبا وشمالا وأضحى موت مئات الآلاف من الجوع ظاهرة جلية واضحة أمام أعيننا، والشيء المذهل أن يحدث ذلك في أكثر القارات غنا بمواردها الطبيعية

ومناجمها وإمكاناتها البشرية الهائلة، والأشد هولا أن يحدث ذلك حتى بعد أن أشرقت شمس القرن الواحد والعشرين.

ولعلنا أخيرا أن نجمل ما سبق أن أوضحناه من أن العمل بنظام السوقين المأخوذ به في النظم الاقتصادية إنما هو عامل إرباك شديد في النظريات والنظم منذ نشأ هذا النظام حتى الآن وأن هذا الوضع أدى إلى تضارب الآراء والمدارس والنظريات و النظم الاقتصادية فيما بينها كلها في تحليل الأوضاع والأزمات الاقتصادية وكيفية علاج الأزمات الانكماشية أو التضخمية مما انعكس على السياسات المعمول بها في دول العالم أجمع وحتى الآن وخاصة الدول النامية كما أدي تطبيقه إلى الارتفاع المستمر في الأسعار واتصاف الاقتصاد بالجمود وعدم المرونة وما يجره ذلك من مآس ومحن .

ولعلنا يمكن أن نصل الآن إلى حقيقة الوضع الراهن في ظل هذه النظريات الماثلة أمام أعيننا واضحة جلية في حلبة الاقتصاد بمدارسه المختلفة ، وخير ما يعبر عن حقيقة هذا الوضع هو ما أورده أستاذنا الدكتور سامي خليل العميد المساعد للشئون الأكاديمية جامعة الكويت وأستاذ ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (سابقا) في كتابه القيم "نظريات الاقتصاد الكلى" الجزء الثاني صفحة ٧٧٧ تحت عنوان الخلاصة :

الخلاصة :

والتساؤل الآن هو: كيف يمكن لهذه المدارس الأربعة (أو السبعة أو أكثر)أن توجد في نفس الوقت . فعدم إمكان حسم الخلاف بين النظريات وبين السياسات عن طريق الإحصاءات إنما هو أحد الأسباب .ولكن هناك شيئًا آخر، فالنظرية الاقتصادية إنما هي دراسة ديناميكية وهى دائما في حالة من التطوير .فلا نكون مبالغين لو قلنا أن الاقتصاد الكلى يمر حاليا بحالة من الثورة . فبعض الأفكار القديمة قد تم التخلي عنها كما أن هناك بعض الأفكار القديمة التي سبق أن تخلينا عنها بدأت تحيا مرة أخرى . وحتى يمكن أن نتفهم التكوين الجديد لحقل الاقتصاد

الكلى فإنه من المهم الإلمام ليس فقط بأفكار الاقتصاد الكلى الحالية ولكن يجب أيضا أن نكون مدركين أن حقل الاقتصاد الكلى سائر في خطوات التغيير . وعن كيفية التصرف إزاء هذه الثورة وهذه التغيرات المتلاحقة ، فإنه من الواجب علينا أن نوقف إصدار الأحكام . فلا يجب علينا أن نشرع بتبني أفكار معينة قبل أن نتمعن فى الأفكار البديلة . وحتى فى هذه الحالة ،فيجب أن نكون مستعدين للبحث والتحرى عن أفكار جديدة فإذا ما كانت هذه هي تصرفاتنا فنكون بذلك قد تصرفنا كطلاب علم . إنه من المؤسف حقا القول بأن الاتصال بين تلك المدارس الفكرية المختلفة اتصال ضعيف . ولكن الباحث الذي يستقى أفكاره من العديد من المدارس هو الذي من المحتمل أن يتوصل إلى النظرية العامة الجديدة ».

وليس هناك أبلغ من هذا القول للدلالة على الأوضاع الراهنة أمام أعيننا من أن النظم والمدارس والنظريات الاقتصادية فكرا وعملا قد أصبحت في حاجة ماسة إلى فكر جديد ينطلق في رحاب الآفاق الواسعة للاقتصاد وفى ضوء هذا الكم الهائل من النظريات وأدوات التحليل ليصل بالطريقة التي ذكرها أستاذنا الدكتور سامي خليل إلى المرفأ الآمن للمنهج الاقتصادي الذي نأمل أن يمثل الحقيقة العلمية في هذا المجال والذى ليس له طريق آخر غير كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.



الباب الثانى

الاقتصاد الاسلامى

١ - القرآن الكريم ونظام السوقين.

٢- آيات الربا . منظور جديد.

٣- عقد الربا -أطرافه وأغراضه- فى القرآن الكريم .

٤ - الاستهلاك بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

٦ - الزكاة الطريق إلى النماء الاقتصادي والعمالة الكاملة.

٧- الاكتناز وآثاره الاقتصادية.

٨- القرض الحسن والحلقة الخبيثة للربا.

القرآن الكريم ونظام السوقين

مقدمــــة :

وبعد أن تناولنا جوهر وصلب الاقتصاد الوضعي والمتمثل في نظام السوقين وفساد هذا النظام ومساوئه وأثره على الحياة الاقتصادية للبشرية كلها فى الدول المتقدمة (الغنية) والدول النامية(الفقيرة) خاصة والتي لا تستطيع الإفلات من قيد ومضار هذا النظام المقيت .وبينا تضارب النظريات الاقتصادية منذ أول نظرية اقتصادية (النظرية التقليدية) سنة ١٧٧٦م وحتى وقتنا الراهن أي ما يقرب من ٢٢٦ سنة من البحث العلمي والتطبيق العملي؟!!!! في كل أنحاء الدنيا. وها نحن نرى محصلة هذه النظريات واضحة جلية أمام أبصارنا من انتشار البطالة والجوع والفقر في أنحاء العالم كله حتى داخل أعتى الدول تقدما وفى أعداد الجائعين التي تصل إلى مئات الملايين من البشر وحتى في أكثر القارات غنا بمواردها البشرية والطبيعية، و أضحى موت الملايين من الجوع والفقر بينة ظاهرة أمام أعيننا وأبصارنا.

بعد كل ذلك آن لنا أن ننتقل إلى الاقتصاد الإسلامي بأدواته وأساليبه القيمة العظيمة وهى وحدها القادرة بفضل الله وتوحيده على انتشال الأمم الإسلامية، بل العالم أجمع، من وهدته وعثرته وضلاله لتقوده بفضل من الله إلى سامق القمم وعلا الحضارة وغنى الدنيا والآخرة وصلاحهما وهذه الحقيقة سوف تتضح فيما يلي من عرض للاقتصاد الإسلامي أدواته وبنيانه على أسس اقتصادية راسخة بفضل الله وتوفيقه .

حكم الأسواق في القرآن الكريم :

تـــناولنا في الباب الأول من هذه الدراسة الصورة الكلية للاقتصاد الوضعي باعتباره نظاما فاسدا قائما على الأخذ بنظام السوقين؛ سوق السلع والخدمات وسوق النقود .

وعندما نأتي إلى الاقتصاد الإسلامي فلابد أن نتساءل من البداية: ما رأى الإسلام فى نظام السوقين ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل لابد لنا أن نرجع إلى كتاب الله عز وجل ، ولاشك أننا واجدون فيه بغيتنا . ففي الآية ٢٧٥ من سورة البقرة يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ وفى هذه الآية بيان لحكم الأسواق في الإسلام .

ففيها بيان واضح الدلالة على وجود سوق للنقود في جاهلية العرب قبل الإسلام. ونص الآية واضح الدلالة على ذلك... ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ فقد كانت مكة مركزا تجاريا للجزيرة العربية كلها، وكانت التجارة تمول عن طريق الربا .

وفي التشبيه الوارد في الآية شئ عجيب .ذلك بأنهم شبهوا البيع بالربا أي جعلوا البيع مشبها، والربا مشبها به مع أن البيع هو الأصل والربا هو الفرع، فكان ينبغي أن يشبهوا الربا بالبيع فيقولوا إنما الربا مثل البيع ولكنهم جعلوا المشبه به وهو البيع مشبها وجعلوا المشبه وهو الربا مشبها به فقالوا: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾.

وفى هذا تغليظ في التشبيه وتأكيد له كأن يقول قائل إن القمر مثل وجه فلان بدلا من أن يقول إن وجه فلان كالقمر[١] .

وفى هذه الآية ذكر الله سبحانه وتعالى لفظ البيع ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ وذكر الربا ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.

ومادام الله قد أحل البيع فإنه سبحانه قد أحل كذلك الشراء لأنه مادام هناك بيع فلابد أن يكون هناك شراء ، وما دام هناك بيع وشراء فلابد أن يكون هناك بائع ومشترى.

---

(١) فتح البيان فى مقاصد القرآن-جزء أول ص ٤٥٦- صديق حسن خان.

ومادام هناك بيع وبائع وشراء ومشترى فلابد أن يكون هناك سلعة أو خدمة وبالتال لابد أن يكون هناك ثمن . وبذلك تكون قد اكتملت أركان سوق السلع والخدمات وأن الله سبحانه وتعالى قد أحل إقامتها بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

ومن ناحية أخرى فإن الله قد ذكر الربا في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ والربا هو ثمن إقراض النقود، أو بالمعنى الاقتصادي تأجير النقود، ومادام الله قد حرم الربا وهو الثمن في سوق النقود فإن الله بقوله هذا قد حرم إقامة سوق النقود لأنه لا يعقل أن تقام سوق بغير ثمن ، فتحريم الثمن يقتضي تحريم إقامة السوق.

ومن ثم فإننا نستطيع أن نقول أن الله سبحانه وتعالى قد احل إقامة أسواق السلع والخدمات بقوله: ﴿وأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ وحرم إقامة سوق النقود بقوله سبحانه وتعالى : ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ .

والملاحظة الجوهرية في هذا الخصوص هو وجود النقود في كلتا السوقين .

في سوق السلع والخدمات -الحل إقامته- وجود النقود فيها يمثل " الثمن " للسلعة أو الخدمة فمحل التعامل في هذه السوق هو السلع والخدمات ومعنى هذا أن النقود في سوق السلع والخدمات يتاجر بها ولايتا جر فيها .

وفى السوق الأخرى سوق النقود فإن النقود تكون محلا للبيع والشراء بثمن من نفس الجنس أي النقود وهو الربا، أي أن النقود في هذه السوق يتاجر فيها.

ومن ذلك نستطيع أن نؤكد أن الاقتصاد الإسلامي قائم أساسا على نظام السوق الواحدة -سوق السلع والخدمات . وينبغى من البداية أن نتساءل: ماهى وظيفة النقود فى اقتصاد السوق الواحدة الحلال سوق السلع والخدمات.

أولاً: النقود وسيط للتبادل:

ومعنى أن النقود وسيط للتبادل أنها تسهل عمليات المبادلة بيعا وشراء للسلع والخدمات وما يترتب على ذلك من تقسيم عمليتي البيع والشراء إلى عمليتين

منفصلتين لا يلتزم البائع لسلعة ما بشراء ما يحتاجه من منتجات من المشترى وحده دون غيره كما لا يلتزم المشترى لهذه السلع ببيع ما عنده من منتجات إلى البائع وحده لاغير . وإذن يستطيع البائع بفضل النقود كوسيط للتبادل أن يركز اهتمامه كله في الحصول على أفضل المشترين لما يريد بيعه كما يستطيع المشترى بدوره تركيز اهتمامه كله في الحصول على ما يريد شراءه من أفضل البائعين .

وكذلك فإن وجود النقود كوسيط للمبادلات من شأنه أن يعمم القوة الشرائية في يد الأفراد، فالنقود تعطى لحاملها مجالا واسعا عاما للاختيار وتمكنه من شراء أي شيء يريده من أي مكان يرغب فيه ومن أي شخص يختاره ومن ثم تسهل التبادل وتنظم الأسواق وتتيح حرية لاحدود لها في اختيار حامليها لتحديد عملية البيع والشراء مكانا وزمانا.

ثانيا: النقود كمقياس للقيم:

وتتمثل هذه الوظيفة الثابتة للنقود في قيامها بمهمة قياس قيم الأشياء أي بكونها الأداة التي يمكن بوساطتها التعبير عن قيم مختلف الأموال والسلع والخدمات، فكما أن طول الشيء يقاس في شكل عدد من وحدة معينة هي المتر ووزنه في شكل عدد من وحدة معينة هي الجرام ،فكذلك لابد أن تقاس قيم الأشياء في شكل عدد ما من وحدة معينة وهذه الوحدة بالذات هي النقود.وبذلك تكون النقود هي أداة أو وحدة لحساب القيمة وهو ما يعبر عنه بالثمن.

ثالثا : النقود أداة للاحتفاظ بالقيم :

تعنى هذه الوظيفة للنقود إمكان تأجيل تبادلها في مقابل السلع والخدمات التي يرغب فيها حاملها إلى وقت لاحق في المستقبل فكأن من معه نقود قد استخدمها كمخزن يحتفظ فيه بمجموعة من القيم هي ما يقابل هذه النقود غير المنفقة من سلع وخدمات . فالإنسان لا ينفق كل دخله في يومه فقط وإنما لغده أيضا يحتفظ ببعض النقود بدل أن يحتفظ بسلع قد تتعرض للتلف وتتكلف أموالاً ومجهودات لحفظها في هذا الشكل المادي . واستخدام النقود يذلل تلك الصعوبات بالاحتفاظ بنقود

حصل عليها اليوم لينفقها في شراء سلع يحتاجها فى المستقبل ولاشك أن الإسلام لا يمنع ذلك مادامت هذه القيم المؤجل إنفاقها من النقود يؤدى عنها الزكاة إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول.

رابعا: النقود أداة للمدفوعات المؤجلة:

وتتحصل هذه الوظيفة للنقود في تسهيلها لعمليات الإقراض وذلك باستخدامها كأداة لتحديد قيمة ما يتعين على المقترض دفعه في المستقبل إلى المقرض ولاشك أنه يتعذر تماما بدون النقود أن يتم الإقراض بطريقة سهلة وميسرة. كما يتم عن طريقها المحاسبة بين الشركاء فى بداية العمل أو عند التخارج. ولاشك أن هذه الوظيفة للنقود مسموح بها مادام الاقراض يتم بدون ربا.

فالنقود في ظل الاقتصاد الإسلامي تقوم بوظائفها كاملة محكومة بتعاليم الإسلام من تحريم الاكتناز وتحريم الربا. وان الإسلام يؤكد هذه الوظائف ولا يخل بها فتقوم بوظائفها كاملة.

والبيع والشراء فى السلع والخدمات حلال أحله الله منذ الأزل، فهو السوق الطبيعية التي يلزم مصالح الناس وقضاء حوائجهم وصلاح معاشهم وحياتهم .

أما سوق النقود فعندما حرم الله الربا وهو مدار سوق النقود وأساسه وجوهر التعامل فيه والذي يدور على أساسه شراء النقود وبيعها أو بمصطلح آخر تأجير النقود نظير مقابل هو الربا ومن ثم فبتحريم الله للربا فقد حرم أساس سوق النقود وجوهره وحجر الزاوية فيه وهو الربا أي الثمن، ولا يعقل أن يقام سوق بدون ثمن. ومن ذلك فإن تحريم إقامة سوق للنقود ترتيبا على تحريم الربا ثابت من كتاب الله عز وجل.

إن إقامة سوق للنقود منفصل بذاته والتعامل فيه بالربا هو سبب مصائب العالم أجمع كما سبق أن بينا، وذلك للأسباب التي أوردناها في الباب الأول من هذه

الدراسة وهى :

١ - إرباك الاقتصاد القومي والعالمي بوجه عام.

٢ - ارتفاع الأسعار المتواصل .

٣- جمود الاقتصاد وفقدانه لمرونته.

وإذا كنا قد بينا بأنه ليس للنقود سوق في الاقتصاد الإسلامي، وأن النقود تقوم بوظائفها كاملة فيه فكيف تكون صورة النظام الاقتصادي في الإسلام وكيف تعمل النقود وما الدور الذي تؤديه وما طبيعته؟

أهمية المال في الإسلام :

من أعظم ما يؤدى إلى تقارب وجهات النظر وسهولة الفهم والبعد عن الجدل الذي لاطائل منه ،هو تعريف الأشياء .

ولنبدأ ببعض التعاريف :

١ - المال : كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من متاع ،أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان، وجمعه أموال.

٢ - رأس المال: جملة المال الذي يستثمر في عمل ما.

٣- النقود : العملة من الذهب أو الفضة أو غيرها مما يتعامل به الناس ...ولم يرد لفظ النقود أو النقد في القرآن الكريم وانما وردت كلمة دراهم **﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾** (يوسف: ٢٠).

٤ - الدرهم : جزء من اثني عشر جزءا من الأوقية .. والدرهم قطعة من فضة كانت تضرب للتعامل بها ...وجمعها دراهم.

٥ - الورق : الفضة مضروبة (مسكوكة) كانت أو غير مضروبة **﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا...﴾** (الكهف: ١٩).

٦ - والمال بصفة عامة سواء أكان نقودا أم غيرها هو ملك لله سبحانه وتعالى: **﴿وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾** (النور: ٣٣)، **﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾** (الحديد: ٧).

ومادامت الأموال ملكا لله سبحانه وتعالى والبشر مستخلفين فيها فيجب أن تدار الأموال وتنفق وفق مشيئة مالكها وهو الله عز وجل وفى ذلك تفصيل كثير في كتب الفقه والتفسير .

وللأموال أهمية كبرى يجب الحفاظ عليها ﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفًا﴾ (النساء: ٥) .

ومن عظم دور المال فى الإسلام فقد حد الله قطع يد سارقه.

فإذا كان الله قد حرم التعامل بالنقود بيعا وشراء في سوق خاص بها بربا، وإذا كان المال له هذه الأهمية في الإسلام فكيف تدار الأموال بصفة عامة و النقود بصفة خاصة باعتبارها من الأموال وما هو الدور الذي تؤديه النقود فى الاقتصاد الإسلامي.

أما الأموال من غير النقود فيمكن أن يقام لها أسواق تباع فيها وتشترى كما بينا من قبل عند الكلام على الآية ٢٧٥ من سورة البقرة ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ وأما النقود فيحرم إقامة سوق تباع فيه وتشترى بربا وذلك من قوله عز وجل: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ .

إن تحريم إقامة سوق للنقود ليس معناه تحريم التعامل بالنقود ولكن معناه تحريم التعامل ببيع النقود وشرائها بربا لأنه هو مناط التحريم، ومن ثم فإن النقود يمكن التعامل بها أي الاتجار بها في سوق السلع والخدمات فيشترى بها ويباع بها ومعنى ذلك أن محل الاتجار هنا هو السلع والخدمات وليس النقود.

ومن ثم فإنه في الاقتصاد الإسلامي تصبح السلع والخدمات والنقود شيئا واحدا غير منفصلين عن بعضهما بمعنى أن لها سوقا واحدة هي سوق السلع والخدمات، فان أركان هذه السوق هي البائع والمشترى والسلعة أو الخدمة والثمن(النقود) وبذلك فإن للنقود دورها الحيوي في سوق السلع والخدمات والذي لا يمكن الاستغناء عنه، ومن ثم فإن هذه هي السمة الأساسية والجوهرية في الاقتصاد الإسلامي بالنسبة للنقود . و كل عناصر الإنتاج بما فيها النقود لها دورها ولها عائدها اشتراكا فى نتائج الإعمال ربحا أو خسارة .

وبهذا تصبح النقود في الاقتصاد الاسلامى لصيقة بالسلع والخدمات بمعنى ألا يكون للنقود سوق منفصلة يتاجر في النقود فيها (أي في هذه السوق).

وهذا أنسب وضع لأي اقتصاد أيا كان ومتى كان هذا الاقتصاد، فالمشاكل الكبرى والمعضلات الأساسية تبدأ وبعنف عندما تنفصل النقود عن السلع والخدمات ويجعل لها سوقا خاصة بها أي أن نفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي فهذه حالة لا تصف حقيقة الوا قع فسوق السلع والخدمات والنقود متصلين اتصالا تاما غير قابلين للانفصال.

ذلك أننا عندما نطلب السلع فإننا نعرض النقود وعندما نطلب النقود فإننا نعرض السلع أو العمل . فعندما نعمل نحصل على دخل وعندما نستثمر فإن هناك أهدافا نقدية في أذهاننا .

فالقول بأن العوامل النقدية مميزة عن العوامل الحقيقية هو تمويه وتغاض عن هذه الحقائق، فالدوافع المالية وأثر الأرصدة الحقيقية إنما هي وصلات جزئية بين القطاعين، ولكن النموذج الأفضل هو الذي لا يفصل إطلاقا بين هذين القطاعين . فكل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود متصلتين وعلاج كل سوق منفصلة عن الأخرى لن يوصلنا إلى تحديد توازن صحيح في أي من السوقين[١] .

ولا يتحقق ذلك بالتأكيد إلا بعدم التعامل بالربا ذلك أنه لا يمكن تصور نظام آخر يحقق الاستقرار ولا يفصل إطلاقا بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي ويتيح للنقود أن تنطلق بلا حدود إلا بشروط هي:

١ - تحريم العمل بنظام السوقين ومن ثم استقرار الاقتصاد الذي يفسده وجود سوق للنقود.

٢ - إعطاء النقود دورها الحيوي فتنطلق بلا حدود .

---

(١) أ.د.سامي خليل - نظرية الاقتصاد الكلى الجزء الأول ص٣٨٥ و٥٧٣ .

٣- ومادامت النقود موجودة في الاقتصاد اللاربوى القائم على نظام لسوق واحدة هي سوق السلع والخدمات وتؤدى دورها. ومادام الربا سعر الفائدة محرما وضارا ومربكا للاقتصاد، ومادامت النقود مشتركة كعامل من عوامل الإنتاج فيجب أن يكون لها نصيب فإن نصيبها لا يمكن أن يتمثل في ظل هذا الوضع إلا عن طريق اقتسام النقود نتائج الأعمال مع باقي عناصر الإنتاج وفق ما يتحقق من ربح أو خسارة لأنه إذا حدد لها نصيب ثابت ففي هذه الحالة سيقام لها سوق منفصل وهو محرم.

ولن يتحقق ذلك إلا فى النظام الاقتصادي الإسلامي وفق منهج رب العالمين الذي اختاره لنا العليم الحكيم ﴿**والله يعلم وأنتم لا تعلمون**﴾.

آيات الـربا: منظور جديد

آيات الربا في القران الكريم:

إن ترتيب آيات الربا على أساس ترتيب المصحف الشريف وترتيب نزولها ومكانه والموضوعات التي اشتملت عليها كل آية يفيد فائدة كبيرة بفضل الله في بيان أدوات التحليل الاقتصادي الإسلامي وعلاقتها ببعضها والجدول الآتي يوضح كل هذه الأمور:

الآيـــــــــــــة	رقمهـا	مكـان نزولهـا	ترتيب المصحف	ترتيب نزولهـا	الموضوعات المشتملة فى الآية
١ - ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.	٢٧٥ البقرة	مدنية	١	٤	الربا -البيع
٢ - ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾.	٢٧٦ البقرة	مدنية	٢	٥	الربا - الصدقات
٣ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.	٢٧٨ البقرة	مدنية	٣	٦	الربا - الإيمان
٤ ـ ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾.	٢٧٩ البقرة	مدنية	٤	٧	الربا - رؤوس الأموال

الآيـــة	رقمها	مكان نزولها	ترتيب المصحف	ترتيب نزولها	الموضوعات المشتملة فى الآية
٥ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.	١٣٠ آل عمران	مدنية	٥	٢	الربا - المضاعفة
٦ - ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.	١٦١ النساء	مدنية	٦	٣	الربا - أكل أموال الناس بالباطل
٧ - ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾.	٣٩ الروم	مكية	٧	١	الربا - أموال الناس - الزكاة - المضاعفة

سبع آيات وردت في القرآن كله عن الربا أحدها وهى الآية ١٦١ من سورة النساء تتحدث عن بنى إسرائيل وما ألم بهم نتيجة أكلهم الربا ولا تتضمن أمرا مباشرا عن الربا للمؤمنين ولكنها تذكر حقيقة تاريخية حدثت فى بني إسرائيل وتنذر الأمم التي تأكل الربا بضرب المثل وذكر التاريخ.

وأما الست آيات الأخرى فثلاثة منها تحتوى على حقائق قرآنية لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها وهى :

١ - ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ البقرة: ٢٧٥ .

٢ - ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ البقرة: ٢٧٦ .

٣- ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ الروم: ٣٩ .

ثم تبقى ثلاث آيات عبارة عن أمر للمؤمنين بترك الربا وعدم التعامل به وإعلان الحرب على المرابين :

١ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ البقرة: ٢٧٨ .

٢ - ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾ البقرة: ٢٧٩ .

٣- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ آل عمران: ١٣٠ .

وسنتناول هذه الآيات بترتيب معين يكون إن شاء الله أبلغ لبيان عظمة القرآن وأبين لحجته واظهر لحكمته البالغة.

عقد الربا فى القران الكريم

أولا: الآيتان ٣٩ من سورة الروم و٢٧٥ من سورة البقرة :

أول ما نزل من آيات الربا هي الآية ٣٩ من سورة الروم وهى الآية الوحيدة المكية من آيات الربا **﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾** .

فقد نزلت بمكة التي كانت أهم مراكز التجارة في الجزيرة العربية كلها وكانت حركة الاستيراد والتصدير (رحلة الشتاء والصيف) قائمة على قدم وساق في هذه البلدة قبل الإسلام، وكان معظم أهلها يعملون في التجارة وكان العرب يقصدونها قبل الإسلام للتزود من البضائع والسلع.

ومع ما كانت عليه حالة الأمن فى شعاب الجزيرة من سوء، وعلى ما كان شائعا من غارات السلب والنهب فإن حرمة البيت في أنحاء الجزيرة العربية خاصة بعد معجزة هلاك أبرهة و أصحاب الفيل وحفظ الله للبيت أمنه وصان حرمته فعلا شأن أهله وزاد ت مكانة سدنته مما ساعدهم أن يسيروا في الأرض آمنين حيثما حلوا وجدوا الكرامة والرعاية وشجعهم ذلك على إنشاء خطين عظيمين من خطوط التجارة عن طريق القوافل إلى اليمن في الجنوب شتاء وإلى الشام فى الشمال صيفا . وقد كفل الله لجيرانه الأمن والسلامة في هذه التجارة .... المغرية وجعلت لقريش بصفة خاصة ميزة ظاهرة وفتحت أمامها أبواب الرزق الواسع المكفول في أمان ويسر وطمأنينة فألفت نفوسهم هاتين الرحلتين الآمنتين الرابحتين فصارتا عادة لهم وإلفا وفى ذلك يقول الله سبحانه وتعالى: **﴿لإِيلافِ قُرَيْشٍ (١) إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (٢) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ (٤)﴾** (سورة قريش)[1] .

ومن ثم فقد نزلت هذه الآية الكريمة من سورة الروم **﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي**

---

(١) فى ظلال القران – سيد قطب ص٣٢٤ دار الشروق.

أَمْـوَالِ النَّاسِ فَـلا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَـا آتَيْـتُم مِّن زَكَـاةٍ تُرِيدُونَ وَجْـهَ اللَّهِ فَـأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾.

فقـد نزلت هذه الآية الكريمة بمكة وسط جـو تسوده حركـة عظيـمة للتـجارة الداخلية والتجارة الخارجية (رحلة الشتاء والصيف) وقد واجه القرآن الكريم صورة ربوية كانت موجودة بين العرب قبل الإسلام في مكة بوضعها الذي بيناه الآن من كونها مركزا تجاريا تمول التجارة فيه عن طريق الربا ومن ثم نزلت هذه الآية لإبطاله في التجارة أخذا وعطاء وفى غير التجارة أيضا.

فهذه الآية تشتمل على شقين :

الشق الأول : ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ﴾.

الشق الثاني : ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾.

وأحسب أن بداية شقي الآية بنفس الكلمة ﴿وَمَا آتَيْتُم﴾ يريد الله سبحانه وتعالى أن يلفت نظرنا إلى أن هذه الآية تخص في شقها الأول معطى الربا - كما تخص في شقها الثاني جزما معطى الزكاة- وبيان موقفه وحكمه .

ذلك أن طرفي عقد الربا هما :

١) المقترض(مؤتى الربا -أي معطيه).

٢) المقرض (آكل الربا -أي آخذه).

ولما كان الربا على القروض وكانت القروض تنقسم على أساس أغراضها إلى قسمين:

١) قروض استهلاكية .

٢) قروض إنتاجية للتجارة والزراعة والصناعة والخدمات .

فقد أوضحت هذه الآية أمورا غاية فى الأهمية وهى:

١) بيان موقف أحد طرفي عقد الربا وهو المقترض .

٢) تعريف الربا بأن الربا المقصود بهذه الآية الشريفة المحكمة هو ربا القروض الإنتاجية.

وهذا من إعجاز القرآن الكريم ذلك أنه من المنطق العلمي السليم أن يبدأ القرآن الكريم بتعريف الموضوع الذي سيتناوله وهو الربا حتى يتبين للجميع أبعاد الحكم الشرعي الذي سيتعرض له القرآن الكريم ونطاقه خاصة في مثل هذا الموضوع شديد الخطورة على الحياة الاقتصادية والتي ستتعرض له السنة المطهرة كذلك لبيان دائرته ومدى أهميته وخطورة التعامل به.

تعريف الربا وبيان موقف أحد طرفي عقد الربا وهو المقترض :

فقد نزلت هذه الآية مشتملة على تعريف الربا المقصود بطريقة القرآن الكريم بالغة الذكاء شديدة الرصانة عظيمة البناء اللغوي والتي تدل بإعجاز لا مثيل له أنه حقا من عند إله قدير عظيم يوجه أوامره ونواهيه إلى ذوى العقول والألباب والفطر السليمة .

فقد تكلمت هذه الآية الكريمة عن أحد طرفي عقد الربا وهو المقترض مؤتى الربا(معطيه) بنصها ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ أي ما أعطيتم فهي إذن تتكلم عن هذا الطرف الذي يعطى الربا أي المقترض.ولكن هذه الآية قد أدخلت كذلك طرفا آخر لاعلاقة له مباشرة بعقد الربا وهم (الناس) في قوله سبحانه وتعالى: ﴿لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾.

كما أن هذه الآية قد ذكرت كذلك أن ربا معطى الربا "يربو" أي يزيد في نصها ﴿لِّيَرْبُوَ﴾ .

وعلى ذلك فإننا نجد أنفسنا في هذه الآية أمام إشكالين :

الأول : أن معطى الربا هو الذي ينقص ماله بقدر ما آتى (أعطى) من ربا فإذا اقترض مقترض خمسة آلاف جنيه بربا قدره ٢٠٪ فإنه سيسددها ستة آلاف جنيه أي أن أمواله ستنقص بقدر ما أعطى من ربا في حين أن الآية تنص على أن معطى

الربا يربو (أي يزيد) رباه في أموال الناس ﴿لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ فكيف يحدث ذلك ؟!!!

الثاني: أن الناس لا علاقة لهم بعقد القرض، فهم ليسوا طرفا في العقد فما علاقة الناس بهذا الربا ؟!!!

إن هذين ألاشكالين لايمكن أن يحلا وأن ينسجم المعنى فى هذه الآية إلا باعتبار أن هذا الربا المقصود به هو ربا القروض الإنتاجية.

وتفصيل ذلك أن ربا القروض الاستهلاكية لا يمتد أثره المباشر إلا إلى طرفي عقد الربا وهما المقترض والمقرض فإذا اشترى أحدهم سلعة استهلاكية "ثلاجة مثلا أو غسالة" لاستعماله الشخصي بقرض بربا فإنه لاعلاقة للناس بهذا القرض ولا يمتد أثره إلا إلى طرفيه المقترض والمقرض ولا علاقة للناس به.

أما في القروض الإنتاجية فإن الناس يكونون طرفا يكاد أن يكون طرفا مباشرا في العملية وكلمة الناس واردة في القرآن الكريم بمعنى عام يشمل كل البشر بمختلف مفاهيمهم ومعتقداتهم وألوانهم، فالناس في معناها القرآني هم كل البشر ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ الحجرات: ١٣ .

ومع أن منطوق هذه الآية يبدو لأول وهلة متناقضا مع معناها لأن آكل الربا (آخذه) هو الذي يربو رباه فى أموال مؤتى الربا "معطيه" أما هذا الأخير فينقص ماله بقدر الربا الذي آتاه "أعطاه" لآكل الربا .

ومن عظمة هذه الآية الشريفة أنها ذكرت أن ربا مؤتى الربا (معطيه) هو الذي يربو أي يزيد في أموال الناس فكيف يحدث ذلك؟

إن هذا لا يمكن أن يحدث إلا في القروض الإنتاجية ذلك أن التاجر أو الصانع أو الزارع أو مقدم الخدمة الذي يمول نشاطه عن طريق قروض ربوية فإن الربا بالنسبة له تكلفة تضاف إلى سائر عناصر التكلفة الأخرى كثمن البضاعة أو الخامة أو الخدمة ومصاريف النقل والبيع وخلافه، ثم يعرض سلعته التي اشتراها أو صنعها أو زرعها بهذه التكلفة زائدا ربحه الذي يقدره للبيع.

فمثلا لو أن تاجرين أحدهما يملك مالا يمول به تجارته وأنه اشترى ١٠٠٠ قطعة من سلعة ما بثمن ٥٠٠٠ آلاف جنيه وأنفق عليها مصاريف مختلفة قدرها ١٠٠٠ جنيه فإن ثمن البيع لهذه السلعة بفرض انه قدر لنفسه ربحا قدره ١٠٠٠ جنيه يكون كما يلي :

٥٠٠٠ جنيه ثمنا+١٠٠٠ مصاريف مختلفة +١٠٠٠ جنيه ربح ÷ ١٠٠٠ قطعة = ٧ جنيه للقطعة.

أما التاجر الآخر فإنه اقترض ٥٠٠٠ جنيه ثمن البضاعة بفائدة قدرها ٢٠٪ فإن هذا التاجر سيدفع مبلغ ١٠٠٠ جنيه ربا ثم صرف نفس مصاريف التاجر الأول ١٠٠٠ جنيه وقدر لنفسه ربحا قدره ١٠٠٠ جنيه كالتاجر الأول كذلك فإن ثمن البيع بالنسبة لهذا التاجر المقترض بربا يكون كالتالي:

٥٠٠٠ جنيه ثمن البضاعة +١٠٠٠ جنيه ربا +١٠٠٠ جنيه مصاريف +١٠٠٠ جنيه ربح ÷ ١٠٠٠ قطعه = ٨جنيه للقطعة.

وببيعه سلعته بهذا السعر فقد ربا (رباه) في (من) أموال الناس الذين اشتروا سلعته أي حقق زيادة (ربحًا) من (في) أموال الناس الذين اشتروا بضاعته .

معنى هذا أن الذي تحمل ودفع الربا الذي أعطاء " آتاه " التاجر الثاني المقترض مؤتى الربا هم الناس الذين اشتروا البضاعة منه فهم أى الناس الطرف غير المباشر الذي تحمل ودفع الربا في نهاية الأمر وقد دفعوه ضمن ثمن البضاعة التي اشتروها و لا يمكن أن يحدث ذلك إلا فى القروض الإنتاجية.

وعلى ذلك فقد اختصت هذه الآية ببيان الربا في القروض الإنتاجية لأن ربا معطى الربا لا يمكن أن يربو أي يزيد في أموال الناس إلا في القروض الإنتاجية للتجارة أو الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، ذلك أن الناس من مستهلكي السلع والخدمات المعروضة للبيع في السوق هم طرف يكاد أن يكون طرفا مباشرا في المعاملة الربوية للقروض الإنتاجية فقط، أما في القروض الاستهلاكية فإن الناس لا علاقة لهم بالمعاملة الربوية لأن أثر الربا في القروض الاستهلاكية لا يتعدى طرفي عقد الربا الأصليين، وهما: معطى الربا أي مؤتيه المقترض، و آكله المقرض آخذه.

وعلى هذا فإن فائدة القروض الإنتاجية هي ربا أكيد بنص قرآني في هذه الآية الكريمة.

ومن هذه الآية الكريمة نستخلص الدروس الآتية:

١) إن ربا القروض الإنتاجية هو الربا المقصود في هذه الآية التي قامت بتعريفه كأول أية نزلت بمكة التي كانت مركزا تجاريا للجزيرة العربية كلها، والتي كانت التجارة تمول فيها عن طريق الربا .

٢) إن هذه الآية قد أوضحت موقف أحد طرفي عقد الربا وهو المقترض.

٣) إن هذه الآية قد أوضحت غرض القروض فهو أنسب مكان لتوضيح ذلك لأن المقترض هو الذي يحدد غرض القرض.

٤) أنها الآية الوحيدة التى نزلت بمكة . و باقي آيات الربا نزلت بالمدينة.وذلك من إعجاز القرآن الكريم حيث كانت مكة هى المكان الذى تزاول فيه التجارة بربا.

لقد بنيت دراسة هذه الآية على أساس قراءة الجمهور لـ (آتيتم) في أول الآية بالمد بمعنى أعطيتم في حين قرأ ابن كثير وحميد بغير مد (أتيتم) بمعنى فعلتم.

إن ترجيح قراءة الجمهور لـ (آتيتم) في أول الآية بالمد على القراءة الأخرى بغير مد مبنى على أساس أن آتيتم الثانية بالمد ولا خلاف على المد فيها ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ﴾ بمعنى أعطيتم، ومن ثم فقد رجحت أن الأولى كذلك بالمد لسببين: الأول لأنه سبحانه وتعالى قد ذكر طرف العقد آخذ الربا في الآية ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ البقرة: ٢٧٥ ، وأنه سبحانه وتعالى لفت نظرنا إلى أن كل شيء قد فصل في القرآن الكريم ومن ثم فإن تفصيل الربا في القرآن يستلزم مادام قد أورد سبحانه وتعالى آية في آكلي الربا أي المقرضين وهم أحد طرفي عقد الربا يستلزم وجود آية تتكلم عن معطى الربا وهو الطرف الآخر في عقد الربا حتى يكتمل التفصيل ، والسبب الثاني أن بداية الآية في شقيها بنفس الكلمة لفت منه سبحانه وتعالى لنظرنا بأن كلتاهما تحمل نفس المعنى اللغوي بمعنى أعطيتم .

هذا ما اعتمدت عليه هذه الدراسة في تبنى قراءة المد فى (ما آتيتم) الأولى .

ومع ذلك فإنه لو أخذنا قراءة (وما أتيتم) الأولى على قراءة ابن كثير وحميد

بغير مد بمعنى ما فعلتم لن يختلف المقصد القرآني من بيان أن هذه الآية يقصد بها القروض الإنتاجية ؛ لأن الفيصل في ذلك هو ورود كلمتي (لتربو) و(الناس) في الآية فإن هاتين الكلمتين هما مدار تفسيرها الوارد فى هذا المجال . والله أجل وأعلم.

ولكن فقط الأخذ بقراءة غير المد في " ما أتيتم " الأولى بمعنى ما فعلتم يعنى كلا طرفي العقد الآخذ والمعطى لأن كلاهما يفعل الربا ويكون المعنى أنه سبحانه قد أورد طرفا واحدا من أطراف عقد الربا في الآية ٢٧٥من سورة البقرة حيث كان سبحانه وتعالى قد أورد كلا طرفي العقد في الآية الأولى نزولا ٣٩ من سورة الروم .

على هذا فإن الاختلاف في القراءتين بين المد وغير المد لن يغير أساس هذه الدراسة بل كلتاهما يؤكدها ويدل عليها .

ثانيا: الآية ٢٧٥من سورة البقرة ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ :

فكما أوضحت الآية ٣٩ من سورة الروم موقف أحد طرفي عقد الربا وهو المقترض فإن الآية الثانية وهى الآية ٢٧٥ من سورة البقرة قد أوضحت موقف الطرف الآخر من عقد الربا وهم (آكلوا الربا) (آخذوه).

فالذين يأكلون الربا هم المقرضون أصحاب رؤوس الأموال الذين يأخذون الربا وهم الطرف الثاني من عقد الربا، ولقد وصفهم الله سبحانه وتعالى بأنهم **﴿لا يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾** .

والسبب في ذلك أنهم قالوا: **﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾** وهم في قولهم هذا قد استعملوا منطقهم وحجتهم في التدليل على سلوكهم واعتبروا أن البيع مثل الربا .

ولكن القرآن الكريم عندما رد عليهم فإنه رد عليهم بحسم ولم يناقش حجتهم

هذه على غير عادة القرآن الكريم الذي يناقش حجج الكافرين والمشركين بالمنطق والحجة فلم يقل إن البيع ليس مثل الربا بسبب كذا وكذا.... ولكن الله حسم الموقف وقال سبحانه وتعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ وذلك للأسباب الآتية:

أولا: أن القرآن أوكل الرد على منطقهم بمنطق أعلا من مناقشة منطقهم وحججهم فقد أوكل سبحانه وتعالى الرد على قضية اقتصادية خطيرة جدا ألا وهى قضية الربا و ما تمثله من دمار وفساد وإرباك للاقتصاد إلى قضية أعلى من مرتبة الاقتصاد ألا وهى قضية الألوهية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ فقد أوكل الله الرد إلى قضية الإيمان والعقيدة والفطرة السليمة التى تؤمن بالله إلها واحدا لا شريك له طاعته فرض واجب على كل مسلم، وهذا في حد ذاته من معجزات القرآن الكريم الذي يوكل مناقشة كل قضية يتعرض لها إلى ما يناسبها ويتفق مع حجمها من الحجة والبرهان.

فالله قد حسم القضية وفى نفس الوقت أوكلها إلى قضية العقيدة بإله واحد للفت نظرنا إلى خطورة هذه القضية وأنه سبحانه وتعالى رد عليها بما يناسبها ويتفق مع قدرها.

ثانيا : أن العرب وغير العرب فى مشارق الأرض ومغاربها عند نزول هذه الآية لم يكونوا يعرفون شيئا اسمه علم الاقتصاد، فأول نظرية فى الاقتصاد جاءت بعد قرون طويلة من نزول القرآن الكريم سنة ١١٩٠هجرية / سنة١٧٧٦ ميلادية.

فمناقشة مثل هذه القضية بطريقة اقتصادية بجانب أن القرآن ليس كتاب اقتصاد فإنه كان سوف تكون هذه المناقشة غريبة عن فكر البشرية كلها آن ذاك من عرب وعجم فلم يكن الجميع فى ذلك الوقت يدرون معنى لعلم الاقتصاد ومبادئه ولا يعلمون عنه شيئا.

ثالثا : أن الله عندما حسم الموقف سبحانه وتعالى قد جاء هذا الحسم مشتملا على مبدأ آخر ودراسة أخرى تؤكد نفس القضية التي يتعرض لها وهى قضية الربا

في بعد آخر جديد وتلك الدراسة المشتملة في هذه الآية هي حكم الأسواق ذلك أن الله عندما ذكر ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ فإنه مادام الله قد أحل البيع فانه قد أحل الشراء لأنه لا بيع دون شراء ومادام هناك بيع ولابد أن يكون هناك شراء فلابد أن يكون هناك بائع ومشترى وسلعة أو خدمة محل هذا البيع والشراء، ومادام هناك بيع وبائع وشراء ومشترى وسلعة أو خدمة؛ فلا بد أن يكون هناك أثمان فانه لا بيع ولا شراء بدون أثمان، وبذلك تكون أركان سوق السلع والخدمات قد اكتملت ومن ثم فإن إقامة أسواق السلع والخدمات تكون قد أحل الله إقامتها بمنطوق الآية ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ .

ومن ناحية أخري مادام الله قد حرم الربا بقوله سبحانه و تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ومادام الربا هو ثمن القروض الربوية أو ثمن تأجير النقود في سوق النقود بمعناه الحديث فإن الله قد حرم هذا الثمن كلية، وبذلك فقد حرم الله أساس اقامه سوق النقود لأن الله قد حرم الثمن الذي يكون في هذه السوق وهو الربا، وهو أي الثمن جوهر إقامة السوق وعماده فلا يعقل أن يقام سوق بدون ثمن، فالله سبحانه وتعالى قد حرم جوهر و أساس إقامة سوق النقود ومن ثم لا تقام هذه السوق في الاقتصاد الإسلامي ومن ثم فقد حرم الله إقامة سوق للنقود بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.

ولاشك في أن ورود حكم الأسواق في هذه الآية من معجزات القرآن الكريم الذي يأتي بالحكم المناسب في الموضع المناسب ذلك أن آكلي الربا ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ هم أصحاب رؤوس الأموال وهم الذين يتكون منهم سوق النقود وعلى ذلك فان هذا الحكم حكم الأسواق في القرآن الكريم قد جاء في الآية التي تتكلم وتوضح موقف آكلي الربا أي أصحاب رؤوس الأموال، وهو أنسب مكان لورود هذا الحكم فيه.

وبجانب ذلك فإن توضيح موقف آكلي الربا ووصفهم بالذي يتخبطه الشيطان من المس قد أوضح حكما خاصا بهم وبكل منهم على حدة، وكذلك فإنه أوضح

بتحريم الربا حكما خاصا بهم ككل وبمن يقوم بإنشاء وتكوين سوق للنقود وإن لم يكن من أصحاب رؤوس الأموال كوسيط مثلا.

وبذلك تكون صورة الربا وعقد الربا قد اكتملت بهاتين الآيتين اللتين تناولتا طرفي عقد الربا وما يتصل به مباشرة وغير مباشرة كما يلي :

١) بيان موقف طرفي عقد الربا مقرض ومقترض.

٢) بيان حكم القروض الإنتاجية بربا من نص الآية ٣٩ من سورة الروم.

٣) بيان حكم الأسواق فى الإسلام من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

٤) بيان بعلاقة الناس بالقروض الربوية وأثر الربا عليهم الذي يمتد إلى كل الناس الذين يعيشون في مجتمع يتم التعامل فيه بالربا فهم الذين يدفعون الربا في نهاية الأمر وهذا مصداق حديث رسول الله ﷺ " يأتى على الناس زمان يأكلون فيه الربا، قيل : الناس كلهم يا رسول الله؟ فقال ﷺ: من لم يأكله ناله من غباره" مسند أحمد حديث رقم ١٠٠٣٨ ".

الآيتان ٢٧٦ من سورة البقرة ، و٣٩ من سورة الروم :

وكما التقى نور الآية ٣٩ من سورة الروم في شقها الأول ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ﴾ مع الآية ٢٧٥ من سورة البقرة مكونة معا صورة متكاملة لعقد الربا بأبعاده كلها تناولناه بفضل الله فيما سبق .

فإن نور الآية ٣٩ من سورة الروم ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ يلتقي كذلك مع نور الآية ٢٧٦من سورة البقرة ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ .

حيث تجمع هاتان الآيتان كذلك في تقابل معجز أثر الربا الذي يدمره الله سبحانه وتعالى ويجتثه مقابل أثر الصدقات والزكاة الذي ينميه ويزكيه الله سبحانه وتعالى في الحياة الاقتصادية في هذه الدنيا.

فتستهل الآية ٢٧٦ من سورة البقرة جملة ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ ويمحق معناها يهلك و يجتث ويبيد ويمحو ويزيل ويذهب بركته . والربا لغة هو الزيادة . ربا النبات أي زاد وارتفع، والربوة هي المكان المرتفع من الأرض، ودينا هو الزيادة في الدين أو الوديعة المضمونة الاسترداد مقابل الأجل . وهو نفس معنى الفائدة وما يسمى في بعض البلاد العمولة أو العائد .

ولاشك أن أخذ الربا يزيد ما في يده من مال بقيمة ما أخذه من ربا مع أن الآية معناها " يمحو الله الزيادة عن طريق الربا " .

وكذلك ورد الفعل من ربا وهو يربى بعد كلمة الربا مباشرة في الآية الكريمة كما يلي ﴿وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ أي يزيدها وينميها و يثمرها ويبارك فيها فإن معنى (يربى) في الآية منصب على الصدقات وليس منسحبا على الربا مع أن معطى الصدقة ومخرج الزكاة ينقص ما في يده من مال. ومن ذلك نصل إلى أن معنى الآية ٢٧٦ من سورة البقرة هو " يمحو الله ويجتث الزيادة في المال عن طريق الربا، ويزيد وينمى النقص في المال عن طريق الصدقات والزكاة " .

فكيف يمكن تفسير هاتين الآيتين اقتصاديا ؟؟

وسوف نتناول الشق الأول في كل من الآيتين الشريفتين ٢٧٦ من سورة البقرة و٣٩ من سورة الروم، وهو الذي يتكلم عن الربا في كلتاهما، ونرجئ الكلام عن الشق الثاني في كلتاهما بخصوص الصدقات والزكاة إلى مكان آخر.

ونبدأ أولا بتعريف الربا شرعا :

لقد واجه القرآن الكريم صورة ربوية كانت موجودة بين العرب قبل الإسلام مما ترتب عليه إقامة سوق للنقود في الجاهلية قبل الإسلام وأن الربا الذي كان معروفا في الجاهلية والذي نزلت الآيات لإبطاله كانت له صورتان رئيسيتان هما :

١) ربا النسيئة.

٢) ربا البيوع، وهو ينقسم إلى:

أ- ربا الفضل ب- ربا النساء

١) ربا النسيئة :

وقد قال عنه قتادة: "إن ربا الجاهلية أن يبيع الرجل البيع إلى أجل مسمى فإذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زاده و أخر عنه" .

وقال مجاهد : "كانوا في الجاهلية يكون للرجل على الرجل دين فيقول: لك كذا و كذا وتؤخر عنى ، فيؤخر عنه" .

وقال أبو بكر الجصاص : "إنه معلوم أن ربا الجاهلية إنما كان خرجا مؤجلا بزيادة مشروطة وكانت الزيادة بدلا عن الأجل فأبطله الله " .

وقال الإمام الراضي في تفسيره : "إن ربا النسيئة هو الذي كان مشهورا في الجاهلية لأن الواحد منهم كان يدفع ماله لغيره إلى أجل على أن يأخذ منه كل شهر قدرا معينا ورأس المال باق بحاله فإذا حل طالبه رأسماله فإن تعذر عليه الأداء زاده في الحق والأجل" .

٢) ربا البيوع، وهو كما تقدم قسمان :

أ) ربا الفضل :

وهوأن يبيع الرجل الشيء بجنسه كبيع الذهب بالذهب والدراهم بالدراهم والقمح بالقمح والشعير بالشعير وهكذا مع التفاضل بينهما بأن يكون أحد العوضين أكثر مقدارا من الآخر .

ب) ربا النساء:

وهو أن يبيع ذهبا بذهب أو فضة بفضة أو قمحا بقمح مع التماثل في القدر أو يبيع الذهب بفضة أو قمحا بشعير من غير تماثل في القدر وهو مغتفر ولكن لايتم التقابض في المجلس .

ولاشك أن الربا فى الحياة الاقتصادية عموما والحياة الاقتصادية الحديثة خاصة يتصل بتدفقات رؤوس الأموال في المجتمع تلك التدفقات وحركتها التي لابد أن تتجه إلى أحد المجالات الآتية:

١ - نحو الاستثمار.

٢ - نحو شراء مشاريع قائمة فعلا.

٣ - نحو إيداعها في بنوك تتعامل بسعر الفائدة (الربا).

٤ - نحو الاكتناز.

الاستثمـار

تعريف الاستثمار:

يتوقف حجم النمو الاقتصادى على مقدرة المجتمع على إيجاد فرص توظف جديدة وزيادة حجم التوظف تتوقف على الطلب الكلى في سوق السلع والخدمات، أي كمية النقود التى يعتقد المنظمون أنهم سوف يحصلون عليهاحقا من بيع إنتاج العدد الموظف من العمال أي المقبوضات المتوقعة عند حجم معين من التوظف الممنوح للعمال. وهو عباره عن الإنفاق على الاستهلاك زائدا الإنفاق على الاستثمار . والاستثمار هو الوسيلة لخلق التوظف المباشر وغير المباشرعن طريق المضاعف والمقصود بالاستثمار الأصول الرأسمالية المضافة حديثا، أما تلك الأصول الرأسمالية الموجودة فعلا فإنها ليست إضافة حقيقية جديدة إلى ثروة المجتمع وبالتالي فإنها لن تؤدى إلى زيادة حجم التوظف في إنتاج سلع الاستثمار كشراء أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين للأسهم والسندات أو الآلات القائمة فعلا والموجودة فإنه لا يعتبر استثمارا لأنه لن يؤدى إلى زيادة حجم التوظف فى صناعات الاستثمار وإنما يطلق عليه الاستغلال المالي .

فإقامة مصنع جديد يضيف إلى الطاقة الإنتاجية يعتبر استثمارا، أما شراء الأدوات والأصول الرأسمالية القائمة فعلا فهي ليست إلا عملية انتقال للملكية لا غير لأنه لا يحدث أي زيادة أو إضافة جديدة إلى ثروة المجتمع ولا يترتب عليها إضافة جديدة إلى حجم التوظف وإنما يعنى أن شخصا استبدل النقود بالأصل .

ومن البديهي ألا يتخذ أصحاب رؤوس الآمال والمنظمون قرارهم باستثمار

أموالهم في مجالات الاستثمار إلا إذا توقعوا الحصول على عائد نقدي مناسب ولاشك أن هذا العائد لابد أن يكون مجزيا بدرجة كافية لاتخاذ قرار الاستثمار وبعبارة أخرى فإن أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين لا يتخذون قرار الاستثمار إلا إذا كانت الغلات الصافية المتوقعة (الأرباح المتوقعة) أعلى من الغلات الأخرى البديلة التي يمكن أن يحصلوا عليها لو أنهم استغلوا أموالهم فى شراء السندات والأسهم لاستثمارات قائمة فعلا وإلا لما تحملوا المخاطرة برؤوس أموالهم في استثمارات جديدة . و هم في بحثهم بين أن يستثمروا أموالهم في شراء أصول رأسمالية جديدة (استثمار) أو يستغلونها في شراء سندات وأسهم لمشاريع قائمة فعلا يقارنون بين كل ذلك وبين معدل الفائدة السائد في السوق والذي يمكن أن يحصلوا عليه نتيجة إيداع أموالهم بفائدة ثابتة (ربا) ويجب أن يكون العائد أو الغلة الصافية المتوقعة من الاستثمار مساوية على الأقل لسعر الفائدة الذي يمكن أن يحصلوا عليه لو أودعوا أموالهم فى مؤسسات تجارة النقود، وإلا لما أقدموا عليه.

ولكن المستثمر قد لا يملك رأس المال وإنما يلجأ إلى الاقتراض بسعر فائدة وفى هذه الحالة يجب أن تغطى الغلات الصافية المتوقعة الفائدة على رأس المال المقترض على الأقل، وبعبارة أخرى فإن الغلات الصافية المتوقعة يجب ألا تقل بحال عن سعر الفائدة الذي يدفعه المستثمر لو أنه قام باقتراضه من الغير أو بإصدار سندات لكي يكون قرار الاستثمار سليما ومن ثم يتوفر الدافع للقيام به.

ونود أن نشير إلى أن الغلات الصافية المتوقعة هي الغلات الصافية بأكملها خلال فترة حياة الأصل بعد استبعاد عنصر المخاطرة في شكل خصم نفقات التأمين ضد الأخطار وذلك حتى تكون المقارنة بين معدل هذه الغلات الصافية المتوقعة وسعر الفائدة سليما .

ولاشك أن المستثمر لا يقارن بين سعر الفائدة السائد في السوق والغلات الصافية المتوقعة لاصل واحد فحسب وانما يقارن بين سعر الفائدة وبين الغلات الصافية المتوقعة لمختلف الأصول التي يمكن أن يتاح له الاستثمار فيها ومن ثم فانه

يختار أعلى هذه الغلات ويقارنها بسعر الفائدة السائد . فان كانت هذه الغلات المتوقعة أعلى من سعر الفائدة فانه يتجه إلى الاستثمار في هذا الأصل وإلا فانه يحجم عن الاستثمار فيه.

ولنضرب لذلك بعض الأمثلة:

المثال الأول:

لنفترض أن لدينا عشرة أصول يمكن الاستثمار فيها وهى أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ى وأن معدل الغلات الصافية المتوقعة منها هي ٢٠٪، ١٨٪ ، ١٧٪، ١٦٪، ١٥٪، ١٤٪، ١٣٪، ١٢٪، ١١٪، ١٠٪ على التوالي، وأن سعر الفائدة السائد في السوق هو ١٥٪.

في هذه الحالة فإن الاستثمار سوف يتجه إلى الأصل الأول لأن الغلات الصافية المتوقعة منه (٢٠٪) أعلى من غيره وأعلى من سعر الفائدة السائد في السوق (١٥٪) حتى يتشبع السوق نسبيا بإنتاجه أي يزيد العرض فينخفض الثمن ومن ثم تنخفض الغلات الصافية المتوقعة منه إلى أن تصل الى ١٨٪ فيدفع بالاستثمار في الأصل أ، الأصل ب إلى أن يصل معدل الغلات الصافية المتوقعة منهما إلى ١٧٪ ، فيدفع بالاستثمار في الأصول أ، ب، ج حتى تصل الغلات الصافية فيها إلى ١٦٪ ، فيدفع بالاستثمار إلى الأصول أ، ب، ج، د إلى أن تتساوى معدلات الغلات الصافية المتوقعة منها مع سعر الفائدة ١٥٪ (الربا) .

وعندئذ يجد أصحاب رؤوس الأموال ألا فائدة في الاتجاه إلى الاستثمارات أيا كان نوعها حتى ولو كانت السوق في حاجة إليها لأنه من الأفضل لهم أن يتجهوا برؤوس أموالهم بإيداعها في البنوك بمعدل الفائدة السائد بدون أن يتحملوا المخاطرة في استثمارات جديدة سوف لا تدر عليهم أعلى مما يتقاضونه من فائدة ١٥٪ هذا في حالة ملكيتهم لرؤوس الأموال .

أما إذا أرادوا الاقتراض فلا يقدموا عليه بسعر الفائدة السائد في السوق (١٥٪) لأنه في هذه الحالة سوف لا تحقق استثماراتهم أي غلات صافية لهم لأنهم

مطالبون بسداد صافى الغلات المحققة لمؤسسات التمويل سدادا للفائدة التي اقترضوا على أساسها رؤوس الأموال التي أقاموا بها استثماراتهم.

وكذلك البنوك فإنها لن تقدم على استثمار الأموال المتجمعة لديها مباشرة لأنها ملزمة بسداد معدل الفائدة لأصحاب هذه الإيداعات المتجمعة لديها وقيامها بهذه الاستثمارات سوف لا يحقق لها أي ربحية.

وخلاصة القول فإنه يدفع بالاستثمارات في هذه الأصول الخمسة إلى وضع تكون فيه الكفاية الحدية (معدل الغلات الصافية -معدل صافى الربح) لرأس المال لهذه الأصول متساوية ومساوية في نفس الوقت مع معدل الفائدة السائد في السوق.وعندئذ يقف الاستثمار ولا يتقدم خطوة واحدة نحو إنشاء المشاريع الاستثمارية الأخرى، حتى و إن كان يحتاج إليها المجتمع ويتبين ذلك من الأرقام الآتية:

الأصل	أ	ب	جـ	د	هـ	و	ز	ح	ط	ى
معدل الغلات الصافية	٢٠٪	١٨٪	١٧٪	١٦٪	١٥٪	١٤٪	١٣٪	١٢٪	١١٪	١٠٪
	١٨	١٧	١٦	١٥						
	١٧	١٦	١٥							
	١٦	١٥								
	١٥				سعر الفائدة	١٥٪				

ومن الواضح انه لا يمكن توجيه أية رؤوس أموال ناحية الاستثمار فى الأصول و، ز،ح ،ط ،ى في ظل سيادة سعر فائدة يزيد عن معدل الغلات الصافية المتوقعة من الاستثمار فى هذه الأصول.

أي أن كل الاستثمارات التي تدر غلة صافية متوقعة تقل عن ١٥٪ لن تقام لأن أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين لن يجدوا دافعا للقيام بها .

والسبب الوحيد الذي يؤدى إلى هذه النتيجة المدمرة هو الأخذ بنظام السوقين.

مثال آخر:

لنفترض أن سعر الفائدة انخفض إلى ١٠٪ فلاشك أن الصورة سوف تتغير كما يتبين من الأرقام الآتية:

الأصل	أ	ب	جـ	د	هـ	و	ز	ح	ط	ى
معدل الغلات الصافية	٢٠ ٪	١٨٪	١٧٪	١٦٪	١٥٪	١٤٪	١٣٪	١٢٪	١١٪	١٠٪
	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	
	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠		
	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠			
	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠				
	١٤	١٣	١٢	١١	١٠					
	١٣	١٢	١١	١٠						
	١٢	١١	١٠							
	١١	١٠								
	١٠									

سعر الفائدة ١٠ ٪

وهكذا نرى أن انخفاض سعر الفائدة قد أتاح دخول استثمارات جديدة إلى السوق، وهي تلك الاستثمارات التي كان من المستحيل إقامتها في وجود سعر فائدة (١٥٪) وتلك الاستثمارات هي التي تدر عائدا أقل من ١٥٪ إلى ١٠٪ المعادل لسعر الفائدة الجديد.

ومن مطالعة الأمثلة والجداول السابقة نجد أنه في حالة وجود سعر فائدة (ربا) فلا يمكن أن تقام استثمارات تقل الكفاية الحدية لرأس المال (الأرباح) منها عن سعر الفائدة لأنها تصبح غير (مجزية) سواء قام بها أصحاب رؤوس الأموال والمنظمون برؤوس أموال يمتلكونها أم قاموا باقتراضها من الغير بسعر فائدة وسواء أراد القيام بها مباشرة البنوك التي تتعامل بسعر الفائدة أخذا وعطاء.

ويزيد الطين بلة إذا أخذنا في الاعتبار النظام العالمي الجديد الذي تسوده حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال فإنه في الدول النامية (المتخلفة) نجد أن معدلات

الكفاية لرؤوس الأموال تكون منخفضة عن مثيلاتها في الدول المتقدمة، ومن ثم يكون الدافع للاستثمار فيها أقل ففي حين تكون المشاريع الاستثمارية المتماثلة مرغوبا فيها في الدول المتقدمة، ومن ثم يكون الاستثمار فيها مرغوبا ، تكون نفس الاستثمارات في الدول النامية غير مرغوب فيها فلا تقام هذه لاستثمارات، ومن ثم تظل السلع والمنتجات في الدول المتقدمة تغزو أسواق الدول النامية لعدم إمكان إنتاجها فيها لانخفاض معدل الكفاية من ناحية، ومن ناحية أخرى لوجود سعر فائدة في السوق يمنع ويحد ويعرقل إنشاء أي مشروع استثماري تقل فيه الغلة الصافية المتوقعة، وهى في هذه الحالة منخفضة عن معدله.

ومن ثم يتحقق قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ وهو قول حق في الحياة الاقتصادية التي يتم التعامل فيها بسعر الفائدة (الربا) ذلك أنه ما من مجتمع يسود فيه الربا إلا ويحرم من كل الاستثمارات التي تنخفض فيها الغلات الصافية المتوقعة عن معدل الربا السائد في السوق في هذه المجتمعات .

ويمكن زيادة الاستثمار كذلك إذا ارتفعت معدلات الكفاية الحدية لرأس المال (الأرباح المحققة) للأصول الرأسمالية المختلفة، ومن ثم فإنه عند توافر أسباب ارتفاع الكفاية الحدية لأصل من الأصول كإعفائه من الضرائب مثلا يصبح الحافز على الاستثمار فيه كبيرا، وذلك لارتفاع معدل الغلات الصافية المتوقعة منه عن سعر الفائدة في السوق فتتجه رؤوس الأموال للاستثمار فيه .

ولاشك أن ارتفاع معدل الغلات الصافية المتوقعة المتاحة في مجتمع معين بفرض ثبات معدل الفائدة يتوقف على عوامل كثيرة كتصنيع طرز جديدة لآلات تكون أكثر إنتاجا أو أقل كلفة في التشغيل فترتفع معدلات الغلات الصافية المتوقعة منها أو غير ذلك من الأسباب التي قد تتحقق فتؤدى إلى ارتفاع معدلات الأرباح المتوقعة فتتجه إليها الاستثمارات .

ولكن ذلك وإن كان مطلوبا إلا أنه متروك لظروف تطور المجتمع وتقدمه، وإن كان يمكن تشجيع حدوثه إلا أنه يحدث ببطء .

و أما نظام السوقين ومعدل الفائدة (الربا) فإنه غير معمول به في الاقتصاد

الإسلامي لأن ذلك يمثل مخالفة شرعية كبيرة لا يحتاج الأمر فيها إلى اجتهاد لأن النصوص واضحة جلية بينة وحتى لو لم ينص رب العالمين على تحريمه لكانت مصائبه ومساوئه وخراب العمل به كافية لمحاربة العمل به إن توافرت النظرة العلمية البعيدة عن الهوى والبعد عن الوقوع في براثن الشيطان واتباع سنن غير المسلمين المخالفين لسنن وشرائع أنبيائهم على نبينا وعليهم الصلاة والسلام.

فما هي صورة الاستثمار في هذا المجتمع؟

لاشك أن الوضع في هذه الحالة سوف لا يتغير عما ذكرناه بخصوص أنه إما أن يملك المستثمر رأس المال وإما أن يقوم بطلبه من الغير بالمشاركة الإسلامية . وفيما يلي تفصيل ذلك :

أولا : المستثمر يملك رأس المال:

الأصول	أ	ب	جـ	د
معدل الربحية	٢٠٪	١٨٪	١٧٪	١٦٪
	١٨	١٧	١٦	١٥
	١٧	١٦	١٥	١٤
	١٦	١٥	١٤	١٢
	١٥	١٤	١٢	١٠
	١٤	١٢	١٠	٩
	١٢	١٠		
	١٠	٩		
	٩	٨		
	٨			
	٥			

ومعنى هذا أن أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين سوف يدفعون رؤوس أموالهم ناحية كل مجالات الاستثمار بدءا بأعلاها كفاية (ربحية) وهكذا إلى أن

تصل الغلات الصافية المتوقعة (الربحية) إلى أقل نسبه تغطى عائد المخاطرة لكل أصل من الأصول ولا شك أن ذلك يختلف من أصل إلى آخر، ففي المثال السابق افترضنا أن هذه النسبة للأصل (أ) هي ٥٪ وللأصل (ب) ٨٪ وللأصل (جـ) ١٠٪ وللأصل (د) ٩٪ . وهكذا يتحدد حجم الاستثمار في كل أصل من الأصول وفق الدراسة الخاصة به وهذه الدراسة تشمل :

١ - دراسة السوق Marketing study.

٢- دراسة الجدوى Visibility study.

ومن ذلك نرى أن القطاع الإنتاجي الذي كان من المستحيل أن يتجه إليه الاستثمار في ظل سيادة سعر فائدة (ربا) معين سوف تتجه إليه الاستثمارات فتنشأ الاستثمارات وتقام المشاريع الاستثمارية الجديدة بلا حدود إلا حاجة المجتمع إليها وتحقيقها لمعدل معين من الغلات الصافية (الربحية) تغطى عائد المخاطرة ولاشك أن ذلك أنسب الأوضاع لأي مجتمع، ولنا أن نتصور مدى الرفاهية الاقتصادية غير المحدودة التى يمكن أن تحدث نتيجة ذلك . وبه تتخلص المجتمعات الإسلامية وغيرالإسلامية من ذلك الوحش الضاري الذي يلتهم كل جهد يسعى إلى تقدم المجتمع وانطلاقه بلا حدود نحو الرفعة والتقدم والرفاهة الربانية والتشغيل الكامل والاستقرارالاقتصادى .

ثانيا: المستثمر لا يملك رأس المال:

في هذه الحالة يدفع أصحاب رؤوس الأموال أموالهم إلى المنظمين بالمشاركة الاسلامية بنسب يتفق عليها بينهم من الغلات الصافية المتوقعة من الاستثمار في الأصل الرأسمالي، وفى هذه الحالة أيا كانت نسب المشاركة فإن هناك غلة صافية توزع بين أطراف المشاركة وبنفس نسب الغلة الصافية المتوقعة منسوبة إلى رأس مال كل طرف .

وهكذا من الدراسة السابقة يتضح مدى فساد النظام القائم على نظام السوقين البغيض والعوائق التي يضعها الأخذ بهذا النظام أمام انطلاق الاستثمارات والتدمير الذي يحدثه في تحطيم أي استثمارات جديدة يكون المجتمع في أشد الحاجة إليها خاصة في البلاد النامية لا لشيء إلا أن معدلات الغلة الصافية المتوقعة تبدو غير مغرية لأنها تقارن بسعر الفائدة السائد فى السوق.

ونتيجة لذلك تظل هذه المجتمعات النامية خلوا من مشاريع يحتاج أهلها وذووها إلى إنتاجها ولكنهم لايجرؤون على الاستثمار فيها ومن ثم تتجه منتجات الدول المتقدمة إلى غزو أسواق الدول النامية والسيطرة على اقتصادها وجعلها أسواقا مضمونة للسلع المنتجة فيها.

ومن ذلك يتضح أنه عند معدلات معينة من الكفاية الحدية لرأس المال للأصول المختلفة فإن الاستثمار يستمر فى هذه الأصول مادامت هذه المعدلات أعلى من سعر الفائدة حتى تتساوى معها، وعندئذ يقف الاستثمار ولا يتقدم خطوة واحدة، وفى هذه الحالة قد تزيد الإيداعات لدى مؤسسات تجميعها في سوق النقود، وهنا نؤكد أنه حتى هذه الأوعية لا تستطيع أن تقوم كذلك بالاستثمار لأنها ملزمة بسداد فائدة لأصحاب هذه الإيداعات المتجمعة لديها . فهي ينطبق عليها نفس القاعدة السابقة وهى أن معدل الفائدة السائد في السوق يمنع إقامة أي استثمارات تقل معدلات الغلات الصافية المتوقعة منها عن سعر الفائدة السائد في السوق حتى لتلك الأوعية.

ومن ذلك نرى أن رؤوس الأموال تظل تتدفق ناحية الاستثمار محدثة موجات انتعاش في المجتمع وتنمية حتى تتساوى معدلات الغلات الصافية المتوقعة مع سعر الفائدة (الربا) السائد في السوق وعندئذ يقف تدفق رؤوس الأموال ناحية الاستثمار ولنضرب لذلك مثالا :

نفترض أن المجتمع لديه القدرة على توجيه ١٠٠٠ مليون جنيه ناحية الاستثمار

وأن الفائدة السائدة في السوق ١٥٪ وأن مجموع الاستثمارات التي تزيد الغلات الصافية المتوقعة منها عن هذا المعدل أي التى يمكن الاستثمار فيها تحتاج إلى ٧٠٠ مليون جنيه سوف يتم توجيهها إلى الاستثمار وأما الـ ٣٠٠ مليون جنيه فسوف تتجه إلى الأوعية التي تتعامل بسعر الفائدة لأنه ليس هناك حافز للاستثمار يستوعب هذه القيمة لانخفاض الغلات الصافية المتوقعة منها عن سعر الفائدة السائد، وأن هذه الأوعية لن تستطيع أن تستثمر هذه المبالغ كذلك لأنها كما أسلفنا ينطبق عليها نفس القاعدة .

إذن سوف تظل هذه المبالغ لدى هذه الأوعية بدون استثمار، وهنا يتضح مدى أثر سعر الفائدة (الربا) في عرقلة الاستثمار بعد حد الـ ٧٠٠ مليون جنيه .

ويمثل الربا (سعر الفائدة) على الـ٣٠٠ مليون جنيه مبلغ ٤٥ مليون جنيه تدفع كفائدة عليها من الأوعية التي أودعت فيها. في حين لو انطلقت هذه الـ ٣٠٠ مليون جنيه إلى الاستثمار فإن أثر استثمارها المباشر وغير المباشر عن طريق المضاعف يكون مهولا.

ولعلنا نتساءل: ماذا تفعل هذه الأوعية بهذه الأموال التي أودعت فيها؟؟ إن أمام هذه الأوعية الاحتمالين الآتيين :

١) أن تقوم باستغلالها في شراء مشروعات قائمة فعلا، وفى هذه الحالة لن يستفيد المجتمع من هذا الاستغلال، فكما سبق أن قلنا فإن ذلك لا يعتبر استثمارا وإنما ما هو إلا أن تلك الأوعية قد قامت باستبدال أموالها بأصول قائمة فعلا فى المجتمع ولن يترتب على هذا زيادة فرص العمل أو التنمية .

٢) خروج هذه المبالغ من الوطن إلى بلدان أخرى تكون معدلات الكفاية فيها أعلى من معدلات الفائدة السائدة فيها لتحقق تلك الأوعية الخارجية ربحا يتمثل في الفرق بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة . وتأخذ الأوعية المحلية جزءا من هذا الربا المحقق في الخارج. وفى كل الحالات لن يترتب على ذلك أي زيادة فى

الاستثمار داخل الوطن بل إنه فى الحالة الأخيرة سوف يحرم المجتمع كله من جهد وعرق أبنائه وتتجه رؤوس الأموال منه إلى الخارج وتـزداد أوطان رؤوس الأموال فقـرا ولا تشترك رؤوس أموالهم في تنمية بلدانهم وتقدمها، مما يزيد الطين بلة، ويزداد الفقير فقرا، وتكسد التجارة، ويعم الكساد، وتزداد البطالة والتعطل .

إن الأخذ بالنظام الاقتصادي القائم على أساس السوقين و الربا هو سبب فساد الحياة الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، فكل من الدول المتقدمة والنامية تحرم من الاستثمارات التي تقل الغلات الصافية المتوقعة منها عن معدل الفائدة السائد في أسواقها.

أما الدول النامية فحدث عنها ولا حرج فنجد البطالة المنتشرة التي لا تستطيع هذه الدول التخلص منها برغم مجهوداتها التى تبذلها بهذا الخصوص ذلك أن نقطة البداية وأصل الداء غائب عن سلطات هذه الدول، ألا وهو التعامل بسعر الفائدة كأساس لتجميع المدخرات واستثمارها ؛ أخذا وعطاء، أي الأخذ بنظام السوقين .

والدول المتقدمة تمتاز عن الدول النامية في هذا المجال، وتجد فرصتها فى الإفلات ولو جزئيا من هذا القيد، ذلك أننا كما قلنا أن الطلب على سلع الاستثمار يتوقف على :

١ – الغلات الصافية المتوقعة من هذه السلع مقيسة بالوحدات النقدية .

٢ – سعر الفائدة.

والدول المتقدمة تتميز بتقدم وسائل الإنتاج وطرقه التي تقلل من تكاليف الإنتاج خاصة بتقدمها المستمر في تطوير المعدات والآلات بصفة دائمة وصولا إلى زيادة كفاءتها، ومن ثم رفع الغلات الصافية المتوقعة من هذه السلع.

كما أنها تمتاز بتقدم وسائل الأداء ومراقبة الجودة والإنتاج وتقليل الفاقد، ومن

ثم تقليل التكاليف، وهذا يترتب عليه زيادة الغلات الصافية المتوقعة من تشغيل هذه الأصول وزيادة الفرق بين هذه الغلات وأسعار الفائدة، ومن ثم جعلها أكثر إنتاجية فتتجه إليها الاستثمارات .

أما الدول النامية التي تأخذ بالنظام الربوى فقد وضعت نفسها في هذه المصيدة الرهيبة التي لا تحس بها، بل تبهرها هذه المؤسسات القائمة على الربا بما يتجمع لديها من أموال طائلة وهى لاتعلم أن هذا النظام الربوى هو أكبر قيد على انطلاقها بلا حدود ناحية الاستثمار، ومن ثم ناحية العمالة الكاملة والتشغيل التام الذي يقضى على البطالة والتخلف ويسرع بالتنمية ويعظم ثمارها ،فتفلت من قيود الربا، وتختفي تلك الظاهرة السيئة التى تعمل على انتقال رؤوس الأموال المتجمعة لدى هذه المؤسسات إلى خارج بلادها لاستثمارها هناك لأنها لا تجد داخل بلادها نتيجة للنظام الربوى مجالات استثمارية لهذه الأموال لوجود ذلك القيد البغيض (الربا) كأصل من أصول اقتصادها القومي، ومن ثم تحرم هذه البلاد من عرق وجهد أبنائها، ولا تستفيد بطاقات أهلها، وتظل شرايين اقتصادها تمد الدول المتقدمة بالتمويل فى شكل حقائب مليئة بالعملات الصعبة تصدر كل يوم إلى خارج هذه البلاد متوجهة إلى مصارف الدول المتقدمة إلى حيث الاستثمارات المتاحة هناك لارتفاع الغلات الصافية المتوقعة منها.

إدارة النظام
فى الاقتصاد الإسلامي

الأهمية المزعومة لسعر الفائدة:

لقد أعطى الاقتصاديون أهمية كبيرة لمعدل الفائدة (الربا) كأداة من أدوات البنك المركزي لإدارة النظام الاقتصادي فرفع سعر الفائدة يؤدى إلى إحداث موجة من الانكماش، وخفضه يؤدى الى تنشيط الاقتصاد وإحداث الرواج .

ولقد كان ذلك راجعا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى الدور الهام الذي كانت تلعبه إنجلترا في الاقتصاد العالمي آنذاك . ذلك النشاط الذي كان قائما على الأساس الربوى والائتمان قصير الأجل .

ولقد أدى فشل استخدام سعر الفائدة في علاج الكساد العالمي الكبير الذي حدث في الثلاثينات من القرن الماضي إلى الاقتناع بأن سعر الفائدة لم يعد سلاحا فعالا في الإشراف على شئون النقد والائتمان في غالبية الأحوال. ورأت البنوك المركزية أنه لابد لها من استخدام أسلحة فعالة غير هذا السلاح التقليدي .

فشل سعر الفائدة في علاج الكساد:

فسياسة النقد الرخيص التي لجأت إليها كل من إنجلترا وأمريكا فى سنوات الكساد العالمي الكبير لم تأت بالغرض المطلوب ولم تعمل على تنشيط الاستثمار بالرغم من توجيه هذه الدول عنايتها إلى زيادة الائتمان عن طريق إحداث خفض كبير فى سعر الفائدة، فالأفراد والمنشآت لم تقبل على الاقتراض فكانت النقود أشبه شيء بالمياه الآسنة فى بحيرات مغلقة . ففي فترات الكساد فإن سعر الفائدة لا يؤتى أثره فى تنشيط الاقتصاد وبث الحركة فى هذه البحيرات الآسنة المغلقة لأنه فى هذه الفترات -فترات الكساد- بالرغم من خفض سعر الفائدة (الربا) فإنه مازال أعلى من الكفاية الحدية لرأس المال .

فالعبرة بالفرق بين سعر الفائدة وبين الكفاية الحدية لرأس المال وحيث إن

الأخيرة تنهار فى فترات الكساد فلا يمكن لخفض فى سعر الفائدة أن يستجيب له الاستثمار.

فشل سعر الفائدة فى الحد من التضخم :

وفى فترات الرواج وعند حدوث موجة من التفاؤل وتوقع ازدياد الرخاء والنشاط كثيرا ما لا يؤدى رفع سعر الفائدة إلى كبح جماح الطلب المتزايد على الائتمان .

ذلك أن تقرير أرباب الأعمال لإنتاج السلع الاستثمارية كثيرا ما لا يتأثر برفع سعر الفائدة (الربا) وخاصة فى المدة القصيرة، ولاسيما إذا كان سعر الفائدة يمثل جزءا ضئيلا من نفقات الإنتاج، وأغلب الظن أن أرباب الأعمال يتأثرون بعوامل أخرى كعنصر المخاطرة أو توافر الموارد النقدية فى شكل سائل، أو عوامل أخرى كعمر الآلة وقدرتها على الإنتاج بحيث تغطى تكاليفها أو وجود احتياطيات متجمعة من أعوام سابقة.

ويذكر كينز أن آثار سعر الفائدة فى الظروف العادية وإن كانت هامة إلا أنها ليست حاسمة والتجربة والخبرة وحدها سوف توضح إلى أي حد سوف تتمكن الإدارة النقدية من استخدام سعر الفائدة فى إحداث هذا التأثير، ويتشكك كينز فى إمكان تحقيق هذا عن طريق تأثير السلطات النقدية فى سعر الفائدة . وقد شارك كينز فى وجهة النظر هذه مجموعة من الاقتصاديين البريطانيين، وقد كان فشل سياسة النقد الرخيص فى إعادة الرواج وحدها عاملا حاسما في إظهار هذه الحقيقة.

إن سعر الفائدة ليس عاملا مسيطرا فى توجيه السياسة الاقتصادية للحد من حالة الكساد أو لكبح جماح التضخم.

إن العامل الأساسي فى ذلك هو الغلات الصافية المتوقعة من الأصول (الأرباح المتوقعة) . فإذا أردنا تنمية مستمرة للاستثمار فلا بد من حدوث ارتفاع مستمر في منحنى الكفاية الحدية كتلك التى تحدث نتيجة التحسينات والتقدم الفني واكتشاف

موارد جديدة ونمو السكان أو سياسة عامة من شأنها أن توفر ميادين عديدة للاستثمار، فأثر سعر الفائدة وحده سوف يتلاشى إذا لم يكن منحنى الكفاية الحدية في اتجاه صاعد ومستمر وحتى في هذه الحالة فإن انخفاض سعر الفائدة من المسائل المحببة التى تجعلنا نقترب من الاستثمار الكامل!!!

والأبحاث التى قام بها نفر من الاقتصاديين أمثال: .J.E. Mead و P. W. An-drews و T. Wilson ومن ذهب مذهبهم من الاقتصاديين الأمريكيين أمثال .T Franklin و Ebersole تؤيد ذلك التشكك فى دور سعر الفائدة .

وقبل أن نتكلم عن كيف يدار الاقتصاد فى عدم وجود سعر الفائدة أي فى ظل اقتصاد السوق الواحد فإننا سوف نتكلم عن كيفية المعالجة المحاسبية فى كلا حالتي التعامل بسعر الفائدة وفى حالة المشاركة .

عائد رأس المال بين حساب التكلفة وحساب التوزيع:

ويجب أن نذكر أن من الاقتصاديين من يدعى أن إلغاء العمل بنظام سعر الفائدة يعنى أن رأس المال -وهو أكثر عناصر الإنتاج ندرة- يصبح فى حكم المباح مثل الهواء وفى ذلك هدر اقتصادي لا نهاية له فإن سعر الفائدة من وجهة نظر المستثمر يمثل تكلفة رأس المال.

والمثال الآتي يوضح الرد على هذا الرأي:

نفترض أن أحد المستثمرين أراد تمويل شراء آلات استثمارية بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه، فهو إما أن يلجأ إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو عن طريق المشاركة.

١ - التمويل عن طريق الاقتراض:

بفرض أن سعر الفائدة ١٥٪ سنويا فإن حساب التكلفة هو الذى سوف يحمل بهذا العبء كما يلى:

١٥٠٠٠ جنيه قيمة الفوائد السنوية

١٠٠٠٠ جنيه قيمة الاستهلاك السنوي بفرض أن العمر الافتراضي لها هو ١٠ سنوات

٢٥٠٠٠ جنيه إجمالي التكلفة

وبفرض أن المنشأة حققت أرباحا إجمالية قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه فإن قيمة صافى الربح = ٥٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ = ٢٥٠٠٠٠ جنيه هي نصيب المستثمر صاحب المنشأة.

٢- التمويل عن طريق المشاركة :

فى هذه الحالة يكون الممول شريكا فى الربح والخسارة بنسب يتفق عليها فلو اتفق على أن يكون نصيب الشريك الممول ٥, ٣٧٪ من صافى الربح . فإن بيانات هذه المشاركة سوف تدون دفتريا بطريقة مختلفة تماما عن الطريقة التى اتبعت فى تدوين التمويل عن طريق الاقتراض كما يلي:

حساب التكلفة :

١٠٠٠٠ قيمة الاستهلاك السنوي للآلات

١٠٠٠٠ إجمالي التكلفة

حساب صافى الأرباح :

٥٠٠٠٠ جنيه إجمالي الربح - ١٠٠٠٠ التكلفة = ٤٠٠٠٠ جنيه صافى الربح ترحل إلى حساب توزيع الأرباح وتوزع كما يلي:

١٥٠٠٠ نصيب الشريك الممول بواقع ٥, ٣٧٪ اتفاقا

٢٥٠٠٠ نصيب صاحب المنشأة

٤٠٠٠٠

ومن هذا نرى أن العبء على الربح ثابت وهو ١٥٠٠٠ جنيه وبالتالي لم يتغير نصيب صاحب المنشأة ففي كلتا الحالتين كان ٢٥٠٠٠ جنيه وإن اختلفت طريقة المعالجة الدفترية- ولابد أن تختلف فالمحاسبة يجب أن تظهر وتثبت حقيقة الامرالواقع وهو مختلف في كلتا الحالتين. ومن ذلك نخرج بالنتائج الآتية:

صاحب المنشأة : لم تتغير أرباحه في كلتا الحالتين أي أن أرباحه ستتأثر بنفس القدر .

الشريك : سوف يتقاضى نفس ما كان يتقاضى البنك .

التكلفة: سوف تزيد فى حالة الاقتراض مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار، أما فى حالة المشاركة فإن الأسعار قد انخفضت.

النتيجة :

أن حصة صاحب المنشأة قد خفضت فى كلتا الحالتين بنفس القدر فأصبحت في حالة القرض وفى حالة المشاركة هى هى (٢٥٠٠٠جنيه) أي أن العبء على الربح ثابت في كلتا الحالتين، أي أن نسبة المشاركة قد قامت بنفس ما كان يقوم به سعر الفائدة مما يجعل المنظم صاحب المنشأة يبنى حساباته على نفس الأساس في كلتا الحالتين . وكل ما هناك أن هذا العبء قد عولج دفتريا بطريقة مختلفة فى كل حالة من الحالتين. وهذا الاختلاف يظهر عظمة الاقتصاد الإسلامي . فبالرغم من أن أثر نسبة المشاركة وسعر الفائدة واحد في الحالتين وهو في حالة المشاركة يتشابه مع المتبع في الاقتصاد من حيث مشابهة نسبة الربح مع التمويل عن طريق زيادة رأس المال (إصدار الأسهم) وتكوين الشركات المساهمة وشركات الأشخاص من حيث المشاركة فى الربح، إلا أن أحدًا لم يقل أن هذا النظام في إقامة الشركات أو زيادة رؤوس أموالها قد أدى إلى أن يصبح رأس المال - وهو أكثر عناصر الإنتاج ندرة - مباحا كالهواء ولم يؤد إلى هدر اقتصادى لا نهاية له . فلماذا عندما نسب الأمر إلى الاقتصاد الإسلامي ظهرت هذه الحجج الواهية ولويت أعناق الحقائق الظاهرة البينة. ومع ذلك فإن طريقة المشاركة فى الربح لا تؤدى إلى زيادة الأسعار

كطريقة التمويل عن طريق سعر الفائدة كما هو واضح من المثال المتقدم نسأل الله الهداية والرشد .

طبيعة الاستهلاك بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي:

لاشك أن الهدف الذي يرمى إليه كل نظام اقتصادي هو تمكين الأفراد من التمتع بكل الطيبات التى تنتجها الأداة الاقتصادية فى الحاضر أو المستقبل ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ الأعراف: ٣٢ .

ولو نظرنا الى نشاط الاستثمار لوجدنا أنه لا يخرج عن إعداد الآلات وتمكينها من سد الحاجات الممكنة .فالنشاط الاقتصادي كله إنما يقوم على فكرة واحدة وهى إنتاج سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار التي تفي بحاجات الأفراد فى المستقبل.

ومن الواضح أنه لو امتنع الطلب على الاستهلاك لتوقف النشاط الاقتصادي كله، فالطلب على سلع الاستهلاك هو الحافز الأول لجميع الجهود الاقتصادية فى مختلف البيئات.

وحجم التوظف يتوقف على الطلب الفعال وهو مجموع الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار .

ومجموع إنفاق المجتمع على الاستهلاك ما هو إلا مجموع الإنفاق الفردي، فحجم الإنفاق يتوقف أولا وقبل كل شيء على القرارات الفردية لأفراد المجتمع.

العوامل التي تحدد إنفاق الفرد على الاستهلاك :

إن مقدار الإنفاق الاستهلاكي الكلى الحقيقي للمجتمع إنما يتحدد بواسطة الدخل الحقيقي للمستهلكين أي الدخل الحقيقي الموضوع تحت التصرف.

لقد افترض كينز وجود علاقة ثابتة بين الإنفاق على الاستهلاك وبين دخل الفرد وهناك علاقة دالية بين حجم الدخل وبين الإنفاق على الاستهلاك من هذا الدخل.

فلو رمزنا للدخل بالرمز (ى) والمنفق على الاستهلاك من الدخل بالرمز (س) فإن :

س = د (ى)

حيث (د) تمثل العلاقة الدالية بين الدخل وبين الاستهلاك، ونطلق على (د) الميل للاستهلاك .

فالميل للاستهلاك هو عبارة عن نسبة الجزء المنفق على الاستهلاك إلى الدخل النقدي أي العلاقة بين مستوى معين من الدخل وبين الإنفاق على الإستهلاك من هذا الدخل. فلو افترضنا أن شخصا ما دخله السنوي ١٠٠٠ جنيه وأنه ينفق ٨٠٠ جنيه ويدخر ٢٠٠ جنيه فإن :

الميل للاستهلاك لهذا الشخص= ٨٠٠ ÷ ١٠٠٠= ٨ ,

ويكون الميل للادخار هو: ٢٠٠ ÷ ١٠٠٠= ٢ ,

وبالمثل لو افترضنا مجتمعا دخله السنوى١٠٠٠ مليون جنيه ينفق على الاستهلاك منها ٨٠٠ مليون جنيه ويدخر ٢٠٠ مليون جنيه فإن معنى ذلك أن الميل للاستهلاك لهذا المجتمع = ٨, والميل للادخار لهذا المجتمع = ٢ , أي أن الأفراد فى هذا المجتمع يستهلكون $\frac{٤}{٥}$ الدخل ويدخرون فى مجموعهم الخمس المتبقي.

وتنقسم العوامل التي تؤثر فى الميل للاستهلاك الى:

١) العوامل الموضوعية أي البيانات الفعلية الخاصة بالمجتمع الذي يعيش الفرد فى كنفه.

٢) العوامل الشخصية أو الذاتية أي وجهة نظر الفرد تجاه الاستهلاك .

١) العوامل الموضوعية:

أ- التغيرات فى مستوى الأجور الحقيقية والأسعار.

ب- التغير فى أذواق المستهلكين .

جـ - الأرباح أو الخسائر القدرية .

د - التغيرات فى السياسة المالية.

هـ - التغير فى احتياطيات الاستهلاك.

و- تغير التوقع.

ز-التغير في توزيع الدخل الأهلي.

٢) العوامل الذاتية :

وتنقسم إلى:

١) عوامل رئيسية تؤدى إلى نقص الكمية التي يخصصها الأفراد للإنفاق وهى:

أ - تكوين احتياطي ضد الأحداث غير المنظورة والتي قد يأتي بها المستقبل الغامض .

ب-الرغبة في مقابلة زيادة مطالب الحياة فى المستقبل.

جـ- الرغبة فى زيادة الاستهلاك الحقيقي فى فترات مقبلة .

د - التمتع بإنفاق متزايد مستمر .

هـ - الرغبة في التمتع بقوة المناورة والقيام بالمضاربات والمشروعات التجارية والاستثمار.

و - الرغبة فى الاستقلال والتمتع بالقوة والسلطة.

ز- الرغبة فى هبة ثروة.

ح - إشباع رغبة البخل .

وهذه يمكن تسميتها " عوامل الاحتياط وبعد النظر والتقدير والرغبة فى التقدم والاعتماد على النفس والتيه والافتخار .

٢) ويقابلها حوافز مضادة تزيد من الإنفاق على الاستهلاك كالرغبة فى التمتع الحالي وقصر النظر والكرم وسوء التقدير والسفه....إلخ.

النتائج الهامة المترتبة على طبيعة الميل للاستهلاك:

لو افترضنا أن دخل المجتمع زاد لسبب ما وأن الميل للاستهلاك لهذا المجتمع ظل ثابتا دون تغيير فإن الإنفاق على الاستهلاك لن يزيد بنفس الكمية التى زاد بها الدخل . فلو أراد المجتمع أن يحافظ على المستوى الجديد للدخل فلن يتسنى له ذلك إلا بزيادة الإنفاق على الاستثمار بمقدار يعادل الفرق بين الزيادة فى الدخل والزيادةفى الإنفاق على الاستهلاك وإلا نقص الدخل.

فلو زاد دخل المجتمع بمقدار ١٠٠ مليون جنيه ولكنه ينفق على الاستهلاك من هذه الزيادة مبلغ ٨٠ مليون جنيه فقط فإنه يلزم زيادة الاستثمار عن مستواه السابق بمقدار ٢٠ مليون جنيه إذا أراد الإبقاء على مستوى الدخل الجديد.

فلكي يحافظ المجتمع على نفس مستوى الدخل والتوظف يجب عليه أن ينفق على الاستثمار كمية تعادل الفرق بين هذا الدخل وبين ما ينفقه المجتمع على الاستهلاك من هذا الدخل.

وهذا يعنى أنه كلما زادت درجة غنى المجتمع زادت الكمية المطلقة الواجب إنفاقها على الاستهلاك وتزداد المشكلة تعقيدا بالنسبة للمجتمع الغنى إذا كانت فرص الاستثمار المربح ضعيفة.

وهذه الحقيقة تضع المجتمع أمام مشكلة صعبة بل لغز كبير قد يستحيل إيجاد حل له، ألا وهى إيجاد استثمارات جديدة وعلى نطاق كاف لسد الثغرة بين الدخل الصافي وبين الاستهلاك . وكلما حاولنا تحقيق التوازن اليوم عن طريق زيادة الاستثمار فإننا نرى صعوبة إمكان تحقيق ذلك غدا.

ومفتاح الحل لهذه المشكلة إنما يقوم على أساس أن الاستثمار هو احتياطي للاستهلاك فى الغد ، فكلما زاد الاستثمار زادت مقدرتنا على الاستهلاك فى المستقبل ، ولكن هذا يعنى لسوء الحظ نقص الميل للاستهلاك .

ونقص الميل للاستهلاك اليوم لا يمكن تحويله لصالح المجتمع إلا إذا توقعنا زيادة الميل للاستهلاك يوما ما.

إن أوجه الاستثمار وفرصه تضيق يوما بعد يوم، بينما تتسع الهوة بين الدخل والاستهلاك إذ إن الدخول تتزايد نتيجة لزيادة الاستثمار.

ومن ناحية أخرى لو أن الدخل فى مجتمع غنى هبط عما كان عليه فمن المحتمل جدا أن ينفق المجتمع وقد أصبح أقل ثراء نسبة أكبر من دخولهم على الاستهلاك . وهبوط الدخل وبالتالي مستوى التوظف يجعل الكمية اللازمة من الإنفاق الاستثماري لإيقاف هذا التدهور صغيرة.

وهذا يوضح لنا لماذا يقف الكساد عند نقطة معينة ولا يستمر الى ما لا نهاية إذ إن المجتمع يصبح على درجة من الفقر لا تمكنه من الادخار. ومن ثم نجد أننا نحتاج إلى كمية صغيرة من الاستثمار سواء الفردي أو الحكومي لكي نوقف تيار الهبوط فى الدخل والتوظف.

٢- لاشك أن عادات الإنفاق على الاستهلاك لدى طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء تتفاوت تفاوتا كبيرا ، فالميل الحدي للاستهلاك لدى طبقة الأغنياء أقل منها لدى طبقة الفقراء ، بل من الطبيعي أن تتفاوت فى سلوك الأفراد قبل الاستهلاك داخل الفئة الواحدة من فئات الدخول لأن تصرفاتهم الفردية قد يلغى أثر بعضها البعض إذا أخذناهم كمجموعة.

ولكن بصفة عامة يستهلك الفقراء نسبة أعلى من دخولهم عن الأغنياء.

فلو كان المرغوب فيه تشجيع الإنفاق على الاستهلاك لأخذنا من دخول الأغنياء لنعطى الفقراء، وعلى ذلك فالحل الوحيد لعلاج المشاكل التى تنجم عن الهبوط المتزايد فى الميل الحدي للاستهلاك قد يكون بالقضاء على التفاوت فى الثروات والدخول باستخدام الضرائب المباشرة كضريبة الدخل إذ إن هذه الضرائب تؤدى إلى زيادة الميل للاستهلاك .

ولاشك أن الاعتراضات الفنية والاجتماعية الموجهة ضد سياسة تحقيق العدالة فى توزيع الدخول بحجة أن هذا يؤدى إلى نقص معدلات نمو الثروة لا أساس لها فى ضوء هذا التحليل .

والناتج الصافي (Y) يمكن أن نسميه أيضا العرض الكلى (AS) ولما كان كل ناتج يولد دخلا مساويا له فإن الناتج القومي الصافي يساوى الدخل المتاح.

والدخل المتاح يمكن قياسه بكيفية التصرف فيه حيث إن الدخل إما أن ينفق على السلع الاستهلاكية إنفاق استهلاكى (c) و إما أن يدخر(s) أي أن :

AS = Y = (C+S)

والإنفاق الكلى (E) والذي يمكن أن نسميه الطلب الكلى (AD) يتخذ شكل إنفاق استهلاكى (C) إنفاق القطاع العائلي مضافا إليه إنفاق قطاع الإنتاج أي الإنفاق الاستثماري (I) و بالتالي يكون :

AD = E = C+I

ويتحقق توازن الدخل والناتج عندما يكون مقدار الإنفاق الكلى (E) أي مقدار الطلب الكلى من السلع والخدمات يساوى مقدار الناتج (Y) أو العرض الكلى(AS) وفى هذه الحالة فإن مقدار ما ينتج يساوى مقدار ما يطلب، وبذلك يستقر الإنتاج عند هذا المستوى ويصبح هذا وضع توازن أي أن التوازن يتحقق عندما :

(AD=E) = (Y=AS)

وبالتالي فإن :

C+S=C+I

إذا ما تحققت المعادلة السابقة وكان الإنفاق الكلى(E) يساوى الناتج الكلى (Y) فان مستوى توازن الناتج يتحقق

وفى هذه الحالة يكون : S = I

أما إذا كان الناتج الكلى (Y=AS) اكبر من الإنفاق الكلى (E=AD) فإن ذلك يعنى أن : (C+S)>(C+I) وبالتالي فإن I>S أي أن الاستثمار أكبر من الادخار ويكون هذا وضع اختلال وعدم توازن .

ذلك لان ما ينتج لا يطلب كله إذ إن مقدار الإنفاق الكلى أقل من مقدار الناتج الكلى ويترتب على ذلك تراكم المخزون وبالتالي انكماش الإنتاج إذ إن المنتجين في هذه الحالة لا يغطون تكاليفهم ويستمر هذا الوضع (انكماش الناتج الكلى) حتى يتساوى مع الإنفاق الكلى ويتحقق التوازن . ويلاحظ أن انكماش الإنتاج سيترتب عليه انكماش الدخول، وبالتالي فإن الادخار ينكمش حتى يزول فائض المدخرات على الاستثمارات ويتحقق تساوى الإنفاق مع الناتج.

والعكس أيضا عندما يكون الناتج الكلى أقل من الإنفاق الكلى -أي أن هناك فائض في الإنفاق الكلى على الناتج الكلى والذي يعنى أن: I>S ويكون هذا كذلك وضع عدم توازن . ويترتب على ذلك تناقص المخزون السلعي مما يدفع المنتجين الى زيادة إنتاجهم ويستمر الإنتاج الكلى في الزيادة حتى يتساوى مع الإنفاق الكلى، وبذلك يكون ما ينتج يطلب ويتحقق التوازن . ويلاحظ أن تزايد الناتج سيؤدى إلى زيادة الدخول، وزيادة الدخول تؤدى إلى زيادة المدخرات حتى تصبح مساوية للاستثمارات، وبذلك يتساوى الناتج الكلى مع الإنفاق الكلى .

ومن السهل أن نستنتج إذن أنه ليس هناك عائق يحول دون الوصول إلى التوظف الكامل للعمال فالبطالة يمكن أن تختفي من المجتمع إذا ما كان حجم الطلب الكلى كبيرا وكافيا بحيث يغرى أرباب الأعمال على إعطاء عمل لكل راغب فيه وهذا الوضع يعتبر أنسب الأوضاع Optimum أي الوضع الذي يحقق التوازن المثالي . ولكن هذه ليست الحالة العامة.

الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي :

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بالبعد عن الخبائث ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ

الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ الأعراف: ١٥٧ .

كما أمرنا الله بأن نتحرى الاعتدال في الإنفاق على استهلاك الطيبات ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ .

وعلى ذلك فإننا نستطيع القول بأن الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي محكوم بمجموعتين من العوامل الرئيسية :

١)عوامل نوعية .

٢)عوامل كمية.

١) العوامل النوعية:

هي البعد عن الإنفاق على الخبائث أو إنتاجها وحصر الإنفاق على الطيبات وما يجره ذلك من نفع ودفع للضرر لا حدود له.

إن المجتمع الملتزم بالاقتصاد الإسلامي لا يتجه في إنفاقه الاستهلاكي إلا إلى الطيب من الرزق ويبتعد عن الخبائث كلية .

فمثلا لا يمكن أن يتجه إلى تحويل الطيبات إلى خبائث كتحويل الكروم والأعناب إلى خمور، فانظر إلى عناقيد العنب ولذة أكله وفائدة استهلاكه وما يعود به ذلك الاستهلاك الطيب على الصحة والقوة وبناء الأجسام وقوتها، وانظر مدى الإثم والتدمير الذي يفعله من يقوم بتحويل هذه الطيبات إلى خمور خبيثة، إنهم يحولون أطنان العنب إلى زجاجات قليلة من الخمر تهلك البدن وتهرى الكبد وتذهب بالعقول وتحث على إتيان الكبائر فتفسد المجتمع وتحرمه من وفرة الطيبات من الرزق، وبالتالي اعتدال أسعارها والذي خلقها الله لهم على أحسن صورة وأنفع كيفية .

وانظر كم هى المساحات الشاسعة من الأراضي التى تزرع بالأعناب لكي تقطف ثم تحول إلى خمور فيحرم المجتمع من وفرة ما يفيد.

والمثال الواضح الثاني هو السجائر والتدخين بصفة عامة فانظر كم تستورد البلاد التى تنتج السجائر من مادة خام "الدخان" ثم تنشئ المصانع وتستورد لها أحدث الآلات بالعملات الصعبة لكي تنتج فى آخر الأمر سجائر تنتج دخانا يدخل إلى الجهاز التنفسي فيفسده وما يترتب على ذلك من أضرار للجسم كله . انظر كم هي ملايين الجنيهات التي لا أقول تُحْرَق ولكن تُحْرَق وتَحْرق معها أجسام الناس وتصيبهم بالأمراض الخبيثة وما ينفق على علاج ذلك من نفقات طبية هائلة.

٢) العوامل الكمية :

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بأن نتحرى الاعتدال في الإنفاق على استهلاك الطيبات ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ الأعراف: ٣١ . ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ الفرقان: ٦٧ .

توسيع دائرة الإنفاق:

إن العوامل النوعية والعوامل الكمية التى تحكم الإنفاق فى الاقتصاد الإسلامي تؤدى إلى توسيع دائرة الإنفاق فأوامر الله سبحانه وتعالى تحض على الإنفاق على الفقراء والمساكين وذوى القربى، والعطاء فى الإسلام سمة أساسية لمجتمعه، حتى أنه من المعلوم فى الفقه أنه إذا بات جائع في قرية أو حي من الأحياء أثم كل أهلها حتى إذا بادر أحدهم بإطعامه وذهاب الجوع عنه سقط الإثم عن الجميع .

إن توسيع دائرة الإنفاق الاستهلاكي فى المجتمع عن طريق اتباع أوامر الله سبحانه وتعالى معناه إحداث تغيير فى توزيع الدخل الأهلي مما يكون له أثر فى زيادة الميل للاستهلاك مما يترتب عليه تضييق الشقة بين الدخل وبين الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم فإن ذلك يكون له أثر فى تنشيط الأسواق وعدم وجود فجوة بين الإنفاق والإنتاج أو بين : (E=AD) و(Y=AS) فيكون المجتمع أقرب ما يكون

إلى مستوى التوازن بين الدخل والناتج، حيث يكون مقدار الطلب الكلى على السلع والخدمات أقرب ما يمكن أن يكون إلى مقدار الناتج أو العرض الكلى حيث يستقر الإنتاج أقرب ما يكون إلى مستوى التوازن .

ومن ثم يكون الطلب الفعال فى هذا المجتمع أعلى ما يمكن ومن ثم كما سبق أن أوضحنا فإن الفجوة بين الدخل الذي يساوى الطلب الكلى AD يكاد يعادل العرض الكلى AS وهو قيمة الناتج، وإذا حدث اختلال بين AD و AS فإن الفرق بينهما يكون أقل ما يمكن، ومن ثم فإن المجتمع فى هذه الحالة لا يحتاج إلا إلى أقل قدر ممكن من المدخرات لتمويل الاستثمار لسد هذه الفجوة وبالتالي الحفاظ على مستوى الدخل .

لقد رأينا أن الآية الكريمة ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦] تشتمل على شقين الأول ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ وقد تناولناه بالتفصيل فيما سبق أما الشق الثاني فهو يتعلق بالصدقات ﴿وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ ولقد قلنا إن التركيب اللغوي الرائع لهذه الآية من ورود لفظ (الربا) وبعده مباشرة فعله ﴿وَيُرْبِي﴾ أي ينمي ويزيد ويبارك ولكن معناه ليس منسحبا على الربا بل ممتدا إلى الصدقات ﴿وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ فى حين أن الصدقات نقص ظاهر فى مال المتصدق فكيف يمكن أن يزيد وينمو النقص فى المال عن طريق الصدقات ؟؟؟ إن هذا يشرحه علم الاقتصاد .

والصدقات هى الزكاة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠] .

والزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام بعد الشهادتين والصلاة، وقد قرنت بالصلاة فى القرآن الكريم فى اثنين وثلاثين آية، وفرضت الزكاة فى شوال من السنة الثانية من الهجرة وفرضها ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة فمن أنكر وجوبها فقد كفر ومن لم ينكر وجوبها ولم يؤدها فهو فاسق لا يبارك الله له فى ماله وله يوم القيامة عذاب الحريق .

والزكاة هى مال يخرج ممن يجب عليهم الزكاة من الأفراد الطبيعيين والاعتباريين الذين يملكون نصابها وحال عليه الحول أي مرت عليه سنة هجرية . ومقدار زكاة المال وعروض التجارة ربع العشر أي ٢,٥٪ فعلى المسلم أن يحسب السلع التى يبيعها أو الخامات التي يصنعها بسعر اليوم الذي يخرج فيه الزكاة ويضيف إليها ماله من ديون لدى الغير وما لديه من سيولة مالية ويخصم الديون التي فى ذمته ثم يزكى على المبلغ الذي يصل إليه هذا الحساب.

ومعنى هذا أن الزكاة تمثل أكثر من ٥ , ٢ ٪ إذا نسبت إلى الربح فلو افترضنا أن أرباح المشروع أو العمل التجاري أو الصناعي هي ٢٥٪ من رأس المال أي أن رأس المال هو ١٠٠ جنيه فرضا + ٢٥ جنيها ربحا = ١٢٥ جنيها هو المبلغ الذي تحسب عليه الزكاة بنسبة ٥ , ٢ ٪ أي ١٢٥ , ٣ جنيه وهو يمثل ٥ , ١٢٪ من الربح المحقق خلال السنة .

والزكاة مفتاح النماء وطريق التقدم والرفاهية الاقتصادية فى الإسلام . وهى تصرف للفقراء والمساكين وغيرهم من مصارفها الثمانية الواردة بالآية ٦٠ من سورة التوبة.

والفقراء والمساكين من ذوى الميل الحدي للإنفاق المرتفع فأي زيادة فى دخولهم ستوجه الى الإنفاق على الاستهلاك بنسبة ١٠٠٪ أي أنهم سوف يقومون بإنفاق كل مبالغ الزكاة على شراء السلع الاستهلاكية .

ولنبدأ بتصور مجتمع محدود مغلق وأن هذا المجتمع به مجموعات من أصحاب الأعمال فى المجالات الآتية:

١ -تجار أقمشة .
٢ - مصانع لتصنيع الأقمشة .
٣ -محلات لبيع اللحوم .
٤ - مزارع لتربية اللحوم.
٥ -محلات بقالة.
٦ - مصانع لإنتاج الأغذية.

وإن أصحاب هذه المحلات والمصانع قد قرروا إخراج الزكاة وكل منهم قد وزع ما أخرج من مبالغ لمجموعة مختلفة من مستحقيها الموجودين بالمجتمع.

فتجار الأقمشة قد أخرجوا زكاة أموالهم وأعطوها لمجموعة من هؤلاء الفقراء والمساكين . فالذين أخذوا الزكاة من تجار الأقمشة سينفقون جزءا من زكاتهم فى شراء الأقمشة من نفس تجار الأقمشة الذين أعطوهم الزكاة، وجزء آخرمن زكاتهم سيشترون به لحوما من تجار اللحوم. وكذلك جزء من أموال زكاتهم ستتجه الى شراء الأغذية من محلات البقالة.

وكذلك الذين تقاضوا الزكاة من محلات البقالة سينفقون زكاتهم فى شراء البقالة من نفس المحلات التى أخرجت زكاتهم وعلى شراء الأقمشة من محلات الأقمشة ولحوم من محلات اللحوم.

وهكذا بالنسبة لمن تقاضوا زكاتهم من محلات بيع اللحوم والذين تقاضوا زكاتهم من مختلف المصانع القائمة وأماكن الإنتاج والمحلات الأخرى سوف ينفقون مبالغ الزكاة التى تقاضوها على شراء منتجات هذه المصانع وأماكن الإنتاج الأخرى من خلال محلات بيع الاستهلاك .

وعلى ذلك تعود مبالغ الزكاة إلى مخرجيها مرة أخرى فى صورة زيادة فى المبيعات . وسوف يترتب على ذلك زيادة الإنفاق على الاستهلاك بنسبة ١٠٠٪ من أموال الزكاة التى أخرجه .

معنى هذا أنه قد أضيف إلى الاستهلاك التجاري العادي تدفقات أخرى تساوى مبالغ الزكاة المنصرفة للفقراء والمساكين .

وسيترتب على ذلك طلب محلات الاستهلاك لطلبات جديدة من مصانع وجهات إنتاج هذه السلع وبكميات أكبر مما كانوا يطلبون من قبل بما يساوى قيمة الزكاة المنفقة .

وستجد أماكن الإنتاج هذه وهى فى مثالنا هذا (مصانع الأغذية - مصانع الأقمشة - مزارع إنتاج اللحوم) زيادة فيما يطلب منها من منتجاتها ومن ثم فإنها سوف تلجأ إلى زيادة قدرتها الإنتاجية لمواجهة الطلب الجديد المترتب على إخراج الزكاة مما يستلزم تشغيل أيد عاملة جديدة وغالبا لا تجد هذه المصانع إلا هؤلاء الفقراء والمساكين العاطلين لكي يتقدموا لشغل هذه الأعمال الجديدة فى أماكن الإنتاج ومن ثم تكون الزكاة قد ساهمت فى :

١ - زيادة الاستثمار (زيادة القدرة الإنتاجية فى أماكن الإنتاج).

٢ - تحويل الفقراء والمساكين العاطلين إلى عمال ذوى دخول، ومن ثم يبدأ ما يطلق عليه فى الاقتصاد «مضاعف التوظف» .

هب أن رجال الأعمال قد قرروا أن يزيدوا قدراتهم الإنتاجية بشكل يتيح التوظف لعدد من العمال قدره ١٠٠٠٠ عامل فإن رد الفعل ا لمباشر وغير المباشر لهذا التوظف نتيجة زيادة الاستثمار الذي أحدثه توزيع الزكاة سوف يؤدى فى النهاية إلى زيادة حجم التوظف بأضعاف مضاعفة للعدد المذكور قد يصل إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف هذا العدد.

من هنا نرى أن الزيادة فى الطلب على سلع الاستهلاك الناتجة عن إخراج الزكاة بالإضافة إلى الطلب الناتج عن زيادة حجم التوظف الأساسي يكون لها أثر توسعي كبير على صناعات الاستهلاك فتحقق ما يطلق عليه التوظف التبعي أو الثانوي.

والتوظف الذي يزيد فى الصناعات الاستهلاكية نتيجة الزيادة الأصلية فى حجم التوظف الذي نشأ عن توزيع الزكاة يحدث بدوره موجة توسعية تؤدى إلى زيادة كلية فى حجم التوظف تزيد كثيرا بل قد تكون أضعاف الزيادة التي نتجت عن الاستثمار الأصلي، وعدد المرات التي يتضاعف فيها التوظف الأصلي الناجم عن زيادة الاستثمار أو المضاعف أي العلاقة بين الزيادة فى الاستثمار الذي ترتب على زيادة الإنفاق على الاستهلاك الذي أحدثه إخراج الزكاة وبين الزيادة فى كل من الدخل والتوظف.

إن حجم المضاعف يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك فحينما يكون الميل الحدي للاستهلاك كبيرا وهذا ما يحدثه توزيع الزكاة يكون المضاعف كبيرا لأن معنى هذا زيادة الطلب على خدمات صانع الأقمشة وصانع الأغذية ومربى الماشية لإنتاج اللحوم فى مثالنا السابق و غيرها من سلع الاستهلاك.

فإذا افترضنا مجتمعا ينفق على الاستهلاك $\frac{٩}{١٠}$ الزيادة فى الدخل فإن ميله للادخار يكون $\frac{١}{١٠}$ من الدخل أي أن زيادة فى الدخل مقدارها ١٠٠ مليون جنيه ينفق المجتمع منها ٩٠ مليون جنيه ويدخر ١٠ مليون جنيه ($\frac{١}{١٠}$ من الزيادة فى الدخل) فيكون المضاعف ١٠ أى مقلوب الميل الحدي للادخار وهذا معناه أنه لو

حدث استثمار جديد قدره ١٠٠ مليون جنيه فإن الزيادة فى الدخول سوف تبلغ ١٠٠٠ مليون جنيه لو أن الميل الحدي للادخار كان ١/١٠ والفقراء والمساكين من مستحقي الزكاة يكون الميل الحدي للاستهلاك عندهم كبيرا جدا ومعنى هذا أن المضاعف فى مثل هذا المجتمع يكون بالتالي كبيرا.

وبذلك ما إن تبدأ عملية المضاعف وعجلته فى الدوران حتى يكون قد حال الحول وجاء موعد إخراج الزكاة مجددا، ومن ثم تبدأ دورة جديده من الانتعاش الاقتصادي تؤدى إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك فزيادة الاستثمار الذي يترتب عليه زيادة فى التوظف الأصلي فزيادة فى التوظف التبعي، ومن ثم مضاعفة الأثر نتيجة مضاعف التوظف كما بينا من قبل، وهكذا يتحول مستحقو الزكاة من الفقراء والمساكين بفضل إخراج الزكاة إلى قوة عاملة منتجة فى المجتمع ويستمر النموالاقتصادى فى الاقتراب رويدا رويدا من حالة التوظف الكامل بفضل الله القائل فى كتابه الكريم: ﴿وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ أي يزكيها وينميها. وهذا ما حدث تماما فى أيام خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز، حيث لم يجد القائمون على مصارف الزكاة (بيت المال) أحدا مستحقا للزكاة فكل المسلمين وغير المسلمين فى أنحاء دولته مترامية الأطراف (الجزيرة العربية والشام " سوريا -لبنان -الأردن -فلسطين" ومصر) يقوم اقتصادهم على العمالة الكاملة والتوظف التام والرفاه الاقتصادي الذي يتمتع به كل قاطني دولته.

ولا يفوتنا فى هذا المقام الدور الذي يؤديه توظيف العاملين فى ديوان الزكاة "بيت المال" (العاملين عليها) فإن مرتباتهم وأجورهم سوف يكون لها نفس الأثر.

ومن المعروف أن أحد عنق الزجاجات التي تجعل الزيادة الأصلية والزيادة التبعية للاستثمار والتوظف يتأخر عملها فى الوصول إلى التوظف الكامل هو ذهاب جزء من الزيادة فى الدخل لسداد الديون، ومن ثم فقد جعل الله سبحانه وتعالى سداد ديون الغارمين مصرفا من مصارف الزكاة، ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٦١]، وذلك حتى يلغى هذا العائق

الذي يعوق المضاعف فى أن يؤدى دوره أي حتى تكون دخول الغارمين موجهة للإنفاق بصفة عامة فتدفع المضاعف إلى العمل بأقصى قدر ممكن دون عوائق.

وكذلك الإنفاق على ابن السبيل وفى سبيل الله فإنه إنفاق فى نفس المجتمع وتؤدى نفس الدورالذى يؤديه الإنفاق على الفقراء والمساكين .

لقد عالجنا فيما سبق أثر إخراج الزكاة على سوق السلع والخدمات وزيادة الإنفاق وعمل المضاعف نتيجة إخراج الزكاة .

ويجب أن نلاحظ أنه لو كان ذلك الوضع فى نظام اقتصادي يتعامل بسعر الفائدة (الربا) فإن زيادة الاستثمار المترتبة على زيادة الإنفاق سوف يصطدم بسعر الفائدة الذي يحد من الاستثمار ويمنع المضاعف أن يؤتى أثره كاملاً .

أما فى نظام الاقتصاد النابذ لنظام السوقين -أي فى ظل عدم التعامل بسعر الفائدة- فإن أثر المضاعف يكون بلا عوائق فينطلق الاستثمار مما يؤدى لزيادة الدخول والاستثمار بطريقة سلسة سهلة إلى أقصى ما يمكن بلا عوائق بقدر قيمة المضاعف .

ومن المعروف أنه إذا لم يكن الإنفاق الكلى على الناتج كافيا لامتصاص الناتج الذي يتطلب توظيف كل القوى العاملة فإن البطالة تنتج ويصبح إنتاج السلع والخدمات أقل من الممكن ولو أن الإنفاق الكلى يكاد يكون كافيا فإن التوظف الكامل Full Employment يتحقق ويصل إلى الإنتاج الممكن، ولو أن الإنفاق الكلى كان زائدا فإن التضخم يظهر ، وعلى أية حال فإن أي مستوى من الناتج من ذلك الذي يحقق التوظف الكامل إلى ذلك الذي يؤدى إلى ترك نسبة كبيرة من القوى العاملة عاطلة من الممكن أن يكون مستوى توازن، ومع هذا المدى الواسع من مستويات التوازن الممكنة فإن مستوى التوازن الفعلى فى أي فترة زمنية يتحدد بمقدار الإنفاق الكلى فى تلك الفترة.

ولاشك أن كتاب الله وسنة نبيه ﷺ قد قرنا إخراج الزكاة (زيادة الإنفاق

السنوي على الناتج) بالناتج المحقق نفسه ففرضته أي الإنفاق جزء من الناتج ٥ , ٢٪ ومن ثم فإنه لا يمكن أن تحدث زيادة فى الأسعار لأن الإنفاق فى هذه الحالة لن يزيد عن الناتج الفعلى .

ومن ذلك نرى أن الاقتصاد قبل توزيع الزكاة كان يعمل عند أقل من مستوى ناتج التوظف الكامل .

والعارضون يكونون فى هذه الحالة على أكثر من استعداد لتوفير كميات مهولة من العمل والموارد الأخرى للمشترين عند الأسعار السائدة .

وفى مثل هذه الظروف فإنه ليس من المحتمل أن نتوقع أن الزيادة فى الإنفاق التي أحدثها إخراج الزكاة سوف يترتب عليها ضغوط على أسعار جميع أنواع السلع والخدمات التي من الممكن أن يزاد إنتاجها بدرجة كبيرة دون أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع فى تكلفة إنتاج الوحدة، ومن ثم فإن الزيادة فى الإنفاق مع بقاء الأسعار دون تغيير سيقابلها زيادة متناسبة فى كميات السلع التي يمكن أن يحصل عليها المشترون مقابل زيادة إنفاقهم، ومن ثم نستبعد كلية مستوى الأسعار كمتغير عند إنفاق الزكاة..

ومع مرونة النظام الاقتصادي الإسلامي فإن تغيرا في مستوى الإنفاق الكلى نتيجة إخراج الزكاة يمكن أن يتحول إلى مستوى من الناتج نتيجة ذلك الإنفاق.

وبتوالى هذه الزيادات في الإنفاق سنويا كلما جاء موعد إخراج الزكاة فإن المجتمع الاقتصادي سوف يتقدم بخطى ثابتة مباركة وما يلبث أن يصل بفضل الله إلى التوظف الكامل وتظل الزكاة طريقا إلى مزيد من النماء والتقدم والرفاهة الحقيقية نظاما مركزيا يقف بجانب المسلم تعينه فى حياته وتجنبه مصاعب الحياة وكوارثها .

القرض الحسن
والحلقة الخبيثة للربا

لقد ذكرنا من قبل كيف بدأ نظام السوقين لأول مرة فى العالم على يد الصيارفة وكيف بدأ التعامل بالربا وكيف نشأت النظريات والمدارس الاقتصادية المختلفة التي اعتبرت هذا النظام مسلمة لا يجوز المساس بها . كما بينا مساوئ هذا النظام وأولها ارتفاع الأسعار .

إن ارتفاع الأسعار هو سمة النظم الاقتصادية لتفشى النظام الربوى (نظام السوقين) فسعر الفائدة خلال صعوده، وعندما يصبح أعلى من الكفاية الحدية لرأس المال فان الاستثمار يقف ولا يتقدم خطوة واحدة، وفى هذه الحالة تبدأ الأسعار في الارتفاع، وبالتالي ترتفع الكفاية الحدية لرأس المال لأعلى من سعر الفائدة فتبدأ الاستثمارات تتجه إلى الأصول الرأسمالية التي ارتفعت أسعار منتجاتها.

وكذلك عندما ينخفض سعر الفائدة فإنه يؤدى الى ارتفاع الأسعار كما بينا من قبل .

فالربا له أثر شديد مباشر وغير مباشر فى رفع الأسعار.

فإذا جاء بعض الاقتصاديين وشرح لنا معنى القرض الحسن مدخلا الربا فى تحسينه حتى يعوض ارتفاع الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية للنقود. فقد أكملوا الحلقة الخبيثة للربا .

فالربا يرفع الأسعار أي يخفض من القوة الشرائية للنقود، ومن ثم لابد من وجهة نظرهم من احتساب ربا (سعر فائدة) على مبلغ القرض يساوى على الأقل معدل ارتفاع الأسعار . ومن ثم لابد من الربا لإلغاء أثر ارتفاع الأسعار الذي سببه الربا .

أي لابد من الربا لمحاربة أثر الربا (ارتفاع الأسعار) فيعيش المجتمع فى هذه الحلقة الخبيثة التى أوجدها أصلا التعامل بالربا فى سوق النقود المستحدثة عن طريق الصيارفة .

ومن هنا فأثر الربا لا يعالج في حالة القرض الحسن -من وجهة نظرهم- الا بالربا، ومن ثم أصبحت حياة الناس كلها ربا فى ربا وعاشوا فى تلك الحلقة الخبيثة للربا. ومعنى هذا أنهم بمنهجهم هذا قد قاموا بإلغاء القرض الحسن من الدين كله.

الاكتنـــاز

قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ التوبة: ٣٤،٣٥ .

هذه الآية تبين مدى نهى الإسلام عن الاكتناز .... فقد جمع الله سبحانه وتعالى فى هذه الآية المكتنزين مع الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله ...

ولاشك أن اكتناز النقود هو من أكثر ما يعرقل العملية الاقتصادية.

فعندما يزداد الاكتناز تزداد عرقلة تحقيق التوظف وزيادة الإنتاج فالمكتنزون لا يساهمون فى تحقيق توظف أو زيادة إنتاج بحجبهم مكتنزاتهم من أن تؤتى أثرها فى الحياة الاقتصادية .

إن الاكتناز يحجب قوة شرائية متسربة من تيار الإنفاق وتكتنز أي ليست متجهة إلى تيار الإنفاق أو الادخار، والإسلام فى وضعه لأسس حياة اقتصادية سليمة ينهى ويشدد فى النهى عن الكنز بطريقة واضحة فى الآية الشريفة المذكورة والتي تبين صورة مفصلة عن عذاب ا لمكتنزين وقرنهم مع الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله فسبيله سبحانه وتعالى هو سبيل التقدم والعمالة الكاملة .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن وصف المكتنز لا ينطبق على مخرجي الزكاة " زكاة المال " فإن أخرجوا زكاته سقطت عنهم صفة المكتنز ذلك أن الزكاة المخرجة من مال المكتنز إذا بلغ حد الزكاة وحال عليه الحول يعنى أنه يضخ فى السوق هذه النسبة للفقراء والمساكين مما يعنى تآكل المبالغ المكتنزة إذا لم تستثمر هذه الأموال مما

يشجع من ناحية على زيادة الاستثمار، وكذلك يعتبر الإسلام أن مخرجي الزكاة قد قام ما لديهم من مكتنزات بدوره الاقتصادي والشرعي.

فعندما يزداد طلب الأفراد للاحتفاظ بالنقود فإنهم بطريق غير مباشر لا يساهمون فى تحقيق التوظف الكامل أو الإنتاج أما إذا زاد الأفراد من احتفاظهم بالسلع المنتجة حديثا أو الأصول المالية فإنهم يساهمون فى تحقيق التوظف وزيادة الإنتاج.

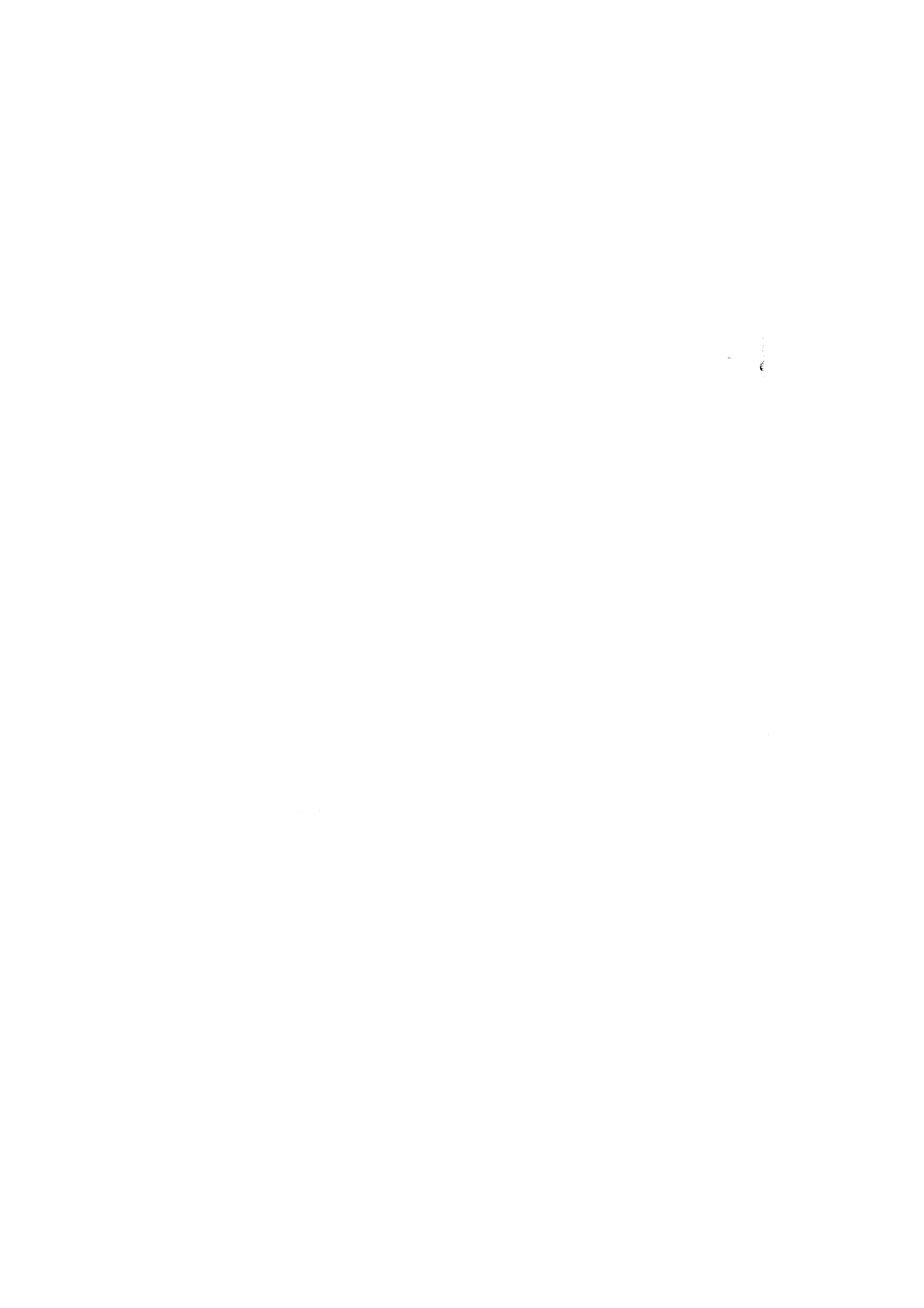
الباب الثالث

١-البنيان الاقتصادي الإسلامي

٢-الاقتصاد الإسلامي وسياسة الاستقرار

٣-الاقتصاد الإسلامي اقتصاد ذاتي الحركة

SELF DYNAMIC ECONOMY



لقد استعرضنا فيما سبق -بقدر الاستطاعة- أدوات التحليل في منهج الاقتصاد الإسلامي ودور كل أداة من هذه الأدوات الاقتصادية الإسلامية، ومن ثم وجب أن نقيم فى هذه المرحلة من الدراسة البناء ككل حتى نعرف دور كل أداة من هذه الأدوات فى علاقته بالأدوات الأخرى وكيف تعمل هذه الأدوات معا وهل هناك تضارب بين عمل أي من هذه الأدوات ودورها مع غيرها من الأدوات الأخرى، أم أنها تعمل كلها معا فى تناسق وانسجام فيما بينها . وما هى صورة الاقتصاد الإسلامي ككل فى ضوء عمل كل هذه الأدوات معا وهل يؤدى عملها معا إلى تحقيق الهدف الكبير وهو الرفاهة الإسلامية والتوظف الكامل .

إننا لا نستطيع إلا أن نلجأ إلى المنهج الذي ألزمنا الله به والذي أخذنا به من أول هذه الدراسة وسرنا والحمد لله عليه ألا وهو الالتزام الكامل بكتاب الله وسنة نبيه ورسوله ﷺ .

ولكي نطبق ذلك فما علينا إلا أن نترسم خطى القرآن الكريم وسنة المصطفى ﷺ فى هذا الشأن ومن ثم نعرف كيف وماهية المراحل التى أقيم بها البنيان الاقتصادي الإسلامي لأول مرة فى دولة الإسلام الأولى بالمدينة المنورة وهى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (فرض الزكاة)

فبعد أن هاجر الرسول ﷺ وصحابته إلى المدينة لإقامة دولة الإسلام بها فرضت الزكاة فى شوال من السنة الثانية من الهجرة ، وبدأ العمل بها ، فجمعت وأنفقت فى مصارفها، ومن ثم بدأت تؤتى ثمارها من نماء وطهر وصلاح وتكافل وأصبحت الزكاة ركنا من أركان الإسلام لايتم إلا بإخراجها .

وأخذ النمو الاقتصادي للمجتمع المسلم المنبثق على هدى الله وسنة رسوله ﷺ فى التحقق شيئا فشيئا. ولاشك فى انعكاس أثر ذلك الإنفاق على الفقراء

والمساكين ..... إلخ في ارتفاع الدخول وزيادة الرواج الاقتصادي في التجارة وغيرها من الحرف التي كانت موجودة في ذلك الوقت مع بدء حقن الاقتصاد بجرعات سنوية دورية تبلغ على أقل تقدير ١٢,٥٪ من دخل المجتمع .

فأحدث ذلك موجات من الانتعاش والرخاء في الاقتصاد الإسلامي آنذاك بالطريقة التي فصلناها فيما سبق عند حديثنا عن الزكاة وأثرها مدعومة بعامل هام هو المضاعف / المعجل accelerator / multiplier وظل الحال هكذا ينعم المجتمع المسلم بما ينعكس على أحواله من أثر إنفاق الزكاة ومن أثر المضاعف[١].

---

(١) من المسائل المعترف بها في النظرية الاقتصادية أن دخل شخص ما هو إنفاق آخر فلا ينشأ دخل دون إن يكون أساسه شكلا ما من أشكال الإنفاق .

ويرتبط بهذه الظاهرة عن كثب الحقيقة التي تنص على أن حجم التوظف أو العمالة يتوقف على الطلب الفعال أي الإنفاق على الاستثمار زائدا الإنفاق على الاستهلاك فأي خفض في إنفاق المجتمع. سوف يؤدى تلقائيا إلى انخفاض مطابق في التوظف والدخول وأي زيادة في إنفاق المجتمع تؤدى إلى زيادة في التوظف والدخول بنفس الدرجة .

وعلى هذا فلو أن بعض الموارد غير موظفة فإن زيادة الاستثمار سوف تؤدى إلى زيادة مباشرة في حجم التوظف وفي حجم الدخل الأهلي بمقدار ما أحدث من توظف ودخول جديدة ولو راعينا الدقة في ملاحظة هذه الظاهرة لوضح لنا أن أثر الزيادة الصافية في الاستثمار على حجم التوظف والدخل الأهلي أكبر مما قد نتصور في أول الأمر .

فلو قرر رجال الأعمال أن يقوموا بمشروعات إنتاجية تمنح التوظف لعدد من العمال قدره مليون شخص مثلا فإن رد الفعل غير المباشر لهذا الاستثمار في ظل ظروف معينة سوف يؤدى في النهاية إلى زيادة حجم التوظف بأضعاف مضاعفة للعدد المذكور فقد يصل حجم التوظف إلى ثلاثة أو أربعة ملايين عامل .

فالزيادة في الطلب على سلع الاستهلاك الناتجة عن الزيادة في الطلب الأساسي Primary Employment سوف يكون لها أثر توسعي كبير على صناعات السلع الاستهلاكية فتخلق ما نطلق عليه التوظف التبعي أو الثانوي secondary employment فالتوسع الذي يصيب الصناعات الاستهلاكية نتيجة الزيادة الأصلية في حجم التوظف يحدث بدوره موجة توسعية تؤدى إلى زيادة كلية في حجم التوظف تزيد كثيرا بل قد تكون أضعاف الزيادة التي نتجت عن الاستثمار الأصلي.

وعدد المرات التي يتضاعف بها التوظف الأصلي الناجم عن زيادة الاستثمار يطلق عليه المضاعف multiplier فالمضاعف هو العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل الأهلي الناتجة عن الزيادة في الاستثمار . وبعبارة أخرى هو العدد الصافي الذي يجب مضاعفة الزيادة في الاستثمار بموجبه لكي تنتج لنا كمية الزيادة في الدخل الناتجة عن هذا الاستثمار الإضافي . أي عدد المرات التي تضاعفت بها الزيادة في الاستثمار نتيجة إحداثها لرد فعل على الاستهلاك ومن ثم زيادة الدخل الأهلي .

فلو زاد الاستثمار بمقدار ٥٠ مليون جنيه مثلا وحدثت زيادة في الإنفاق الكلي الاستثماري والاستهلاكي مقدارها ١٥٠ مليون جنيه . أي بلغت الزيادة في الدخل ١٥٠مليون جنيه فإن=

=مضاعف الاستثمار يساوى ٣ .

فمن الواضح أن زيادة التوظف فى الأعمال الإنشائية وصنع الخامات سوف يزيد الطلب على سلع الاستهلاك ومن ثم تسبب زيادة التوظف التبعي نتيجة التوظف الرئيسي . وليس من الصعب إدراك هذه الحقيقة ولكن الصعوبة تتمثل حقا عندما نفكر لماذا لا تستمر عجلة الزيادة فى التوظف باستمرار دون توقف ، أي لماذا لا يحدث عند توظيف مليون عامل أن يستمر التوظف التبعي بحيث يشمل جميع العمال المتعطلين ويحقق التوظف الكامل .

والإجابة على ذلك تتمثل فى أن مرحلة إعادة التوظف تحتوى على بعض عنق الزجاجات التى تجعل الزيادة الرئيسية والزيادة التبعية لا تستمر حتى نصل إلى التوظف الكامل ثم تتعداها إلى مراحل التضخم العنيف بعد ذلك .

وأهم الأسباب الرئيسة لهذا التسرب هى :

١ - جزء من الزيادة فى الدخل تذهب لسداد الديون .

٢ - جزء من الزيادة فى الدخل تدخر فى شكل ودائع تستمر عاطلة لدى البنوك.

٣-جزء يستثمر فى شراء الأوراق المالية المشتراة من الغير وهذا الغير لا ينفق ثمن البيع .

٤- جزء ينفق على الواردات وهذا لا يؤدى إلى زيادة التوظف داخل الدولة .

٥- جزء من الطلب على السلع الاستهلاكية يشبع من المخزون دون محاولة إحلال وحدات جديدة أخرى مكانه.

ولهذه الأسباب مجتمعة نجد أنه بعد فترة معينة يقف التوسع الذى حدث فى البداية .

والنقطة الهامة لهذا الوضع تتصل بطبيعة ما يسمى بدالة الاستهلاك فكلما زاد دخل المجتمع وزاد دخل أفراده فإن نسبة الإنفاق تقل بزيادة الدخول وبالتالي يزداد حجم المدخرات فهناك إخفاق فى إمكان إنفاق كل الزيادات الجديدة التي حدثت فى الدخول نتيجة الإضافة الجديدة للاستثمار .

والنهاية الصغرى والنهاية الكبرى للمضاعف يتوقف على ما يطلق عليه الميل الحدي للاستهلاك وهو نسبة الإنفاق من الزيادة فى الدخل . والمضاعف يكون صغيرا أو كبيرا وفقا لكبر أو صغر الميل الحدي للاستهلاك .

فعندما يكون الميل الحدي للاستهلاك صغيرا فإن أي زيادة فى الأجور المدفوعة لطبقة العمال سوف يدخر معظمها وعلى ذلك فزيادة حجم التوظف سوف تكون ضئيلة إذ عدم الإنفاق سوف يجعل الطلب على خدمات الخباز وصانع الأحذية والملابس ....إلخ ضئيلا.

فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك فى المجتمع معادلا الصفر أي أن كل الزيادة فى الدخل الناشئة عن التوسع سوف لا تنفق بل تدخر جميعها . ففي هذه الحالة فإن قيمة المضاعف تكون مساوية الوحدة أي أن الزيادة فى الاستثمار بمقدار ٥٠ مليون جنيه تسبب زيادة الدخول بمقدار ٥٠ مليون فقط . أي أن الزيادة فى الدخول تكون مساوية للزيادة فى الاستثمار. وفى الحياة العملية فإنه ليس من المحتمل أن يكون الميل الحدى للاستهلاك مساويا الصفر .

وإذا كان الميل الحدى للاستهلاك كبيرا فإنه يبلغ نهايته القصوى حينما يكون الميل الحدى=

....

=للاستهلاك مساويا الوحدة بمعنى أن كل زيادة فى الدخول سوف توجه بأكملها للإنفاق ومن ثم يزيد الطلب على الاستهلاك لكل فئة تذهب إليها الزيادة فى الدخول إذ سوف تقوم بإنفاقها ومن ثم فالمضاعف سوف يكون كبيرا وتصبح قيمته ما لانهاية . وفى هذه الحالة يكفى أن تستثمر كمية صغيرة لتؤدى بالدخل إلى التزايد إلى ما لانهاية بحيث نصل أولا إلى نقطة التوظف الكامل ثم نتعداها إلى تضخم جامح لاحدود له وهذه الحالة أيضا ليس من المتوقع حدوثها فى الحياة العملية .

ومن المحقق فى الحياة العملية أن المضاعف سوف يكون أكبر من الوحدة وأقل من ما لانهاية .

وحتى لا ندخل فى معادلات جبرية لبيان كيف يحسب المضاعف فان النتيجة النهائية هي أن حجم المضاعف =مقلوب الميل الحدي للادخار .

وحيث إن الميل الحدي للاستهلاك فى المجتمعات الفقيرة أعلى منه فى المجتمعات الغنية فإن المضاعف يكون أكبر فى الأولى منه فى الأخيرة

ولكن الأمر ليس بهذه السهولة واليسر فإن هناك اشتراطات خاصة لانطباق الحقيقة السالفة الذكر :

١-الملاحظ أن المجتمعات الفقيرة تتعرض للكثير من العوائق وعوامل الاضطراب التى تعطل سير عجلة الاستثمار مثل نقص المعرفة الفنية وتخلف الإدارة والمهارة ونظم وأدوات الإنتاج .

٢-عدم توافر كمية رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار الأساسي .

٣-الفارق الكبير بين نسبة الاستثمار إلى الدخل فى كل من المجتمعين .

٤-أثر تغير الاستثمار على حجم التوظف إذ تكون أكبر فى المجتمعات الغنية.

٥-أثر الاستثمار الحكومي على الاستثمار الفردي.

إن هذا التحليل لأثر المضاعف قائم على أساس الاقتصاد التقليدي ولكن من الواضح أن هذا التحليل تحليل ساكن فالنظرية التقليدية نظرية ساكنة static أو ساكنة مقارنة comparative static ففي إطار العرض الساكن فإن خطوات المضاعف استخدمت لشرح كيف أن تغيرا مستقلا فى الإنفاق الاستثماري يؤدى إلى تغير كبير فى الدخل القومي.

وما يجب ملاحظته فى هذا التحليل هو أن المسبب causation يجرى فى اتجاه واحد فقط. فالتغيرات فى الاستثمار تؤدى إلى تغيرات فى الدخل ولكن العكس ليس صحيحا .

ومن الواضح أن هذا ليس منطقيا، فمثلا حتى يمكن إنتاج دخل حقيقي أكبر فإن رجال الأعمال سيحتاجون إلى مصانع ومعدات أكثر ومعنى ذلك استثمارات إضافية وعليه فإن المسببات يجب أن تجرى فى كلا الاتجاهين :

- التغيرات فى الاستثمار تسبب تغيرات فى الدخل .
- والتغيرات فى الدخل تسبب زيادة الاستثمارات.

فهناك ميكانيكية مستمرة أو تغذية خلفية feed back تعمل فى الاقتصاد القومي والتي لا يمكن شرحها شرحا مقبولا وسليما عن طريق الاتجاه الواحد لمسببات المضاعف، ومن ثم وضع الاقتصاديون المحدثون نظرية المضاعف/ المعجل Multiplier /accelerator theory والتي تشرح تبادل الأثر بين الزيادة=

ولاشك من عظم هذا المضاعف فى ظل هذا المجتمع البسيط فى معيشته وأحواله ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ البقرة: ٢٦٥ ، واستمر هذا النماء ما يقرب من ثماني سنوات حتى حجة الوداع فى العام العاشر من الهجرة ، حيث بلغ مقدار ما أنفقه المجتمع المسلم آنذاك من أموال الزكاة ٥ ,١٢٪ × ٨ = ١٠٠٪ من متوسط الدخل السنوي للمجتمع المسلم خلال تلك الفترة . أي أن مجموع ما أنفق خلال هذه السنوات الثمانية على مستحقى الزكاة ما يعادل متوسط دخل سنة واحدة على الأقل فإذا افترضنا أن مضاعف الإنفاق كان (١٠) فإن دخل السنة الواحدة لهذا المجتمع الذى تم إنفاقه على مستحقى الزكاة قد تضاعف عشر مرات بفعل مضاعف الإنفاق أي أن إنفاق ما يعادل دخل سنة واحدة خلال الثماني سنوات قد ترتب عليه زيادة فى الدخول تقدر بدخل عشر سنوات كاملة أي بزيادة سنتين عن المدة التى تم إنفاق هذا القدر فيها . ومن ذلك نستطيع أن نتصور من هذه الأرقام مدى النماء الذى حدث فى الاقتصاد الإسلامي آنذاك والبركة التى شملته بتطبيق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

المرحلة المتوسطة

وهى مابين المرحلة الأولى و المرحلة الثالثة فعلا أو حكما والتي نزل فيها الذكر الحكيم وأمر الرسول ﷺ بما يمكن أن نسميه بأدوات الاقتصاد الإسلامي المساعدة وهى التى تتمثل فى قيم إسلامية ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالاقتصاد. "فبعيدا عن الخرافة الشائعة القائلة بحيادية الاقتصاد الوضعي وعدم ارتباطه بالاعتبارات القيمية والأخلاقية تأكيدا لصيغته المادية واهتمامه الأكثر بالأشياء ، يعلمنا التاريخ أن جميع الأنظمة التى عرفتها البشرية لابد وأن تتأثر بصورة أو

=فى الاستثمار والزيادة فى الدخل ,حيث إن كل منهما يؤثر فى الآخر . أي أن أي زيادة فى أي من الاستثمار أو الدخل تؤدى إلى زيادة فى الأخر.

أخرى بالقيم ، ولكن القيم فى الاقتصاد الوضعي تعد إطارا خارج ميكانيكية النظام بينما فى الاقتصاد الإسلامي تعد القيم الإسلامية متغيرا داخليا حاكما فى آلية النظام فهي تعتبر المحرك الأساسي لفاعالياته . وهذا توكيد لحقيقة كون الاقتصاد الإسلامي جزءا يترابط ويتفاعل ويتكامل فى تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام كدين ونظام حياة كامل يحكم بضوابط الإسلام ويسير وفقا لأحكامه، ومن ثم يستند الاقتصاد الإسلامي فى تحليله نظريا وفى تطبيقه عمليا على الإنسان الذى يعمل واقعيا فى إطار من القيم والأخلاق الإسلامية "[1].

ومن أمثلة هذه الأدوات الاقتصادية المساعدة :

١) تحريم الاكتناز وتغليظ عقوبته .

٢) تحريم الإسراف لضبط الصرف اقتصادا فى النفقة .

٣) تحريم أكل أموال الناس بالباطل .

٤) توسيع معنى الإنفاق فى غير الزكاة مثل الصدقة والإطعام .

٥) تحريم الخمر والميسر لضبط الاستهلاك وترشيده نحو نمو متكامل للاقتصاد.

٦) تعظيم أجر القرض الحسن وجعله يساوى أجر نصف صدقة .

وهذه الأدوات المساعدة وإن وضعت تحت مسمى المرحلة المتوسطة فإنه ليس بشرط أن يكون الحكم بها قد نزل بين المرحلة الأولى (فرض الزكاة) والمرحلة الثالثة (تحريم الربا) فإن حدث ذلك فيكون الأمر بها مرحلة وسطى فعلا وإلا يكون مرحلة وسطى حكما .

---

(١) أ.د.عبد الحميد الغزالى سلسلة نحو وعى اقتصادي إسلامي - الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي .

المرحلة الثالثة
التحريم القاطع للربا

فبعد كل هذا النماء المتمثل فى زيادة الدخل القومي لأمة الإسلام إلى الضعف خلال ثماني سنوات بفضل الزكاة .

فقد كان لابد لإكمال المنهج الإسلامي الاقتصادي وإتمام النعمة لانطلاق الأمة الإسلامية إلى رحاب التنمية الاقتصادية والإنتاج والقوة الذاتية .كان لابد من إزاحة العقبة الكؤود أمام اقتصادها والعائق أمام استثماراتها فنزل الحكم بالتحريم القاطع للربا وأذان من الله ورسوله بالحرب على كل مخالف لذلك .

ومن ذلك نرى أنه بنزول التحريم القاطع للربا أخذا ﴿**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا**........﴾ آية ٢٧٥ البقرة، وعطاء ﴿**وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا** ....﴾ آية ٣٩ الروم، قد اكتملت منظومة الاقتصاد الإسلامي وقواعده وانطلقت الأدوات الرئيسة : الزكاة وتحريم الربا مدعومة بتحريم الاكتناز وغيره من الأدوات المساعدة الأخرى ومستظلة بحماية المال العام والخاص بقطع يد سارقه وهو حد ذو بعد اقتصادي من حدود الله جل شأنه .

وهكذا اكتملت منظومة الاقتصاد الإسلامى بأدواته جميعها وتميزت هذه الأدوات بتفاعلها مع بعضها بانسجام تام وتناسق معجز مكونة بنيانا اقتصاديا راسخ القواعد شامخ البنيان تتضاءل أمامه كل النظريات الوضعية الأخرى .

وبجانب تفاعل أدوات الاقتصاد الإسلامي وقيمه معا مكونة بنيانا اقتصاديا متميزا ، فإن أدوات الاقتصاد الإسلامي وقيمه تتفاعل كذلك مع غيرها من أركان الإسلام وواجباته وسننه ومستحباته لتكون جميعها منظومة حياتية رائعة فى انسجام مطلق لتعطى فى نهاية الأمر صورة غاية فى الإشراق لمنهج رب العالمين القائم على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وصدق الله العلى العظيم ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا** ﴾.

ولقد أوضح القران الكريم هذه المراحل الثلاث الحاسمة فى تاريخ الإسلام من أول الآية ٢٥٧ الى الآية ٢٨١ من سورة البقرة " .

وتبين هذه الآيات كيف حال المؤمنين أولياء الله فهم الذين يخرجهم الله من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان وتبين حال الكافرين أولياء الطاغوت -الشيطان وأوليائه -الذين يخرجون الكافرين من نور ماجاء به أنبياء الله إلى ظلمات الكفر أي قررهم أوليائهم على ماهم عليه من الكفر، ثم يضرب الله مثلا لأوليائه بإبراهيم أبي الأنبياء وخليل الله -وهى أعلى درجات ولاية الله- مع الذي حاج إبراهيم فى ربه لن آتاه الله الملك وهو النمرود وهو أول من وضع التاج على رأسه وهى أعلى درجة في الحياة الدنيا وتجبر فى الأرض وادعى الربوبية .

ويورد السياق القرآني هذه المحاجة التي تنتهي بخزي الذي آتاه الله الملك ونصر الذي تولاه الله وهداه إلى الإيمان به وذلك بالتعبير ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ........ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ وبعد أن استدل على ولاية الله للمؤمنين بنصر إبراهيم فى هذه المحاجة يستشهد القران على قدرة الله على نصر وتولى المؤمنين بما هو أكبر من ذلك بقدرة الله على إحياء الموتى فبعد أن كان الاستدلال والاستشهاد محاجة بين إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة السلام وبين من آتاه الله الملك يزداد السياق قوة فى بيان صور من أحداث حقيقية وقعت ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ....﴾.

ثم يبلغ الاستشهاد أشده وقوته إذ يطلب إبراهيم من الله عز وجل إراءته كيف وفقط كيف يحي الله الموتى ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ وهو تماما ما أراه الله للذي مر على القرية الخاوية على عروشها ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾ وهكذا كان الأمر مع سيدنا إبراهيم ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ بعد هذا البيان المترابط الذي بدا ببيان ولاية الله للمؤمنين ثم الدليل عليه بما هو أكبر منه من قدرة الله على إحياء الموتى والبيان العملي الذي أمر الله إبراهيم

على نبينا وعليه الصلاة والسلام أن يقوم به . ينتقل الذكر الحكيم مباشرة إلى موضوع يبدو مختلفا تماما عن سابقه ألا وهو مضاعفة الإنفاق فى سبيل الله ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ......**﴾ بيد أنه وإن كانت الآيات السابقة على آيات الإنفاق تدليل على قدرة الله على إخراج المؤمنين من الظلمات إلى النور ومن إخراج الموتى إلى الحياة فإن الله العزيز الحكيم قادر بالإنفاق الذي أمرنا به أن يخرج المؤمنين من ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، ومن جور وضلال الاقتصاد الوضعي وتخبطه الى رحابة الاقتصاد الإسلامي وسعته وبحبوحته بفضل من الله سبحانه وتعالى حين اتباع كتابه وسنة نبيه ﷺ .

وهكذا يمضى السياق القرآني إلى بيان الإنفاق وأثره المضاعف ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة: ٢٦١] ، ثم يستكمل السياق القرآني الصورة المشرقة للمجتمع المسلم ببيان علاقة المنفقين بالمنفق عليهم حتى يكتمل الدين وتتم النعمة ﴿**الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى ....**﴾ ﴿**قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ....**﴾ .

﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى ....**﴾ ﴿**يا أيها الذين أمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ....**﴾ ﴿**الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والمنكر والله يعدكم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم**﴾ ﴿**إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ...**﴾ ثم يبين الله لنا صفات قطاع هام من مستحقي الزكاة من الفقراء ﴿**للفقراء الذين احصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضربا فى الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لايسألون الناس إلحافا ....**﴾ ﴿**الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية .....**﴾.

ثم ينتقل السياق القرآني بعد ذلك مباشرة إلى الربا ﴿**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا**

يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ....﴾.

ومن ذلك نرى أن السياق القرآني من سورة البقرة فيما سبق أن بينا ينقسم الى ثلاثة أقسام بعد أن تكلم عن قدرة الله ونصره للمؤمنين وهى :

الأول : الآية ٢٦١ وهى تحدثنا عن الإنفاق والمضاعف كأداة من أدوات الاقتصاد الإسلامي .

الثاني : من الآية ٢٦٢ الى الآية ٢٧٤ وتحدثنا عن الأدوات الاقتصادية المساعدة ويتخللها كذلك الحديث عن الإنفاق وأثره ﴿....... وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأَنفُسِكُمْ وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لا تُظْلَمُونَ﴾ البقرة: ٢٧٢ .

الثالث: من الآية ٢٧٥ الى الآية ٢٨١ تحدثنا عن الربا وأثره الاقتصادي المدمر والنهى القاطع عن التعامل بالربا وإعلان الحرب على المرابين وتوضيح موقف التائبين عن التعامل بالربا ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾ .

وصدق الله العلى العظيم ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ الأنعام: ٣٨ .

الاقتصاد الإسلامي وسياسة الاستقرار

إن الاستقرار الاقتصادى كان ولا يزال محلا للجدل بين الاقتصاديين، وإن خلفية الخلاف الجوهرية بين مختلف المدارس الفكرية للاقتصاد الكلى الوضعي هو التساؤل: هل الاقتصاد الخاص أساسا مستقر؟

فإذا كان الاقتصاد مستقرا فإن ذلك يتطلب فقط -من وجهة نظرهم سياسات سلبية وربما تدخلا بين الحين والآخر للقضاء على الصدمات الخارجية العشوائية.

أما إذا كان الاقتصاد أساسا غير مستقر فالسياسة-في نظر البعض-يجب أن تكون نشطة ما لم تكن السياسات ذاتها تؤذى أكثر مما تنفع. وحتى هذه التساؤلات محل لتفسيرات مختلفة ومتشعبة، فبينما يرى البعض استقرارا يرى البعض الآخر عدم استقرار ولاشك أن ذلك واضح تمام الوضوح أمام أعيننا في الزمن الذي نعايشه ويتمثل في فترات التضخم وفترات الكساد وفترات الانكماش التضخمي.

والهدف الكبير تجاه الاستقرار الاقتصادى هو الخلفية العظيمة للاقتصاد الإسلامى بل للإسلام ككل شريعة ومنهاجا من عند رب العالمين سبحانه وتعالى. وبكل اليقين فإن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد الاستقرار والنمو المتوازن والحركة الذاتية تجاه هدف واضح محدد ألا وهو رفع مستوى المعيشة والتوظف الكامل وقوة واستقرار الأفراد والأمة كلها .

إن الأدوات الاقتصادية الإسلامية ليست أدوات غامضة مبهمة أو معقدة. بل هي أدوات بسيطة سهلة واضحة يعلمها كل المسلمين ويمكن -بل ويجب - أن يلم بها كل مسلم أيا كانت ثقافته الاقتصادية أو حتى إن لم تكن لديه أية ثقافة اقتصادية ألبته.

وسياسة الاستقرار في الاقتصاد الإسلامي نابعة من ثبات أدواته، فهي غير قابلة للتغيير أو التبديل لرغبة بشرية أيا كان صاحب هذه الرغبة وأنى كان .

وكل أداة من أدوات الاقتصاد الإسلامي تعمل وتؤدى دورها بكفاءة واقتدار ويقوى دور كل منها دور الأدوات الأخرى .

واستمرار العمل بهذه الأدوات باعتبارها إما ركنا (فرضا) من فروض الإسلام وأركانه أو نهيا مغلظا أو أمرا واجبا أو سنة، تجعل المنتجين ورجال الأعمال والمستهلكين وولاة الأمر على دراية بما يمكن أن تحدثه هذه الأدوات من آثار اقتصادية على نشاطه مما يجعل كلا منهم قادرا -بعون الله - على أن يضبط خطته على أساس من صحة التوقعات الرشيدة بمعنى أن تكون مبنية على المعلومات الاقتصادية ذات الصلة فكل شيء واضح جلى في أثره وكيف يعمل ومتى يكون أثر عمله محققا وحجم هذا الأثر وردود أفعاله على نشاطه ونشاط الآخرين المتصلين بنشاطه أو غيرهم .

أي أن الاقتصاد الإسلامي يحقق الاستقرار نتيجة اتصافه بـ :

١ -وضوح أدواته .

٢ - استدامة العمل بها .

٣ -تقوية دور كل أداة لدور الأدوات الأخرى .

وهذا الاستقرار بجانب تحقيقه للأهداف الاقتصادية من رفع مستوى المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة فإنه يحقق جوا من الطمأنينة والهدوء بعيدا عن تقلبات اقتصادية تمس حياة شعوب وتنحدر بها إلى منزلقات أليمة مأساوية، كما حدث في دول جنوب شرق آسيا وما يحدث الآن في الأرجنتين وفنزويلا .

فمثلا: ففي الوقت الذي نرى فيه رجال الأعمال في ظل النظريات الاقتصادية الوضعية نراهم يحجمون عن زيادة الإنفاق الاستثماري استجابة لزيادة الطلب على منتجاتهم حتى يقتنعوا بأن هذه الزيادة فى الطلب على منتجاتهم إنما هي زيادة تبدو دائمة وحتى إذا ظهر أن هناك حاجة إلى زيادة رصيد رأس المال فإن التوسع في هذا الرصيد لن يكون بالضرورة بذلك القدر اللازم تماما لمواجهة

الزيادة الجارية في المبيعات فمن المتوقع أن تكون هذه المؤشرات وقتية غير دائمة ولاشك أن الإنفاق الاستثماري قطعة قطعة قد لا يكون اقتصاديا بل قد لا يكون تكنولوجيا مفيدا .

ولاشك أن هذا الوضع غير قائم في ظل الاقتصاد الإسلامي فالتوقعات الرشيدة من أثر استدامة عمل أدواته وتحقيقها لوظائفها ودورها يحقق التوقعات الرشيدة واليقين التام perfect foresight (certainty) مما ينعكس على قدرة رجال الأعمال على اتخاذ قراراتهم بأكبر قدر من الصحة والفعالية. في الزمن الطويل. مما ينعكس على زيادة الناتج القومي ويثبت دعائم الاستقرار الاقتصادي.

الاقتصاد الإسلامي اقتصاد ذاتي الحركة -:Self dynamic Economy

فمن منظور شامل على أدوات الاقتصاد الإسلامي وعلاقة كل أداة منها بالأدوات الأخرى نصل إلى حقيقة يتفرد بها بنيانه ألا وهى ما يمكن أن يوصف بأنه بنيان ذاتي الحركة Self Dynamic Economy (S.D.E.) وذلك للأسباب والخصائص وطريقة العمل الآتي بيانها:

فإن طبيعة فرض الزكاة وطريقة احتسابها منسوبة إلى الدخل ورأس المال فإنه يقابلها سلع وخدمات قد تم إنتاجها فعلا وبالتالي فإن إنفاقها مهما بلغ قيمته فإنه لا يسبب أي تضخم أو ارتفاع في الأسعارأو أي خلل اقتصادي

ولاشك إن إنفاق الزكاة في مصارفها على الفقراء والمساكين وهم من ذوى الميل الحدي المرتفع للاستهلاك سوف يحدث موجات سنوية من النشاط الاقتصادي تتمثل فى زيادة الطلب الكلى على الناتج فى سوق السلع والخدمات . فالزكاة تعمل مباشرة على تنشيط هذه السوق دون أي تسرب إلى خارجها مما يعظم دور الزكاة مدعومة بمضاعف الإنفاق accelerator مما يؤدى إلى :

(١) ارتفاع مستوى الدخل القومي بالطريقة التي شرحناها عند الحديث عن الزكاة والمضاعف .

(٢) زيادة الاستثمار:

(أ) كنتيجة مباشرة لإنفاق الزكاة والزيادة التي حدثت في الدخل ذلك أن التغيرات التي تحدث في الدخل بالزيادة تسبب زيادة الاستثمار.

(ب) كنتيجة لتحريم الربا الذي يفتح الله به الطريق ممهدا أمام الاستثمار بلا معوقات وصولا إلى التوظف الكامل، وهنا يجدر أن نشير إلى أن التوظف الكامل لا يمكن تحقيقه مهما زدنا الاستثمار مع بقاء الميل للاستهلاك عند مستوياته الحالية فلا بد من تنشيط الاستثمار وتنشيط الاستهلاك في وقت واحد وهما سياستان غير متعارضتين ولا يمكن أن يتم ذلك بطريقة سلسة إلا في ظل الاقتصاد الإسلامي وذلك بإخراج الزكاة وتحريم الربا.

وزيادة الاستثمار سوف تؤدى إلى ارتفاع الدخل القومي وفقا لمضاعف الاستثمار ثم يأتي دور الزكاة لرفع الميل للاستهلاك مساندة للاستثمار ودفعا له ليؤتى ثماره نحو التنمية والتوظف الكامل فالمسببات تجرى في كلا الاتجاهين، وعندما يصل الدخل إلى المستوى الجديد الأكثر ارتفاعا عن سابقه فان ذلك يؤدى إلى ارتفاع مقدار الزكاة ارتفاعا يكون متناسبا مع حاجة الاقتصاد القومي -عند مستواه الجديد الذى ارتفع إليه-إلى إنفاق أكثر ارتفاعا على الاستهلاك لتنشيط الاقتصاد والاستثمار القومي، ومن ثم يجد الاقتصاد عند مستواه الجديد الذي ارتفع إليه -نتيجة لإنفاق الزكاة- مبالغ زكاة أكثر تكون أكثر ملاءمة لدعم الاقتصاد عند مستواه الجديد وتنشيطه كما تعمل على أداء الاستثمار لدوره ليؤتى ثماره المرجوة فيرتفع الدخل إلى مستو آخر جديد ثم تبدأ دورة جديدة من ا لنشاط الاقتصادي .... وهكذا كلما أدت الأدوات الاقتصادية الإسلامية دورها لتنشيط ورفع الاقتصاد إلى مستوى جديد كلما غيرت هذه الأدوات حجمها لتكون أكثر ملاءمة لحجم الاقتصاد عند مستواه الجديد لأداء دورها لرفع الاقتصاد إلى مستوى متجدد آخر، وهكذا تستمر دورة الاقتصاد الإسلامي بذيناميته المتفردة فينتقل من مستوى إلى مستوى آخر جديد أعلى من سابقه بصفة دائمة ما دام المجتمع ملتزما بإخراج الزكاة وتحريم الربا القاطع إنتاجا واستهلاكا وتحريم الاكتناز فتستمر عوامل النشاط دائمة الحركة مستمرة الأثر نحو الصعود بفضل

الله الذي اختار لنا الإسلام منهجا وشريعة.

وهذه هي الحكمة فى فرض الزكاة كنسبة من الدخل ورأس المال ذلك أن هذه الأدوات في منهج الاقتصاد الإسلامى كلها -الزكاة والمشاركة فى الربح كبديل عن الربا المحرم قائمه على احتسابها كنسبة من متغير فالزكاة محسوبة على أساس الدخل ورأس المال وهما معا متغير . وكذلك المشاركة في الربح - بعكس الربا - محسوبة من متغير وهو الربح وليس رأس المال . والنسبة من متغير متغير وليس بثابت مما يضفي نوعا عظيما من المرونة المدهشة على الهيكل الكلى للاقتصاد الإسلامى وهذه المر ونه تعطى الاقتصاد الإسلامي القدرة بفضل الله في الأحوال العادية على تكيف أوضاعه عند كل مستوى من مستوياته، كما تعطى كل أداة من أدواته القدرة على تغيير حجمها ليتناسب مع حجوم كل الأدوات الأخرى في تناسق مذهل وقدرة على أداء أدوار متجددة عند كل حجم من الاقتصاد القومي الإسلامي ومن ثم تؤدى كل هذه الأدوات أدوارها في رفعه إلى مستوى أعلى وهكذا . فهذه الأدوات بهذا الوضع تشبه آلة ذات تروس متعددة يمثل كل ترس منها أداة من أدوات الاقتصاد الإسلامي . فإذا كبر حجم ترس منها أو عدة تروس وبقى ترس منها أو عدة تروس أخرى منها كما هي فإن الآلة تتحطم ولا تؤدى دورها أما إذا زاد حجم ترس منها أو عدة تروس وزاد حجم باقي التروس بنسب متلائمة فان قوة كل ترس منها في وضعها الجديد يكون متلائما مع حجوم التروس الأخرى، ومن ثم فإن الآلة تعمل بكفاءة واقتدار وتؤدى دورها بسهولة ويسر كما أن هذه المرونة تعطى ا لاقتصاد القدرة بفضل الله على تلقى الصدمات وتكييف أوضاعه مع بقاء الناتج القومي كما هو بدون تغيير - لأداء دورها لرفع الاقتصاد إلى مستوى متجدد آخر، وهكذا تستمر دورة الاقتصاد الإسلامي بديناميته المتفردة فينتقل من مستوى إلى مستوى آخر جديد أعلى من سابقه بصفة دائمة ما دام المجتمع ملتزما بإخراج الزكاة وتحريم الربا القاطع إنتاجا واستهلاكا وتحريم الاكتناز فتستمر عوامل النشاط دائمة الحركة مستمرة الأثر نحو الصعود بفضل الله الذي اختار لنا الإسلام منهجا وشريعة .

ولا يفوتنا أن نذكر في هذا المقام أن ارتفاع الدخل القومي عند كل مستوى من

مستوياته بالطريقة التي ذكرناها قد يؤدى إلى الظاهرة المعروفة بأن ارتفاع الدخل سوف يؤدى إلى انخفاض الميل للاستهلاك وارتفاع الميل إلى الادخار بسبب زيادة الثروة، ومن ثم زيادة المدخرات القومية التي تجد طريقها إلى الاستثمار ممهدا أمامها لانطلاقها إلى رحاب غاية في السعة والتقدم نتيجة تحريم الربا وإنفاق الزكاة وتحريم الاكتناز .

ومن ثم فإننا نجد أن الاقتصاد الإسلامي بأدواته الرئيسة والمساعدة وفى نور القيم الإسلامية العظيمة نجد أن هذا الاقتصاد هو اقتصاد ذاتي الحركة تتفاعل أدواته بطريقة غاية فى التوافق والانسجام ويقوى بعضها عمل البعض الآخر بدينامية اقتصادية إسلامية متينة البنيان تؤدى في نهاية الأمر إلى ارتفاع الدخل والرفاهة الإسلامية والتوظف الكامل والإنتاج الوفير وقوة الأمة وكيف لا وكل عمل تقوم به اقتصادا وغير اقتصاد هو عبادة لله وحده لاشريك له .

الخـــاتمـــة

في سنة ١٧٧٦ أصدر آدم سميث كتابه (ثروة الأمم) wealth of nations الذي اعتبر أول نظرية اقتصادية والتي سميت بالنظرية التقليدية (الكلاسيكية) والتي سادت الفكر الاقتصادي الكلى قبل الثلاثينيات من القرن الماضي.

ولكن بدأ الاقتصاديون يتشككون في صحة هذه النظرية حينما فشلت في معالجة مشاكل الكساد الكبير، ولقد كانت الحاجة ماسة لإعادة تكوين نظرية جديدة للاقتصاد وتم ذلك فعلا بواسطة الاقتصادي الإنجليزي المعروف جونماينرد كينز john maynard keynes وذلك عندما أصدر كتابه الشهير (النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود) The General Theory of Employment, Interest and Money والتي تعتبر الأساس الذي بنى عليه الاقتصاد الكينزى فبعد أن قام كينز بنشر كتابه فإن الاقتصاديين كان لهم مواقف مختلفة فمنهم من قبل آرائه ومنهم من صححوا ومنهم من عارضوا ما ورد في هذا الكتاب وما قام الاقتصاديون ببنائه على الأساس الذي تبقى إنما هو ما يعرف بالاقتصاد الكينزى.

ثم أدخل على الاقتصاد الكلاسيكي تعديلات ليصبح أساسا للهجوم على النظرية الكنزية وذلك بزعامة البروفيسور (ميلتون فريدمان) وأتباعه ممن عرفوا بالاقتصاديين الكلاسيك المحدثين Neoclassical economists بيد أن الاقتصاد الكينزى بدأ ينهض من جديد بفضل ما أدخل على النظرية الكينزية من إضافات وتعديلات .

وأصبح الاقتصاد الكلى الحديث modern Macroeconomics يتكون من هذين الفريقين وينقسم كل فريق منهم إلى مدرستين وهما:

أ - الكنزيون وهم:

(١) مدرسة الاقتصاديين الكنزيين المحدثين Neo Keynesians.

(٢) مدرسة اقتصاد ما بعدالكنزيين post keynesian أو الكنزيين الجدد New Keynesians.

ب- الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون وهم:

(١) مدرسة النقديين Monetarists.

(٢) مدرسة الكلاسيكيين الجدد New classics.

وبجانب هذه المدارس الأربعة الرئيسة توجد ثلاث مدارس ثانوية هي :

١-اقتصاد جانب العرض . ٢-المدرسة النمساوية. ٣- الراديكاليون .

وفى دراستنا هذه أكدنا أن كل هذه النظريات الأربع أو السبع كلها قائمة على أساس نظام السوقين وهو نظام فاسد وذلك هو السبب في كل هذا التخبط في مجال التنظير والتطبيق العملي كما بيناه.

وإذا كان ذلك كذلك فإنه يحق لنا أن نتساءل.... إذا كان الأساس القائم عليه كل هذه النظريات ألا وهو نظام السوقين ما هو إلا نظام فاسد مربك يسبب ارتفاع الأسعار وجمود الاقتصاد وهو السبب في كل محن الاقتصاد ومصائبه منذ أخذ به حتى الآن في الدول المتقدمة والنامية فماذا يتبقى من كل هذه النظريات بعد ذلك؟؟... والإجابة هي: لا يتبقى شيء من هذه النظريات بل تنهار كلها لانهيار الأساس القائمة عليه ألا وهو نظام السوقين .

ومن ثم فإننا نستطيع أن نؤكد أن كل هذه النظريات لا تصلح أساسا لأي شيء ذي قيمة يراد به الوصول إلى الرفاهة الاقتصادية والتوظف الكامل . ويجب أن تتراجع هذه النظريات لتبقى فى كتب التاريخ الاقتصادى بأدبياتها وأفكارها.

وفى خاتمة هذا البحث نقرر حقيقة واضحة جلية ظاهرة للعيان وهى في نفس الوقت مطلب أساسي لهذا العصر الذي نعايشه.... إذا أردنا أن نجنب أنفسنا والعالم كله ويلات لجوء الإنسانية كلها إلى أساس غير سليم طوال أكثر من قرنين من الزمان من أثمن الأزمنة في تاريخ البشرية كلها (٢٢٧سنة منذ سنة ١٧٧٦م حتى الآن ٢٠٠٣م) والذي قام على أساس فاسد اقتصاديا وسياسيا - لأنه لا سياسة بدون اقتصاد ولا اقتصاد بدون سياسة- فإن هذه النظريات الفاسدة والتي قادت العالم إلى القلق والفقر والجوع والأوبئة والحروب قد آن لها أن تتخلى عن دورها في قيادة العالم وأن تترك لنا نحن المسلمين قيادة العالم كله على أساس من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ فلم يبق للعالم كله لإنقاذ نفسه من منهج للنجاة غير منهج رب العالمين.

القاهرة فى ٢٨/ ١٠/ ١٤٢٣هـ

١ / ١ / ٢٠٠٣م

الفهـــــــرس

الصفحـــــة

الفهـــــــــرس

الصفحـــــة

رقم الإيداع ٤٨٣٢٩/ ٢٠٠٢